MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITÉ ABDEL HAMID IBN BADIS
MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Des Sciences De Gestion

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE
DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: تجارة وإدارة الأعمال الدولية

عنوان المذكرة:

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كآلية لتفعيل التجارة العربية البينية خلال الفترة (2005 – 2013)

من إعداد الطالب:
حساني عمر

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
قدال زين الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	الدكتور شريف طويل نور الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	الدكتور قدال زين الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	الدكتور سنوسي بن عومر	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر
مناقشا	الدكتور بكريتي لخضر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	الدكتور كبداني سيد أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2015 – 2016

MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITÉ ABDEL HAMID IBN BADIS
MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Des Sciences De Gestion

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE
DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: تجارة وإدارة الأعمال الدولية

عنوان المذكرة:

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كآلية لتفعيل التجارة العربية البينية خلال الفترة (2005 – 2013)

من إعداد الطالب:
حساني عمر

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
قدال زين الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	الدكتور شريف طويل نور الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	الدكتور قدال زين الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	الدكتور سنوسي بن عومر	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر
مناقشا	الدكتور بكريتي لخضر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	الدكتور كبداني سيد أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2015 – 2016

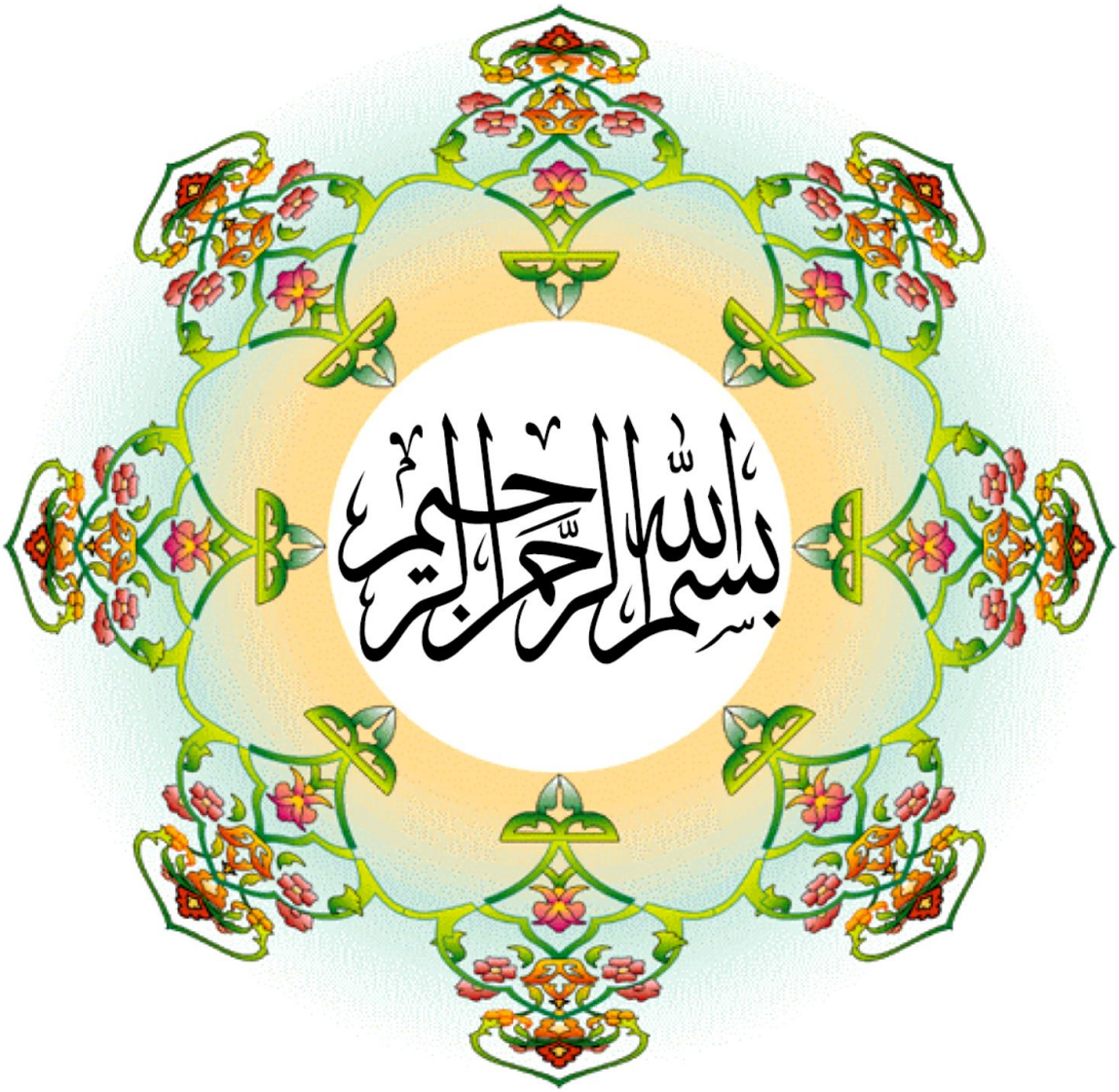
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله كثيرا على ما منحنا إياه من صبر ومثابرة وتوفيق لإنجاز هذا العمل العلمي، والشكر الجزيل لأستاذنا الفاضل الدكتور: قدال زين الدين، على تفضله بقبول الإشراف على هذا المذكرة وعنايته وحرصه على توجيهه العلمي الصحيح، بقراءته المتكررة لفصول هذا البحث حتى يخرج بالصورة العلمية والقانونية المطلوبة.

وأتوجه بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة وذلك على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، وإغناء جوانبها بملاحظاتهم القيمة، وكل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور يوسفي رشيد على تبني هذا المشروع والإصرار على نجاحه.

كما لا يفوتني أن أقف وقفة احترام أمام كل من قدم لي يد المساعدة والعون وبالأخص أساتذتي والقائمين على أعمال مصلحة الدراسات العليا، وكذا موظفي كل من مكتبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة مستغانم وجامعة معسكر.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لجميع الزملاء والمعارف الذين أسهموا بمجهوداتهم المختلفة في دعمي وتشجيعي على كتابة هذه المذكرة.

حساني عمر

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى

والدي الكريمين حفظهما الله لي

إخوتي الأعزاء

كل الأهل سواء من الأب أو الأم

إلى أصدقائي الأوفياء.

حساني عمر

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء.	I
الشكر والتقدير.	II
فهرس المحتويات.	IV
فهرس الجداول.	VIII
فهرس الأشكال.	X
فهرس الكلمات المختصرة.	XI
المقدمة العامة.	أ – و
الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.	**1**
مقدمة الفصل الأول.	2
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.	3
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي.	3
المطلب الثاني: أهداف، شروط ومعوقات التكامل الاقتصادي.	4
المطلب الثالث: آثار ودرجات التكامل الاقتصادي.	12
المبحث الثاني: أهم التجارب الدولية والعربية للتكامل الاقتصادي.	18
المطلب الأول: تجارب أجنبية للتكامل الاقتصادي.	18
المطلب الثاني: تجارب عربية للتكامل الاقتصادي في إطار جامعة الدول العربية.	26
المطلب الثالث: تجارب عربية للتكامل الاقتصادي خارج إطار جامعة الدول العربية.	30
المبحث الثالث: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	33
المطلب الأول: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي وأهم الفروقات بينه وبين التكامل التقليدي، مقاربة ميدانية للتكامل الاقتصادي المعاصر.	33
المطلب الثاني: مدخل إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	38

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والالتزامات المتعلقة بالعضوية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	44
خلاصة الفصل الأول.	48
الفصل الثاني: التجارة الدولية في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد.	**49**
مقدمة الفصل الثاني.	50
المبحث الأول: مدخل إلى التجارة الدولية، وأهم النظريات المفسرة لها.	51
المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية وأهميتها.	51
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية.	53
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الدولية.	53
المبحث الثاني: سياسات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية.	66
المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية، أهدافها وأنواعها.	66
المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية.	70
المطلب الثالث: العولمة الاقتصادية.	73
المبحث الثالث: النظام الجديد للتجارة الدولية.	81
المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GATT).	81
المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة.	84
المطلب الثالث: أوجه التوافق والتناقض بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنظمة العالمية للتجارة.	94
خلاصة الفصل الثاني.	96
الفصل الثالث: واقع التجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	**97**
مقدمة الفصل الثالث.	98
المبحث الأول: الواقع الاقتصادي في الدول العربية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	99

المطلب الأول: النمو الاقتصادي وعدد سكان الدول العربية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	99
المطلب الثاني: واقع القطاع الصناعي والزراعي للدول العربية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	102
المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع النفط في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	105
المبحث الثاني: واقع التجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	114
المطلب الأول: واقع التجارة العربية (الإجمالية والبينية) في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	114
المطلب الثاني: الهيكل السلعي واتجاهات التجارة العربية (الإجمالية والبينية) في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	117
المطلب الثالث: واقع التجارة البينية في التجارة الإجمالية بالنسبة لتكتلات اقتصادية مختارة.	127
المبحث الثالث: المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	129
المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية والسياسية.	129
المطلب الثاني: المعوقات الضريبية والأمن الغذائي.	132
المطلب الثالث: المعوقات في التجارة العربية البينية.	134
خلاصة الفصل الثالث.	144
الخاتمة العامة.	146
قائمة المراجع.	150

فهرس الجداول، الأشكال

والكلمات المختصرة

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	نفقات الإنتاج كل وحدة من القماش والقمح مقدرة بساعات العمل	55
2	نفقات إنتاج كل وحدة من النسيج والعصير مقدرة بساعات العمل.	57
3	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالمليار دولار بين سنتي 2006 – 2010	100
4	يوضح الكثافة السكانية للدول العربية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.	101
5	قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية).	102
6	تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية بالمليون دولار.	104
7	الصادرات والواردات الزراعية العربية بالمليون دولار.	105
8	مشاريع الاستثمار في الدول العربية خلال فترة مابين 2005 – 2013	107
9	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر العربية في العالم خلال الفترة 2005 – 2013.	108
10	الاستثمارات العربية البينية لعام 2012.	109
11	الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية بحسب القطاعات لعام 2011.	110
12	التجارة البينية للبترول الخام في الدول العربية.	112
13	حصة الصادرات البينية من البترول الخام لأهم الدول2013 (%).	112
14	حصة الواردات البينية من البترول الخام لأهم الدول لسنة 2013 (%).	113
15	حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات البينية لبعض الدول العربية سنة 2013.	113
16	يوضح التجارة العربية الإجمالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار.	115
17	يوضح التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار.	116

18	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للفترة 2012 – 2013.	118
19	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للفترة 2012 – 2013.	119
20	اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين	120
21	التركز الجغرافي في الصادرات البينية العربية سنة 2010	121
22	التركز الجغرافي في الواردات البينية العربية سنة 2010	122
23	إجمالي الصادرات الخدمية العربية بالمليار دولار	123
24	إجمالي الواردات الخدمية العربية بالمليار دولار	124
25	صادرات وواردات التجارة الخدمية العربية حسب السلع بالنسبة المؤوية لعام 2011	124
26	السياحة البينية العربية بين عامي 2005 – 2011 (الوحدة: ألف سائح)	126
27	مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتجمعات اقتصادية مختارة لعام 2009 (مليون دولار، ونسب مؤوية)	127

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	درجات التكامل الاقتصادي	17
2	هيكل المنظمة العالمية للتجارة	87
3	التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية كنسبة مؤوية	110
4	احتياطات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية نهاية عام 2012	111

الاختصار	الدلالة	الصفحة
EU	European Union.	18
NAFTA	North American Free Trade Agreement	20
ASEAN	Association of South East Asian Nations	21
MURCOSUR	**MER**cado **CO**mun del **SUR** / Southern common market	24
COMESA	Common Market for East & South Africa.	24
GCC	Gulf Coopérations Council	30
AMU	Arab Maghreb Union.	30
GAFTA	Greater Arab Free Trade Area	38
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	81
WTO	World Trade Organisation	84

المقدمة العامة

التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال، وذلك بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، كما تؤدي دورا أساسيا في تقدم البشرية، وقد عبر المجتمع الدولي عن اهتمامه من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات تجارية كانت أهمها اتفاقيات ألغات، والمنظمة العالمية للتجارة والتي تختص بوضع قواعد والضوابط لتنظيم هذه التجارة، وفي ظل هذه التحولات واجتنابا للانعزال لجأت الدول إلى إقامة تكتلات واتفاقيات فيما بينها سواء متقدمة أو نامية لذا فقد شهد الاقتصاد العالمي منذ التسعينات اتجاها نحو تكوين اتفاقات تجارية وإنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، حيث يعتمد قيامها على ما يربط هذه الدول من روابط ومصالح مشتركة، بالإضافة لما ينتج عنه من تحسين لشروط التبادل التجاري للدول الأعضاء وانتعاش التجارة البينية للدول الأعضاء نتيجة لإلغاء القيود والحواجز التجارية فيما بينها وانتهاجها لسياسة موحدة اتجاه الدول غير الأعضاء.

أما من الجانب العربي فتمتلك الدول العربية العديد من المقومات الاقتصادية كالثروات الطبيعية والموارد البشرية الكبيرة التي تمكنها من تكوين هياكل إنتاجية ضخمة وسوقا واسعة لتبادل منتجات العمل وتكون مراكز مالية عالمية لتمويل والاقتراض والاستثمار وأن يكون لها نصيب من التجارة الدولية، وبالرغم من امتلاك الدول العربية كل هذه المقومات إلا أن حجم صادراتها مازال متدنيا مقارنة ببعض الدول الأخرى وخاصة مابين الدول العربية نفسها وللوصول إلى تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لا بد من تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وذلك عن طريق إقامة تكتل اقتصادي يساهم في تقوية إمكاناته التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية العالمية القائمة حاليا ويؤدي بالتالي إلى تحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة نسبيا تحقق التقدم والرفاهية في الدول العربية كما يؤدي إلى تحسين مستوى الأداء الاقتصادي والنهوض باقتصادياتها ومنافسة المصالح الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة التي ترغب بأن تبقى الدول العربية كسوق لتصريف منتجاتها وموردا لمصادر الطاقة والمواد الخام.

ويشدد الخبراء على أن إقامة منطقة تجارة حرة ورفع التعريفات الجمركية بين الدول العربية هو السبيل للنجاة من مشاكل التجارة التي تعاني منها ومن الأزمة المالية التي تعصف بالعالم، لا يخفى أيضا أنها الوسيلة الأكثر قدرة على الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية، كما أنها الإطار المناسب لتوحيد السياسات الاقتصادية للدول العربية، وسوف أن نسلط الضوء على هذه الدراسة على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودورها في تفعيل التجارة البينية العربية.

انطلاقا مما سبق، فإن الإشكالية التي يسعى البحث إلى معالجتها تكمن فيما يلي:

ما مدى مساهمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تفعيل التجارة العربية البينية ؟

وفي محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تستوقفنا الأسئلة التالية :

- ما مفهوم التكامل الاقتصادي وفيما يتمثل الفرق بين المنهج التقليدي والمنهج الحديث للتكامل الاقتصادي؟
- فيما يتمثل الإطار القانوني والبرنامج التنفيذي الخاص بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ؟
- ما هي أهم المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ؟

فرضيات الدراسة:

لأجل دراسة الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية ووضعناها قيد الاختبار وهي:

- تطور التجارة العربية البينية مرهون بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- إزالة التعريفة الجمركية والقيود الغير جمركية غير كاف لزيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني.

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

- تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسيلة لتدعيم العمل العربي المشترك.
- سهولة الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وذلك من خلال السير في مراحل أكثر عمق في التكامل الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع :

أما بالنسبة للأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فهي:

- الميل الشخصي للمواضيع المتعلقة بالتجارة الدولية.
- وجود رغبة قوية في انجاز هذا البحث.
- توفر المعلومات والمصادر بشكل لا بأس به.
- محاولة دراسة العوامل والتهديدات التي تواجه التجارة العربية البينية.

– قلة الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع وبالتالي سيكون البحث جهد إضافي لإثراء المكتبة الجزائرية والبحث العلمي.

أهداف الدراسة:

يمكن بلورة أهداف الدراسة إلى ما يلي:

– التعرف على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الإطار القانوني، المؤسسي والبرنامج التنفيذي الخاص بها.
– تسليط الضوء على واقع التجارة البينية العربية.
– تقييم أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للتجارة العربية البينية.

حدود الدراسة :

يتم التركيز في هذه الدراسة على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أما الجانب الزمني فسيتم اعتماد فترة مابين 2005 – 2013 وذلك باعتبار أن هذه الفترة هي بداية تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الدراسات السابقة:

تمثلت الدراسات السابقة الخاصة بموضوع البحث فيما يلي:

– دراسة قامت بها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية تحت عنوان **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية، المائدة المستديرة حول تعزيز وتنمية التجارة العربية البينية**، جمهورية مصر العربية يومي 15 – 16 أكتوبر 2012، حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى أن تحرير التجارة البينية العربية ما زال محصورا في تجارة السلع وأن دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ مع بداية 2005 بتحرير التبادل التجاري للسلع الزراعية والصناعية العربي المنشأ معفاة من كل الرسوم الجمركية والضرائب قد ساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري البيني العربي خلال سنوات القليلة الماضية.

– دراسة قام بها الباحث نيفن صريح تحت عنوان: **أثر تسهيلات التجارة في التجارة البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57 – 58، شتاء – ربيع، سنة 2012، ومن بين النتائج التي توصل إليها أن إزالة التعريفة الجمركية لم تنجح في تكثيف التجارة بين الدول الأعضاء ولم تستطع توجيه

التجارة بشكل متزايد داخل المنطقة العربية أضف إلى ذلك أن الاتفاقية لم تساهم في إجراء تغيير وتنويع ملموسين في هيكل المزايا النسبية المتبادلة داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك لعدم كفاءة منظومة تسهيلات التجارة في المنطقة العربية.

– دراسة قام بها الباحث تقي عبد سالم تحت عنوان **مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، سنة 2011 حيث توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها: سعت الدول العربية ومنذ مدة طويلة نسبيا إلى تنمية التبادل التجاري البيني للتخفيف من تبعيتها الاقتصادية للدول المتقدمة واتخذت من التجارة البينية أحد مداخل الرئيسية للتكامل الاقتصادي فيما بينها ونتيجة للتطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة تم إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقد تميزت هذه المنطقة عن المحاولات السابقة بوجود برنامج تنفيذي وبرنامج زمني يحدد التزامات وواجبات كل دولة عضو بها وبالاستناد إلى أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي اعتبرت الإطار القانوني لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– دراسة قام بها الباحث Georges Harb تحت عنوان :

The greater arab free trad area and intra – arab trad (1997 – 2004) an analysis

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية الصادرة عن المعهد العربي للإحصاء والتخطيط المجلد 11، العدد 1، يناير 2003، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن تحرير التجارة العربية لم يضاعف كثافة التبادل البيني بين الدول الأعضاء وذلك مع بروز ثلاثة مناطق دون إقليمية على قدر عال من التكامل التجاري بالإضافة إلى أن تحرير التجارة بين الدول الأعضاء قد ترافق مع ارتفاع نسبي في تبادل السلع التي لا يتمتع العالم العربي بميزة نسبية في تصنيعها.

– دراسة قام بها غنيم حسن أبو جامع تحت عنوان **التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة (الحالة الفلسطينية)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، سنة 2010، ومن بين النتائج التي توصلت إليها أن التجارة العربية البينية لم تنمو ولم تتطور بعد إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بما يتناسب مع البنى التشريعية والمؤسساتية وإلغاء الضرائب الجمركية بين الدول العربية إضافة إلى ذلك عدم وجود سلطة فعالة تؤمن الوفاء بالالتزامات من قبل دول الأعضاء تنفيذا لاتفاقيات والقرارات المتخذة وتعمل على إزالة كل القيود والعقبات الغير الجمركية.

– دراسة قامت بها الباحثة رانيا ثابت الدروبي تحت عنوان **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص (آثار GAFTA في التبادل التجاري السوري مع دول المنطقة)** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 23، العدد الأول، سنة 2007، حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى أن أمام الدول العربية طريق طويل من أجل الوصول للهدف الكبير والذي يتطلب في البداية تفعيلا حقيقيا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال القضاء على معيقات هذا التفعيل.

المنهج وأدوات الدراسة:

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث واختبار مدى صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك لمحاولة فهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنهج التحليلي بغرض تحليل الجداول والإحصاءات التجارية.

أما الأدوات المستخدمة في البحث فقد اعتمدنا على مجموعة من المراجع تتمثل في الكتب، الموسوعات الاقتصادية، الأطروحات والرسائل الجامعية، المجلات العلمية المحكمة، الملتقيات والمؤتمرات الدولية، التقارير من الهيئات العربية، شبكة الانترنيت، والجداول الإحصائية.

خطة وهيكل البحث:

شملت هذه الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية وقد تناولنا في كل منها ما يلي:

– الفصل الأول جاء تحت عنوان الإطار النظري للتكامل الاقتصادي وقد قسم إلى ثلاثة مباحث حيث نجد المبحث الأول تحت عنوان ماهية التكامل الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيتحدث عن مختلف التجارب الدولية والعربية للتكامل الاقتصادي، وبالنسبة للمبحث الثالث فيتناول المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي والإطار النظري لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– الفصل الثاني جاء تحت عنوان التجارة الدولية في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول حول مدخل التجارة الدولية ونظريات التجارة الدولية، والمبحث الثاني فيتحدث حول سياسات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، أما المبحث الثالث فيتناول النظام الجديد للتجارة العالمية.

– الفصل الثالث فعنوانه واقع التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تناول المبحث الأول واقع الاقتصاد العربي في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أما المبحث الثاني حول واقع التجارة العربية البينية وتجارة الخدمات في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي المبحث الثالث فتطرقنا إلى مختلف المعوقات التي تواجهها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

صعوبات البحث:

– تأخر صدور التقارير والنشرات الإحصائية اللازمة للتحليل.

– عدم دقة وتضارب الإحصائيات من مصدر لآخر.

– موضوع البحث واسع ومتشعب تتداخل فيه مواضيع عديدة بين ما هو إقليمي وما هو عالمي.

– صعوبة الحصول على الكتب من المكتبة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول :

احتل التكامل الاقتصادي مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب التي جعلت مختلف دول العالم تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، ومواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز واستغلال جميع الإمكانيات المادية، البشرية والتقنية المتوافرة لديها، بالإضافة إلى مواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة.

وسنحاول في هذا الفصل التعرف على جوانب مهمة عن التكامل الاقتصادي لذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.
- المبحث الثاني: أهم التجارب الدولية والعربية في التكامل الاقتصادي.
- المبحث الثالث: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

أصبح مصطلح التكامل يعد أحد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الراهن وهذا لما له من أثار ايجابية ومكاسب اقتصادية تعود على الدول الأعضاء، لذلك سنتناول في هذا المبحث مختلف تعاريف التكامل الاقتصادي، أهداف، شروط، مشاكل ودرجات التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

يعود أصل كلمة أو مصطلح التكامل إلى اللغة اللاتينية، وهو مصطلح intgritas أما الفعل اللاتيني للكلمة فهو integr ، وابتدأ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي[1] ليشير إلى تجميع الأجزاء وربطها ببعضها البعض[2].

أما الأدبيات الاقتصادية فقد ورد في تعريف التكامل الاقتصادي العديد من التعاريف اختلفت باختلاف وجهات نظر أصحابه[3] ونجد منها:

يعرف بعض الاقتصاديين التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع[4] .

---

[1] غانية نذير، **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي (دراسة حالة قطاع الصناعة)** رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة، سنة 2008-2009، ص 3.

[2] بوشول سعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ،سنة 2009 ص 3.

[3] إلياس سالم، معمر صحراوي، **تدويل نشاط التسويقي من خلال آلية التكامل الاقتصادي لتعزيز فرص التبادل الدولي في الفضاء المغاربي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقي الدولي حول تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، يومي 28 – 29 أكتوبر 2014، ص 3

[4] محمد عزت محمد غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة 2012 ص 189.

ويعرف تنبرجن التكامل الاقتصادي أنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات أمام هذا التعاون [1].

كما يعرفه لبيب شقيب التكامل الاقتصادي قد يكون تكاملا عاما وشاملا كما قد يكون " تكامل قطاعي " حيث يقصد بالنوع الأول أن يطبق التكامل في وقت واحد على جميع قطاعات الاقتصاد في الدول المعنية، أما التكامل القطاعي فهو الذي تكون عملية التكامل فيه مقصورة على قطاع واحد أو قطاعات محدودة من اقتصاديات الأطراف المعنية [2].

المطلب الثاني: أهداف، شروط ومعيقات التكامل الاقتصادي

سنحاول التعرض في هذا المطلب إلى مختلف أهداف وشروط التكامل الاقتصادي التي تعتبر الدافع الحقيقي وراء إقامته، وتسعى لتحقيقها الدول المتكاملة بالإضافة إلى المعيقات الخاصة بالتكامل الاقتصادي.

الفرع الأول : أهداف التكامل الاقتصادي

أن التكامل الاقتصادي ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد العالمي بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى دول العالم باختلاف مستوياتها وحجم مواردها وتباين دوافعها إلى تحقيقه.

ويهدف التكامل الاقتصادي إلى تحقيق أهداف عديدة، ليست اقتصادية بحتة بل قد تكون سياسية، اجتماعية وعسكرية، ويمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف فيما يلي:

1. الأهداف الاقتصادية:

تتعدد الأهداف الاقتصادية لتكامل الاقتصادية لذا سنكتفي بذكر البعض منها [3] :

---

[1] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية ،الإسكندرية ،سنة 2003، ص ص: 6 – 7.

[2] مراد غلة، **واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 10، سنة 2010، ص 101.

[3] بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2007- 2008، ص ص: 11-12.

- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع حيث من المفروض أن التكامل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.
- إقامة صناعات بحجم اقتصادي كبير والاستفادة من وفرات الحجم الكبير التي تنشأ عن عملية التكامل وتخصص في الإنتاج [1] .
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية لان اتساع حجم السوق ووفرة عنصر العمل يساهمان في إيجاد فرصا جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.
- رفع مستوى الرفاهية لدى المواطنين، وذلك بتوفير السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية من جهة وتخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة الإنتاج من جهة أخرى.
- إعادة توزيع السكان في البلدان المعنية بما يحقق قدرا أكبر من التناسب بين عددهم وبين المواد المتاحة[2].
- يهدف التكامل إلى تقوية موقف الدول الأعضاء في السوق العالمية، ويزيد من قوة المساومة لديها، وذلك لان التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعة في نسبة لا باس من التجارة الدولية، تكون في العادة أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدى، كما يعمل التكامل على تحسين معدل التبادل الدولي، نتيجة تحسن أو زيادة قوة المساومة لديها، وبالتالي تستطيع استيراد السلع الأجنبية بأسعار اقل، وتصدير السلع المحلية بأسعار أعلى مما لو كانت عليه كل دولة عضو منفردة.
- توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية، وتحريك عجلة التصنيع فيها والارتقاء بها[3] .
- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المنظمة للتكامل الاقتصادي مما يتحقق قيام صناعات متكاملة ومرابطة وفقا للأسس الاقتصادية مما يسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد على العلم والتكنولوجيا.
- تشجيع حرية حركة الشركات المتعددة الجنسيات، والحد من التدخل الحكومي[4] .

---

[1] ali.m .el-agra**, the european union economics and policien** , combridge univercity press, 8édition, 2007, p109.

[2] طارق علي جمباز، **إدارة الأعمال الدولية**، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، بدون سنة نشر، ص14، متوفر على الموقع التالي: www.ao-academy.org ، تاريخ الاطلاع:: 15 / 07// 2015.

[3] إلياس سالم، **التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي (إتحاد المغرب العربي نموذجا)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 3، سنة 2012، ص173.

[4] Unctad, **Rigional Corporation of Development**, trade and development report, 2007, pp: 54 – 55.

– يهدف التكامل الاقتصادي إلى زيادة التجارة بين بلدان منطقة التكامل نظرا لرفع أو إلغاء الحواجز الجمركية وبالتالي يزيد معدل التبادل بينها، ويبدو ذلك واضحا في الكثير من تجارب التكامل الاقتصادي في العالم.

2. الأهداف السياسية:

الجدير بالذكر أن البعض يرى أن الأهداف السياسية للتكامل الاقتصادي تحتل المرتبة الأولى في الأهمية بوصفها أهداف أصلية ، فيما تتراجع الأهداف والدوافع الاقتصادية إلى المرتبة الثانية من الأهمية غير إننا لسنا بصدد محاولة تقسيم الأهمية النسبية لكلا من الدافعين وذلك لأنه لا سبيل إلى تقدير العلاقة بينهما من الناحية الكمية ، بمعنى أنه قد يكون في الأهداف السياسية ما يحمل على اتخاذ أولى خطوات التكامل ألا أن هذا التكامل قد يرتد أثره إلى المجال السياسي لاحقا.

إذ لا يقتصر التكامل الاقتصادي على تحقيق الأهداف الاقتصادية فقط، بل يتعداه إلى ما هو أبعد من ذلك وهو تحقيق الأهداف السياسية ومن بينه نذكر:

– تحقيق الأمن القومي والسلام وتقليص الاحتكاكات بين الدول المتجاورة والتي كانت من قبل تكن لبعضها البعض العداء، حيث أن تطبيق اتفاقيات التجارية في إطار التكامل، يحد من ذلك العداء ويسود بذلك نوعا من السلم ما بين تلك الدول.

– قد يكون الهدف من وراء تكوين تكامل اقتصاد رغبة دولة ما في السيطرة السياسية على بعض الدول الأخرى الأقل نموا اقتصاديا، والراغبة في تطوير اقتصادها، فتقنعها بإقامة تكامل بشرط أن تطبق هذه الأخيرة نظاما اقتصاديا وسياسيا معينا، أو محاولة تلك الدولة إدخال تلك الدول في تنظيمات سياسية، وهو ما حدث في القرن التاسع عشر حيث نادى السياسي "ريتتشارد كوبدن" بإلحاح على أن تتاجر بريطانيا بحرية مع جيرانه لتقنعهم بميزات التجارة الحرة لإدخالهم أكثر في عصبة الأمم.

وقد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادي بناء تكامل سياسي ما بين الدول، وهو بمثابة تمهيد للطريق للوحدة السياسية، كما قد يكون الهدف هو إرساء أسس الديمقراطية في الدول الأعضاء وإجراء بعض الإصلاحات السياسية فيها .

3. الأهداف العسكرية:

قد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادي أنشاء وحدة عسكرية بين البلدان الداخلة بهدف الحماية ومواجهة العالم الخارجي وهذا ما قد يقوي فرص السلم العالمي، واكبر أمثلة ذلك تكوين اتحاد أوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، وحدة بقوة اقتصادية، سياسية وعسكرية تقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والروسي بكل جدارة.

4. ترقية المستوى العلمي[1]:

إن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن تجمع لدول عديدة مختلفة بغض النظر عن ثرواته قد تكون دولا غنية أو فقيرة، متقدمة أو نامية فتزيد درجة الاعتماد المتبادل بينه من خلال الرفع من المستوى العلمي بها بعل الثروة التكنولوجية والاتصالات التي ليس فقط من ناحية المنطقة المتكتلة وإنما حولت العالم إلى قرية عالمية لتختفي فيه الحدود السياسية للدول القومية.

الفرع الثاني: شروط التكامل الاقتصادي

من غير الممكن أن يحدث التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول بمجرد الرغبة فيه، أو الحاجة إليه، ذلك أن قيام أي تكامل اقتصادي مرتبط بتوفر شروط، هذه الشروط منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو سياسي، وفي بعض الأحيان يجب توفر شروط أخرى لا هي اقتصادية ولا هي سياسية.

1. الشروط الاقتصادية:

هناك العديد من الشروط الاقتصادية التي يجب توفرها ويمكن حصرها فيما يلي:

– **وجود البنية الأساسية الملائمة:** هي من الشروط التي تحظى بالأولوية ضمن ما يجب أن يتوفر لقيام التكتل،

[1] حيزية هادف، **التكامل الاقتصادي العربي واستراتجياته المرتقبة مستقبلا**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، جامعة ورقلة، ديسمبر2013، ص1.

والبنية الملائمة كشبكة النقل والمواصلات، والاتصالات تمكن من انتقال الوفرات الخارجية والتقدم الاقتصادي بين الدول الأعضاء[1] .

– **رأس المال البشري المؤهل:** وذلك عبر وجود ووفرة الأيدي العالمة الماهرة والمدربة، حيث يستدعي التكامل إطلاق حرية انتقال الأشخاص بين كافة دول التكامل للمساهمة في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وبحثا عن فرص الاستخدام الكفء من خلال نقل العمالة من دول الفائض إلى دول العجز، وهو ما يتطلب بدوره كون هؤلاء الأشخاص من الكفاية والمهارة بحيث يؤدي انتقالهم من دولة إلى أخرى إلى إضافة حقيقية تساهم في زيادة الإنتاج الكلي في دول التكامل[2].

– **وجود تناسب في مستوى التطور الاقتصادي لكل دولة،** وفي بنيتها الإنتاجية في جانبها الصناعي بالإضافة إلى مدى التوفر الحقيقي لعناصر الإنتاج والموارد الطبيعية، فهي لا تعمل فقط على تسريع وتيرة تقدم العملية التكاملية، بل تساعد على تدعيم الامتيازات والفوائد التي يمكن أن يجنيها كل طرف[3].

– **تقارب مستويات التنمية والدخول:** ويجب أن تكون مستويات التنمية في الاقتصاديات المتكاملة متقاربة وكذلك الدخول الفردية، وانتفاء هذا الأمر يجعل التكامل مفيدا للبعض على حساب البعض الآخر[4].

– **تجانس السياسات الاقتصادية:** يعد تجانس السياسات الاقتصادية من أهم شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة وعلى وجه الخصوص السياسات الجمركية، التجارية، النقدية والضريبية بشكل يضمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة وتوزيع عادل للمكاسب المحققة [5] .

– **تنوع وتباين في حجم الثروات المتاحة:** قد تشمل مناطق التكامل أراضي متعددة ومناخات وموارد مائية وثروات بحرية ونهرية وغابية وموارد معدنية وطاقوية، تتباين من قطر إلى آخر مما يساعد على اتجاه كل بلد في إطار

---

[1] محمد غربي، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، سنة 2014، ص40.

[2] نواف أبو شمالة، **التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي**، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 50، سنة 2016، ص12.

[3] فرج شعبان، **التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية، جامعة شلف، سنة 2005، ص ص: 12-15 .

[4] رمزي محمود، **منظمة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، سنة 2014، ص21.

[5] العاقر جمال الدين، **التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي (دراسة حالة بلدان المغرب العربي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، سنة 2008 – 2009 ، ص84.

تحقيق مصلحته إلى التكامل مع البلد الآخر، وكذلك التباين في حجم الطاقات البشرية فهناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة، مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة[1].

– توفر وسائل النقل والمواصلات: إن توفر المواصلات من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي، حيث تؤدي إلى توسيع حركة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار الإقليمي بين الدول الأعضاء ودعم حركة التكامل من مضمار التجارة الدولية وتسهيل علاقته مع الدول الأجنبية [2].

2.الشروط السياسية [3]:

تمثل الظروف السياسية دورا أساسيا في نجاح أو فشل العملية التكاملية، وأهم هذه الشروط، الإرادة السياسية للاتحاد، ذلك أن غياب هذه الإرادة بين مجموعة الدول التي تريد الدخول في التكامل يعتبر من أهم الأسباب المعرقلة لنجاح هذه العملية لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أدرك أهمية التكامل الإقليمي، من خلال التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة.

ومما تقدم ذكره يمكن القول إن الكثير من الدول اتجهت إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها خاصة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، أملا منها في تحقيق أهدافها المتنوعة والمتشعبة، ولم يتحقق لها ذلك إلا حين توفرت فيها شروطه ولو بشكل جزئي، ومنها من لم يستطع إقامة تكاملها الاقتصادي لا لأنها ليست راغبة فيه، وإنما لأنها لم تتوفر فيها شروطه.

---

[1] عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية (دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، سنة 2008 – 2009، ص65.

[2] مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2002، ص31.

[3] شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، سنة 2009 – 2010، ص34 .

الفرع الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي

يواجه قيام التكامل الاقتصادي معيقات قد تكون قبل تنفيذ المرحلة الأولى منه، مما يعمل على عدم قيامه إطلاقا، وقد تكون هذه المعيقات أثناء مرحلة من مراحله مما يحول دون الوصول إلى المرحلة الموالية، وهذه المعيقات متعددة تتمثل فيما يلي[1]:

1. معوقات اقتصادية:

– **اختلاف في درجة النمو الاقتصادي:** يؤدي التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجات النمو بين البلدان المختلفة إلى صعوبات كبيرة في قيام التكامل بين هذه البلدان، ولعل من أبرز المشاكل والمعيقات هنا هو تخوف البلدان الفقيرة من سيطرة البلدان الأقوى والأكثر تقدما على التكتل الاقتصادي، وقد يرتبط الأمر أيضا بالتفاوت الفعلي في توزيع المكاسب من التكامل بسبب التفاوت في المركز الاقتصادي للدول النامية نفسها.

– **الاختلاف في أساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة:** قد تختلف الأساليب التي تستخدمها الدول في التنمية و تسيير الحياة الاقتصادية المختلفة، ومما لاشك فيه أن هذه الاختلافات تمثل عقبة أخرى في سبيل قيام التكامل الاقتصادي، ولكنها لا تحول دونه، وإنما تدعو إلى التريث وعدم الاندفاع في تسريع خطوات التكامل الاقتصادي والانتقال إلى أشكال أكثر تقدما قبل توافر الشروط الضرورية والكافية لذلك، وفي مقدمتها تنسيق السياسات الاقتصادية وإعادة النظر في نظم الإنتاج والتبادل والتكاليف والأسعار وغيرها.

– **قصور البنية التحتية المشتركة:** لا يخفى ما للبنية التحتية المشتركة بين البلدان الراغبة في التكامل من أهمية حاسمة في دفع مسيرته بوصفها تمثل الشروط المادية والتقنية والاجتماعية له وللعلاقات الاقتصادية البينية بصفة عامة، ويأتي مقدمتها وسائل النقل والمواصلات والاتصال والمعلومات.

2. المعوقات الاجتماعية والثقافية:

وتتركز هذه المعيقات في مجموعتين فرعيتين هما:

[1] خاطر أسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة سنة 2012 – 2013 ص ص: 21 – 22 .

– **المجموعة الأولى:** المعوقات التي ترتبط بالتباين في مستويات التطور الاجتماعي والثقافي بين البلدان المختلفة من ناحية المؤشرات الرئيسية لهذا التطور (درجة التحضر، المستوى التعليمي للسكان، حركية الفئات الاجتماعية المختلفة، الوعي الاجتماعي، بما في ذلك الوعي بأهمية التكامل ...الخ).

– **المجموعة الثانية:** المعوقات التي ترتبط بالتباين في الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الساعية إلى التكامل، ويتعلق الأمر تحديدا بالاختلافات والحساسيات وربما الصراعات ذات الطابع الطائفي أو القبلي وأحيانا العنصري أو العرقي.

3. معوقات سياسية:

تعد المشاكل السياسية من أبرز معوقات التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية سوء اختلفت أم اتفقت، فالخلافات السياسية والتوجهات القومية أو القطرية تمثل عقبات كأداء أمام التكامل بين البلدان النامية، وبلدان العالم ككل، وتنقسم المعوقات السياسية إلى:

– **الاختلافات في النظم الاقتصادية – الاجتماعية:** هي الاختلافات بين دول تتبع نظاما اشتراكيا ودول تتبع نظاما رأسماليا، لتسيطر فيها الحكومات على الموارد الاقتصادية الرئيسية أو تتحكم بالأنشطة الاقتصادية الهامة من خلال القطاع العام والتخصيص المركزي للموارد، ودول تعتمد أساسا على القطاع الخاص وآليات السوق.

– **الاختلافات بين نظم الحكم:** أي بين دول تتبع نظم الحكم القائمة فيها، الديمقراطية الليبرالية والتعددية السياسية وأخرى ترفض هذه الديمقراطية والتعددية.

– **الاختلافات في الأوضاع السياسية:** هناك اختلافات عديدة أخرى في الأوضاع السياسية منم حيث الاستقرار السياسي والسلام الأهلي ومن حيث توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى قادة مختلف البلدان وحكوماتها نحو التكامل، ناهيك عن العديد من النزاعات والمشاكل الإقليمية وخصوصا في العالم الثالث وجنوب أوروبا.

إنه لمن الطبيعي أن تؤدي هذه الاختلافات إلى صعوبة التكامل الاقتصادي بين الدول، إلا أنها لا تمنع قيام مثل هذا التكامل، ومع ذلك فإن حدا أدنى من التماثل والتوافق في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرغبة الحقيقية في التعاون، لا بد أن يتوفر لتحقيق المساعي التكاملية.

المطلب الثالث: آثار ودرجات التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي حالة تصل إليها اقتصاديات البلدان المنضمة إلى التكامل، عبر تطبيقها لاتفاقيات تدخل ضمن متطلباته، ويترتب عن تطبيقها آثار على الدول الأعضاء ساكنة وديناميكية، قد تحدث في إحدى مراحل التكامل الاقتصادي خاصة مرحلة إقامة اتحاد جمركي، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى آثار ودرجات التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: آثار التكامل الاقتصادي

يمكن تحديد آثار التكامل الاقتصادي إلى قسمين رئيسيين هما:

1. الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي

ويطلق عليها أيضا الآثار السكونية أو الستاتيكية وهي قصيرة الأجل، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1. أثر تحويل التجارة:

ويقصد بتحويل التجارة أن تقوم الدول الأعضاء بإحلال منتجات بعض الأعضاء الأقل كفاءة الأعلى سعرا والأقل جودة محل الواردات من بلدان أخرى كان يتم الاستيراد منها قبل الاتفاقية (سلع أقل سعرا وأعلى جودة أو جودة متساوية للمنتج المحلي) وعليه فإن تحويل التجارة يؤثر سلبا على الرفاهية لأن استيراد منتجات أعلى تكلفة يزيد من تكلفة السلعة على المستهلك وإذا كان أقل جودة قد ينخفض الطلب عليه بعد فترة من الزمن بالذات في ظل المنافسة الحادة قد تفقد الاتفاقية التجارية وهي بمثابة الشروط النظرية الواجب توافرها لتحقيق المكاسب المرجوة من هذا الاندماج[1].

2.1. أثر خلق التجارة:

يقصد بخلق التجارة استبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الاتحاد الجمركي ويؤدي هذا إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ويعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي ويحدث عادة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير الفعال (غير كفؤ اقتصاديا) وذلك قبل اتفاقية التكامل الاقتصادي ولكن بعد قيام

[1] مركز التجارة الفلسطيني، **أثر كل من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقية التجارية الثنائية والتفاهمات بين المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين**، دراسة تقييمية وورقة موقف التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، بال تريد، فلسطين2014، ص8.

التكامل تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في اتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة واقل تكلفة، وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفء اقتصاديا لدولة عضو قد توقف وتم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا، ونظرا لأن هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي فإن الأجانب غير الأعضاء في الاتفاقية لا يفقدون شيئا من صادراتهم[1].

3.1. الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي:

نقصد بالأثر الاستهلاكي أنه كلما زاد نصيب التجارة الداخلية (السلع المحلية مضافا إليها السلع المستوردة من الدول الأعضاء في الاتحاد) في الاستهلاك، كلما كانت نتائج الاستهلاك إيجابية، أي أن المستهلك يقبل على بضائع الدول الأعضاء في الاتحاد مستبعدا بضائع دول خارج الاتحاد، وبعبارة أخرى فالأثر الاستهلاكي ما هو إلا محصلة الأثرين الإنشائي والتحويلي، فعندما تكون المحصلة موجبة (الأثر الإنشائي أكبر من الأثر التحويلي) فهذا يعني تحقيق مستوى نمو جيد للاستخدام الأمثل للموارد، مما يزيد في الرفاه الاقتصادي الذي بدوره يزيد في الاستهلاك، أما إذا حدث العكس وكان الأثر التحويلي أكبر من الأثر الإنشائي، فهذا يؤدي مستوى نمو منخفض ورفاه اقتصادي ضعيف، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك[2].

4.1. أثر التكامل على عناصر الإنتاج :

إن التكامل الاقتصادي سيؤدي إلى حرية تنقل عوامل الإنتاج من رأس مال ويد عاملة بين دول التكامل[3]:

- بالنسبة لرأس المال فإنه ينتقل ما بين دول منطقة التكامل إما على شكل أموال مودعة لدى البنوك أو على شكل استثمارات.

---

[1] عبد الرحمن روابح، **حركة التجارة الدولية في ظل التغيرات الحديثة للاقتصاد العالمي (دراسة تحليلية تقييمية لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2000– 2010)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013، ص141.

[2] بن ناصر محمد، نفس المرجع السابق، ص ص: 28 – 30

[3] بن عدة عبد القادر، **اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا) وتأثيرها على التجارة العربية البينية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، سنة 2013 – 2014، ص ص: 18 – 19.

– أما بالنسبة لعنصر العمل، فإنه يسمح انتقال عناصر الإنتاج وتنسيق الإنتاجية داخل منطقة التكامل بالتخصص والتعمق في تقسيم العمل بناء على مزايا النسبية التي تتمتع بها الأنشطة والدول المتكاملة، أي انه عندما يكون الفرق في الأجور كبير بين دول منطقة التكامل فهذا يؤدي إلى انتقال اليد العاملة من بلد الذي يمنح أقل أجر إلى البلد الذي يمنح أعلى أجر، إضافة إلى ذلك فإن التكامل الاقتصادي يساهم في تحسين الهياكل الاقتصادية وتطوير الإنتاج كما ونوعا مما يزيد من نسبة التوظيف ومستوى العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج.

2. الآثار الدينامكية للتكامل الاقتصادي

تعتبر هذه الآثار طويلة الأجل، لأن ظهورها يتطلب وقت أطول مقارنة بالآثار السكونية للتكامل، ولكنها مهمة جدا لأنها تؤدي إلى استخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وتتمثل في:

1.2. أثر المنافسة:

تتحقق الآثار الدينامكية بالدرجة الأولى في حالات المنافسة غير التامة في مختلف الأسواق ففي هذه الحالات يمكن أن تشتد المنافسة لأن الاتحاد الجمركي يزيل بدرجة معينة الحماية التي تحظى بها الصناعة المحلية، الأمر الذي يساعد على كسر البنية الاحتكارية وبخاصة بنية احتكار القلة، وتؤدي زيادة المنافسة إلى خروج الوحدات غير الفعالة، الأمر الذي يؤمن درجة أعلى من كفاءة دعم جهود البحث والتطوير[1].

2.2. أثر وفورات الحجم[2]:

كما نعلم أن أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المعروفة ونتيجة لإلغاء كل القيود التجارية وإتاحة حرية انتقال السلع من شأنه أن يخفض تكاليف الإنتاج السلعة بدليل أن تشكيل الاتحاد تتخصص الدولة في إنتاج سلعة معينة فيزيد إنتاجها لمواجهة الأسواق الواسعة التي أصبحت تتكون من أسواق الدول الأعضاء مما

[1] خير الدين بلعز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2014 – 2015، ص138.

[2] شنيني عادل، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية**، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، سنة 2010 – 2011، ص 25.

يسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم المناسب أو الاقتراب منه مما يؤدي ذلك إلى انخفاض في التكلفة الوحدة منها.

3.2. زيادة الاستثمار[1]:

يساهم الاندماج الاقتصادي في اتساع حجم السوق، كما يساهم أيضا في زيادة إنتاج السلع والخدمات، ويمنح فرص استثمارية أمام المستثمرين المحليين، كما قد يتجه إلى تشجيع الاستثمارات في الدول الأقل نموا حتى تتمكن الدول الأعضاء من تحقيق التوازن في الاستثمارات فيما بينها، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للبلدان المندمجة، ولا يقف أثر الاندماج الاقتصادي عند حد زيادة حجم الاستثمارات المحلية، بل يتجه ليشمل الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة المندمجة.

4.2. التخصيص:

إن تحرير التجارة بين مجموعة من الدول كنتيجة للتكامل الاقتصادي، قد يؤدي لأن تتخصص الدولة في المنتجات التي توجد للدولة بها ميزة نسبية، وبالتالي يمكن للسوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة تحقيق الفوائد المتأنية من تقسيم العمل، وقد يكون التخصص بين الصناعات أو ضمن الصناعات[2].

ومما تقدم ذكره يمكن القول أن المكاسب الناتجة عن الآثار الحركية والساكنة للتكامل الاقتصادي لها فائدة كبيرة على اقتصاديات الدول المتكاملة، مما يخدم التنمية في تلك الدول ويزيد من رفاهيتها.

الفرع الثاني: درجات التكامل الاقتصادي

يقوم التكامل الاقتصادي على إزالة القيود والعوائق كما تبين لنا من خلال تعريفه، وحسب مستوى إزالة تلك العوائق تتشكل لنا درجات التكامل الاقتصادي:

---

[1] بن عزوز محمد، **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن بدائل المتاحة للفترة، (1990– 2007)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2010، ص85.

[2] بن موسى بشير، **سياسات تفعيل التجارة البينة (دراسة حالة دول المغرب العربي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2010 – 2011، ص36

1- منطقة التجارة الحرة[1]: وفيها يتم إلغاء التعريفة الجمركية بين دول الأعضاء مع الإبقاء على التعريفة الجمركية لكل دولة مع العالم الخارجي.

2- الاتحاد الجمركي: وهو صورة أرقى من منطقة التجارة الحرة، حيث يتم إلغاء التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد وعمل تعريفة موحدة لكل دول الأعضاء في الاتحاد مع العالم الخارجي[2].

3- السوق المشتركة: وتتضمن إلغاء التعريفة الجمركية على حركة عوامل الإنتاج مثل (العمل ورأس المال) داخل السوق بالإضافة إلى مقومات الاتحاد الجمركي المتمثلة في حرية التجارة بين الأعضاء والسياسة التعريفية المتماثلة اتجاه الأقطار الخارجية الأخرى وبذلك تكون دول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس أموال بحرية تامة [3].

4- الاتحاد الاقتصادي: في هذه المرحلة لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات والحركات عناصر الإنتاج، بل يشمل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل، ولإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول [4].

5- الاندماج الاقتصادي: وهي أقصى مرحلة يمكن أن يعمل لها مشروع التكامل الاقتصادي، إذ تتضمن كل ما سبق ذكره في درجات التكامل السابقة، وإضافة لذلك توحيد السياسات الاقتصادية كافة وإيجاد سلطة إقليمية عليا وعملة موحدة وجهاز إداري موحد [5].

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مقارنة إلزامات دول منطقة الاسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حالتا جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية**، الأمم المتحدة نيويورك، سنة 2005، ص2، متوفر على الموقع: www.escwa.org.lb ، تاريخ الاطلاع: 05 / 07 / 2015.

[2] Belfatmi soufiane**, management d"une opération d"exportation: calcul du prix de revient d'un produit à l'éxport**, mémoire de magister, faculté des sciences economique et des science de gestion, université d'Oron, année: 2010 – 2011, p 194.

[3] Tarik Sadoudi, **dynamique de l'intégration économique régionale au sein de l'union européenne: avancées, limites et perspectives**, mémoire de magister faculté des science économique et de gestion, université de tizi – ouzou, sans année, p20

[4] إلياس سالم، معمر صحراوي، نفس المرجع السابق، ص5.

[5] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 1998، ص 9.

وبناءا على ما سبق يمكن تمثيل درجات التكامل الاقتصادي في الشكل التالي:

الشكل رقم1 : يوضح درجات التكامل الاقتصادي

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقرير حول التكامل العربي**، الأمم المتحدة، سنة 2014، ص 23.

المبحث الثاني: أهم التجارب الدولية والعربية في التكامل الاقتصادي.

نظرا لأهمية التكامل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول خاصة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى درجات التكامل الاقتصادي ومختلف التجارب الدولية والعربية.

المطلب الأول: تجارب أجنبية للتكامل الاقتصادي

بعد الحرب العالمية الثانية تطورت التجارب الدولية في مجال التعاون والتكامل الإقليمي وسنحاول في هذا المطلب التطرق لأهم التجارب الدولية والتي كان البعض منها ذو تأثير قوي على الاقتصاد الدولي:

الفرع الأول: الإتحاد الأوروبي(EU)

إن فكرة توحيد أوروبا اقتصاديا ليست جديدة، بل هي فكرة ظلت تراود الساسة الأوروبيين مدة طويلة، حيث كانت هناك دعوة لإنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولإعادة أعمار أوروبا[1]، تم تأسيس الاتحاد الجمركي لدول البنيلوكس ثم المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي أنشأت عام 1948م على إثر مشروع مارشال [2]، ومر الاتحاد الأوروبي في تشكيله بثلاثة مراحل سوف نلخصها كالتالي:

1. **المرحلة الانتقالية (1958– 1969)**: عرفت هذه المرحلة من مسيرة الاتحاد الأوروبي:

– تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي سنة 1948: تتكلف بالأساس في البداية بالسهر على توزيع المساعدات الأمريكية في إطار مشروع مارشال لتمكين أوروبا الغربية من تشييد اقتصادها المدمر بفعل ما خلفته الحرب العالمية الثانية، ثم تحولت مهمتها فيما بعد على تشجيع تحرير المبادلات التجارية بينها اعتبارا للتوجهات التي كانت تدعو إليها ألغات بعد تأسيسها.

– ثم إنشاء الجمعية الأوروبية للتبادل الحر: التي تأسست بموجب " معاهدة ستوكهولم " في 4 جانفي 1960 التي ضمت في البداية سبع دول أوروبية هي بريطانيا والسويد والدانمارك والنرويج وسويسرا وايرلندا والنمسا.

[1] فرج شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] خاطر اسمهان، نفس المرجع السابق، ص 23.

– ثم اتخذت إجراءات تدريجية لتمكين المجموعة من تحرير المبادلات داخل المنطقة والقيام بالمبادرات الأولى لوضع أسس السياسات المجموعية الموحدة ولقد أدى ذلك إلى تقليص حقوق الجمارك بين البلدان الأعضاء التي أزيلت بصفة نهائية، وبعد ذلك بدأ العمل في تحرير المبادلات بينها فيما يخص المنتجات الزراعية، وذلك تكون المجموعة قد أحدثت منطقة التبادل الحر بين مكوناتها، وانتقلت بعد ذلك إلى مقتضيات الاتحاد الجمركي عن طريق إقرار تعريفة جمركية موحدة في 1968 إزاء السلع الصناعية لباقي العالم.

2. مرحلة النضج والتوسع (1970– 1986): تظهر بوادر هذه المرحلة من خلال توقيع اتفاقية لوكسمبورغ في 22 أفريل 1970 القاضية بتحديد مصادر تمويل المجموعة الأوروبية وحول توسيع اختصاصات البرلمان الأوروبي، وتعزيز تنسيق السياسات القطاعية، وعرفت المجموعة الأوروبية أول توسع لها عبر اتفاقية بروكسل 22 جانفي 1972 بانضمام ثلاث بلدان هي: الدانمارك والمملكة المتحدة وايرلندا ليصبح عددها تسع دول.

3. مرحلة الانتقال إلى الاتحاد الأوروبي الشمولي (1986– 1992): اتسمت هذه الفترة في تطور مسيرة الاندماج الأوروبي بترسيخ مكانة اللجنة التنفيذية للمجموعة وتوسيع تدخلاتها، وبعد سقوط جدار برلين وسقوط الاتحاد السوفياتي وتوحد ألمانيا مما شجع إلى ارتقاء الإدماج الأوروبي إلى أرقى مستوياته بعقد معاهدة ماستريخت في 7 فبراير 1992، التي أقرت بإحداث اتحاد أوروبي المعروف حاليا والعمل بإحداث عملة موحدة وتنسيق السياسات الحكومية في المجالين الديبلوماسي والاستراتيجي حتى تتمكن أوروبا من توحيد كلمتها وموقفها بالنسبة لكل المشاكل المطروحة بالعالم [1]، كما وضعت المعاهدة معايير للتقارب تسعى لضمان التماثل الكافي بين البلدان التي تعتمد العملة المشتركة الجديدة حتى تحقق استفادة جيدة من إتباع سياسة نقدية موحدة كذلك أعطت المعاهدة قوى السوق دورا كبيرا في إرساء الانضباط في الدول الأعضاء [2].

ومن بين أهداف الاتحاد الأوروبي نذكر مايلي[3]:

[1] محمد شريف المنصوري، **إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، سنة 2008 – 2009، ص: 172 – 174.

[2] رضا مقدم، **الطريق إلى التكامل في أوروبا**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2014، ص10.

[3] سماح أحمد فضل، **المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، ط1، سنة 2010، ص 76.

- إلغاء التعريفة الجمركية إزاء الصادرات من الدول غير الأعضاء.
- إزالة عوائق المبادلات ورسوم الجمارك ونظام الحصص[1] .
- إتباع سياسة زراعية مشتركة.
- تحسين أحول العمالة.
- تحقيق المنافسة الحرة في السوق.
- تنسيق السياسة النقدية ومعالجة الاختلاف في الموازين المدفوعات.
- تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا داخل السوق.

الفرع الثاني: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA)

تعتبر مصادقة الكونغرس الأمريكي عام 1993 على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل، علما بان سريان هذه الاتفاقية لم يبدأ إلا في عام 1994، وقد ضمت كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، إن حجم وإمكانيات هذا التكتل، بالرغم من انه لا يضم إلا ثلاث دول، يمثل اكبر منطقة تجارة حرة في العالم، حيث بلغ حجم اقتصاده عند النشأة ما يقارب 7 تريليون دولار، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة كما يصل الناتج المحلي الإجمالي له إلى 670 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية له إلى 1017 مليار دولار، ناهيك عن الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة [2].

ومنطقة التبادل التجاري الحر NAFTA هذه كانت منذ البداية، مضمارها تجاري، ولم تقضي بوجود سياسة مشتركة لأعضائها اتجاه الآخرين، فهي تقوم على تسهيل التبادل التجاري لجميع السلع مع استثناءات لبعض المواد الحضارية، وتحديد ضريبة حول الطاقة، فيما حضي قطاع الصناعات البترولية المكسيكية بخصوصية تجنب عرقلة دخول استثمارات أجنبية فيه[3].

---

[1] Marie Unik, **économie de l'union européenne**, economica, paris, 2000, p 16.

[2] فوزية خدا كرم، **التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد 43، سنة 2011، ص177.

[3] عبد اللطيف شهاب زكري، **الاتفاقيات تجارية رئيسية في العالم(EA - ASEAN-NAFTA) دراسة تحليلية مقارنة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 66، سنة 2007، ص 64.

أما عن أهداف تكتل شمال أمريكا فقد جاء ساعيا لتحقيق الأهداف الآتية:

- تكوين تكتل يكافئ التكتل الأوروبي.
- توسيع التجارة وفرص الاستثمار في الإقليم.
- رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق الدولية.
- دعم التنمية المستدامة وحماية حقوق العمال.
- إزالة عوائق التجارة وإشاعة المنافسة الحرة.

أما عن التنظيم المؤسسي لنافتا فهو يتكون من مفوضية تجارية وأمانة عامة ونظاما عاما لتسوية المنازعات والجهاز الرئيسي هو المفوضية التجارية وتضم مندوبين بدرجة وزراء يعقدون اجتماعات سنوية وتتخذ قراراتها بالإجماع، وقد تكون هذا التكتل من عدد من الاتفاقيات الرئيسية ينص أولها على إلغاء الرسوم المفروضة على السلع التي تتبادل بين الدول الثلاث الأعضاء من منشأها في حال أو تدريجيا، وتبدو أهداف هذا التكتل لا تختلف عن الأهداف الاتحاد الأوروبي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء، تعطي كل أولوياتها للقدرة على المنافسة التكتلات الاقتصادية الصاعدة على المستوى العالمي، وبالأخص الاتحاد الأوروبي[1].

الفرع الثالث: رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)

تعتبر تجربة إتحاد جنوب شرق آسيا من أعمق التجارب التي أقيمت في العالم، ولا تضاهيها إلا التجربة الأوروبية، ولو أن مجال المقارنة لا يطرح بتاتا بين تجمعين، ذلك أن هذه الأخيرة كما تعرضنا لها توفرت لها العديد من العناصر الثقافية والاقتصادية وكذا الرصيد التاريخي مما أهلها إلى تحقيق ذلك المستوى من الأداء السياسي والاقتصادي[2].

أنشأت رابطة دول جنوب شرق أسيا (**الآسيان**) عام 1967 بموجب (إعلان بانكوك) مكونة من خمس دول هي: إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين وتايلندا وتوسعت عضويتها فيما بعد لتشمل خمس دول أخرى هي: بروناي، الفيتنام، ميانمار (بورما)، لاوس وكمبوديا وتشترك تلك الدول في أنها تقع في جنوب شرقي آسيا

[1] شنيني عادل، نفس المرجع السابق، ص 90.

[2] إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2012، ص39.

متجاورة جغرافيا ومتشابهة في الثقافة السياسية وقد حدد الإعلان أن للرابطة ستة أهداف تدور جميعها حول مفهوم التعاون الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة والتعاون مع المؤسسات الإقليمية ذات الأهداف المتشابهة[1].

كما أن الدول المؤسسة لهذه الرابطة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، وركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي (مجالات أخرى) خصصت لها لجانا قطاعية وحكمت ذلك عدة عوامل:

- إتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات، اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية، وبالعمل على تطوير مواردها البشرية.
- التعاون بين الاقتصاديات القطرية واختلاف مستويات نموها.
- إتباع كل من ماليزيا وسنغافورة سياسات تصنيع متفتحة على الخارج عن طريق اتفاقيات الاستثمار وغير ذلك.
- نجاح سياسات الادخارية والاستثمارية وعدم الحاجة إلى موارد أخرى.

وفي عام 1991 أنشأت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير جمركية تدريجيا، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى 15 عاما ودخلت حيز التنفيذ عام 1994[2].

لقد تمثل الهدف الرئيسي من إنشاء منطقة التبادل الحر بين الآسيان في تطوير صناعات تنافسية بينها عن طريق تدعيم التجارة البينية، كما يسعى أعضاؤها إلى الانتقال من خلالها إلى درجة أعلى من درجات التكامل، إذ ركزوا في مؤتمرات القمة لسنتي 2002 و2003 على إنشاء مجموعة اقتصادية، أمنية، اجتماعية وثقافية، ففي المؤتمر التاسع لقمة الآسيان المنعقد في بالي بأندونيسيا في أكتوبر 2003 قدم إعلان الآسيان الاتفاق الثاني المتضمن

[1] محمد السيد سليم، **خبرات التكامل الآسيوية و دلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي (حالة الآسيان)**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 366، سنة 2009، ص 100.

[2] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN " نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة "**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد 6، سنة 2009، ص 82.

الجانب الأمني، الجانب الاقتصادي والجانبين الاجتماعي والثقافي، حيث يتمثل الهدف النهائي في الوصول إلى السوق المشتركة أين التدفق الحر للسلع، الخدمات، الاستثمارات والتقليص من نسبة الفقر في سنة 2020 [1].

تهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي[2] :

- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.
- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي في المنطقة عن طريق بذل الجهود المشتركة و تشجيع التعاون الجهوي بين الدول الأعضاء.
- الحفاظ على درجة عالية من التعاون الايجابي مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- تبادل المساعدات في مجال التدريب، والبحوث العلمية والمهنية والتقنية.
- تشجيع السلام والاستقرار الإقليميين وذلك باحترام العمالة في المنطقة وتطبيق القانون في العلاقات البينية والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

انطلاقا من هذه الأهداف، فإن رابطة الآسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم من خلالها إلغاء القيود الجمركية وغير جمركية على تجارتها البينية، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دول أخرى لإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرها، وهذا ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي، وهذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي.

[1] طيب جميلة، غيدة فلة، **حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 1، العدد 12، سنة 2015، ص98.

[2] موالدي سليم، **اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق آسيا " الآسيان"**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 3، سنة 2012، ص160.

الفرع الرابع: تجمع السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)

ولد هذا التجمع بتاريخ 26 مارس 1991 بالتوقيع على اتفاقية كل من البرازيل، الأرجنتين، البراغواي والأروغواي وهو اتفاق تجاري إقليمي كان الهدف الرئيسي منه هو تشجيع التجارة الحرة وسهولة انتقل السلع والخدمات والأشخاص[1] .

كما كان من أهدافه إزالة الديون الداخلية بين دول الأعضاء وكذلك إنشاء ما يسمى ببنك الجنوب والذي سوف يسمح لدول الأعضاء بتمويل المشاريع والاستثمارات بدون تدخل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وقد تم إنشاء ذلك البنك في ديسمبر 2007 على أن يبدأ أعماله خلال عام 2008 واتخذ من مدينة كاركاس عاصمة فنزويلا مقرا له كما يضم تكتل دول الميركوسير مجموعة من الأعضاء يسمون بالأعضاء المنتسبين وهم : تشيلي، بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، البيرو وهم أعضاء لا يمتلكون حقوق التصويت الكاملة أو الوصول الكامل إلى الأسواق الأعضاء الرئيسيين ولكن بنسب أقل، والسبب في كون هذه الدول دولا منتسبة إلى المجموع هو أن دستور عمل الميركوسير لا يسمح بتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع دول غير الدول الأعضاء الأساسية وهو ما يتمثل في انسحاب فنزويلا من مجموعة الأنديز حين انضمامها الكامل على مجموعة دول الميركوسير[2].

وتعد دول الميركوسير هي الكتلة الرابعة الأقوى عالميا بعد كل من الاتحاد الأوروبي **UE** ومنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا **NAFTA** واتحاد دول جنوب وشرق أسيا **ASEAN** .

الفرع الخامس: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)

لقد تأسست سوق الكوميسا في ديسمبر 1994[3]، وضمت السوق 23 دولة مؤسسة هي أعضاء المنطقة ومعها الكونغو الديمقراطية، مع إمكان ضم بوتسوانا وجنوب إفريقيا وهما غير مؤسستين، وأجيز في عام 1998 ضم

---

[1] محمد زيدان، محمد يعقوبي، **تأثير الأزمة العالمية الراهنة على المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الاقتصادية للدول النامية – دراسة حالة: الميركوسور، الآسيان ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 10.

[2] السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي: النظريات وسياسات**، دار الفكر، الأردن، ط1، سنة 2011، ص ص: 99 – 100.

[3] T.Awad, A.Bakir, **regional trade integration: a comparative study - the cases of gafta, comesa, and sapta / safta**, unctad, 2008, p44.

دولة افريقية إذا كانت مجاورة لإحدى الدول الأعضاء فانضمت مصر في تلك السنة، وتأجل انضمام مدغشقر 1995 وسيشل إلى 1998، بينما انسحبت ثلاث دول هي: ليسوتو 1996، موزمبيق 1997، ثم تنزانيا 2000[1].

ويتكون تكتل الكوميسا الآن من 19 دولة هي: بورندي، جزر القمر، الكونغو ديمقراطية، جيبوتي، إيريتيريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلندا، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، مصر[2].

وقد عرفت الاتفاقية الرسمية الكوميسا على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول افريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من اجل تطوير وتعظيم الاستفادة من مصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها، أما عن درجة التكامل الاقتصادي التي تم تحقيقها حتى الآن بين دول الكوميسا، فقد تم إنشاء منطقة التجارة الحرة في عام 2000 وانطلقت عملية إنشاء الاتحاد الجمركي في 2009 في مؤتمر القمة 13 لرؤساء الدول والحكومات في فيكتوريا فولز أي زيمبابوي وكان انطلاق الاتحاد الجمركي تتويجا لجهود الكوميسا في تعميق عملية التكامل الاقتصادي، ولإقامة سوق مشتركة في نهاية المطاف بحلول عام 2015، وانتهاء بتحقيق الوحدة النقدية بحلول 2018[3].

تتمثل الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا فيما يلي[4]:

- إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء يليها إقامة إتحاد جمركي ثم سوق مشتركة.
- تحقيق التكامل والتعاون في عديد من المجالات خاصة التجارة، الزراعة، البنية الأساسية، الصناعة، المواصلات والاتصالات، الطاقة، تكنولوجيا المعلومات، الجمارك، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التعاون المالي والنقدي والفني .

---

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود، **معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، سنة 2012، ص23.

[2] بلال بوجمعة، فرطاقي جابر، **أثر قيام السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) على التجارة البينية**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 05، مارس 2015، ص 186.

[3] ولد محمد عيسى محمد محمود، نفس المرجع السابق، ص 24.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **ورشة العمل الإقليمية حول متطلبات وانعكاسات إقامة الاتحاد الجمركي العربي على الزراعة العربية**، الرباط، المملكة المغربية، 14 / 16 ديسمبر 2006، ص41.

- تشجيع دور القطاع الخاص والغرف التجارية.
- إقامة محكمة عدل تختص بالنظر في تسوية المنازعات الخاصة بتطبيق الاتفاقية.

المطلب الثاني: تجارب عربية للتكامل الاقتصادي في إطار جامعة الدول العربية

لقد قطعت الدول العربية شوطا كبيرا في تحقيق التكامل الاقتصادي ومسايرة التطورات الاقتصادية الراهنة، وسنسلط الضوء في هذا المطلب على أهم التجارب والأحداث التي خاضتها وذلك في إطار جامعة الدول العربية.

الفرع الأول: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت* بين دول الجامعة العربية عام 1953:

تم توقيع هذه الاتفاقية عام 1953 وبذلك فهي أول اتفاقية اقتصادية عربية متعددة الأطراف لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وقد استهدفت هذه الاتفاقية قيام تعاون اقتصادي لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق تسهيل التبادل التجاري بينها، واهتمت بشكل أساسي في منح التفضيلات الجمركية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية العربية المتبادلة حيث تم إخضاع هذه السلع لتعريفة جمركية منخفضة بنسبة 25% من التعريفة الجمركية المطبقة في الدول المستوردة بالنسبة للسلع الصناعية وأعفت المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد إذا كانت ناشئة من إحدى الدول الأطراف في اتفاقية، وقد توقف العمل بهذه الاتفاقية من الناحية العملية بعد تطبيق قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في بداية عام 1965[1].

الفرع الثاني: اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال

حصلت الموافقة على هذه الاتفاقية عام 1953 وتم التوقيع عليها من لبنان والأردن ومصر في عام 1953 والسعودية والعراق في عام 1954، ومن أبرز هذه الاتفاقيات:

- تسهيل عمليات المدفوعات الخاصة بأسعار السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.

---

* **تجارة ترانزيت:** هي إعادة تصدير السلع والبضائع المستوردة، حيث يتم نقل البضائع من مراكز الإرسال إلى مراكز وموانئ الاستقبال بقصد إيداعها مؤقتا أو إجراء بعض عمليات التصنيع عليها أو تغليفها أو تعبئتها ثم يتم تصديرها دون أن تؤدى عنها أي رسوم جمركية.

[1] تقي عبد السالم، **مستقبل التجارة العربية البينة في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 28، سنة 2011، ص21.

- تقديم التسهيلات الممكنة لدول الأعضاء التي تعاني من عجز أو اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات.
- تشجيع تبادل وانتقال رؤوس الأموال من خلال ضمان حكومات الدول الأعضاء عن طريق تقديم التسهيلات والإعفاء من الضرائب وعدم وضع عراقيل أمام إعادتها إلى مواطنها الأصلية[1].

الفرع الثالث: مشروع الوحدة الاقتصادية العربية

بتاريخ الثالث من حزيران من عام 1957 وافق المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في دورة انعقاد العادية الرابعة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية، وانضمت غالبية الدول الأعضاء في الجامعة، أما الوسائل التي وضعتها الاتفاقية المذكورة لتحقيق أهدافها فهي:

- جعل الدول العربية جميعا منطقة اقتصادية واحدة.
- توحيد سياسات الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها.
- توحيد أنظمة النقل والترانزيت.
- عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع الدول الأخرى بصورة مشتركة[2].

تخلت الدول العربية عن مشروع الوحدة الاقتصادية في عام 1964 واتجهت إلى طريق آخر هو السوق المشتركة.

الفرع الرابع: السوق العربية المشتركة

ترجع فكرة إقامة السوق العربية المشتركة إلى عام 1964 عندما عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية ذات برنامج زمني اشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية الأخرى، وأطلق على تلك الاتفاقية، اتفاقية السوق العربية المشتركة، انضمت أربع دول للسوق في عام 1965 وهي: مصر وسوريا والأردن والعراق، وبعد اثنتي عشرة سنة أخرى انضمت ثلاث دول أخرى هي: ليبيا واليمن وموريتانيا عام 1977، والحقيقة أنه خلال تلك الفترة كانت السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها

[1] عبد الكريم جابر شنجا، **التكامل الاقتصادي العربي مسيرة طويلة ونتائج متواضعة: ما المطلوب ؟**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، العدد 2، مارس 2011، ص 22.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، سنة 2012،ص ص: 270 – 271.

منطقة تجارة حرة ولم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ولكن على الرغم من ذلك فقد حققت في حياتها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية لتلك الدول.ثم ظلت السوق قائمة حتى عام 1980 [1].

وتتمثل أهم أهداف السوق العربية المشتركة بالآتي [2] :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس أموال.
- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

وقد اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في منتصف 1978 عدة قرارات بهدف تطوير تجربة السوق، وأهم ما جاء في تلك القرارات بالاتي[3] :

- وضع صيغة مرنة لانضمام الدول العربية الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية الأقل تقدما إلى السوق العربية المشتركة وهي كل من السودان والصومال واليمن وموريتانيا.

- اقر المجلس الموافقة المبدئية على إنشاء صندوق تعويض الدول الأقل نموا تعويضا مؤقتا عن تأثرها بحالة انضمامها إلى السوق العربية المشتركة.

-كما اقر المجلس البدء بتهيئة المتطلبات القانونية والفنية والإدارية لتوحيد التعريفة الجمركية على مراحل.

إن أهم ما يلاحظ على السوق العربية المشتركة على صعيد الواقع أو الشروع في تحقيق الأهداف هو أن اتفاقية السوق لم تنص على ربط أيا من أهدافها بفترة زمنية معينة فقد تركت الوصول إليها لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والذي ليس لقراراته صفة الإلزام، وإنما هي عبارة عن توصيات قد تأخذ بها الدول الأعضاء أو

[1] حسن لحساسنة، عبد الواحد غردة، **دور السوق العربية المشتركة في معالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد2، جوان 2012، ص 206.

[2] سامي حاتم العفيفي، **التكتلات الاقتصادية العربية بين التنظيم والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، سنة 2005، ص 227.

[3] شهاب حمد شيحان وآخرون، **التكامل الاقتصادي العربي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة مع التركيز على مشروع التكتل الشرق الأوسطي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، مجلد 8، عدد 26، سنة 2012، ص191.

لا تأخذ، وعليه فلم يتحقق سوى القليل جدا من أهداف قيام السوق وخاصة في مجال تحرير انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، كما أن اتفاقية السوق لم تتضمن تحرير انتقال السلع من القيود الكمية والإدارية لتوحيد التعريفة الجمركية على مراحل.

الفرع الخامس: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

تم عقد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة 1981، وتم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية، وتهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير معدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقا لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية، ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف، كما أبرمت اتفاقية أخرى في سنة 1982 وهي اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، ووقع عليها إحدى وعشرون دولة، وتنص على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية، رغم الاجتماع العربي على هذين المشروعين إلا أنهما لم يحظيا بنجاح يذكر، إذ حالت العراقيل التجارية والسياسية وغيرها دون تنفيذها [1]، تهدف هذه الاتفاقية إلى ما يلي[2] :

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها.
- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم تسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.
- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة من هذا التبادل.
- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.
- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا منها.

[1] الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص ص:30- 31

[2] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية**، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، بدون سنة، ص6.

المطلب الثالث: تجارب عربية للتكامل الاقتصادي خارج إطار جامعة الدول العربية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مختلف التجارب العربية التي كانت خارج إطار جامعة الدول العربية.

الفرع الأول: مجلس التعاون الخليجي(GCC)

نشأ مجلس التعاون الخليجي في 25 مارس 1981 بين الدول العربية الستة، وهي المملكة لعربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، الكويت، قطر والبحرين [1] ، لقد تطرقت هذه الاتفاقية إلى مراحل لدول المجلس، مرورا بمنطقة التجارة الحرة التي بدأ العمل بها منذ عام 1983، والاتحاد الجمركي الذي بدا العمل به منذ عام 2003، والسوق الخليجية المشتركة التي بدأ العمل بها منذ عام 2008، وقد ترتب على هذه الاتفاقيات، وتطبيقاتها إزالة العديد من القيود المفروضة على التجارة البينة الخليجية، وحركة عوامل الإنتاج[2] .

وتمثلت أهدافه[3]:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول الأعضاء في جميع الميادين، وصولا إلى وحدتها.
- تعميق و توثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

الفرع الثاني: اتحاد المغرب العربي (AMU)

ظهر إلى الوجود اتحاد المغرب العربي في فيفري في فيفري 1989م، والذي يهدف إلى تنسيق وتوحيد الجهود، من اجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي، ومواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية

---

[1] أكبر عمر محي الدين الجباري، **إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة (الإمكانيات والمعيقات)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد بالأكاديمية العربية في الدانمارك، سنة 2010، ص 58.

[2] أحمد كواز، **السوق الخليجية المشتركة**، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد رقم 34، ماي 2009، ص5.

[3] بن يوب لطيفة، عوار عائشة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 09، سنة 2013، ص119.

والقائمة على أساس المنافسة، في 23 جويلية 1990 بزرالدة الجزائرية، التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني إستراتجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي وصار هدف الاتحاد المغاربي تشكيل وحدة اقتصادية بين البلدان الأعضاء على أن يتم الوصول إلى هذه الوحدة حسب هذه الإستراتجية عبر ثلاث مراحل ابتدائية:

– المرحلة الأولى (1992 – 1995): إنشاء منطقة تبادل حر عبر الإعفاء من الحقوق الجمركية والإلغاء التدريجي للحواجز غير تعريفية.

– المرحلة الثانية (1996 – 1999): إنشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة، تسمح بحماية الإنتاج المحلي بالنسبة للسوق.

– المرحلة الثالثة: ابتداء من سنة 2000م، تأسيس اتحاد اقتصادي في بلدان المغرب العربي الذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل، والذي سيتجسد باتحاد وتنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية في بلدان الأعضاء[1].

نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغربي باعتباره منظمة إقليمية على الأهداف التالية[2]:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

[1] تواتي بن علي فاطمة، **استثمار مزايا التجمعات العربية الإقليمية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 09، سنة 2013، ص 29.

[2] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين الدوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989 – 2007)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة 2011، ص215.

الفرع الثالث: اتفاقية أغادير

هي اتفاقية للتبادل الحر بين أربعة بلدان هي: المغرب والأردن وتونس ومصر، وترمي هذه الاتفاقية إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر، تم التوقيع على الاتفاقية خلال شهر فبراير 2004 ودخلت حيز التنفيذ في 2006، وتجدر الإشارة أن الدول الأربعة وقعت سابقا على اتفاقات التبادل الحر فيما بينهم في إطار التعاون الثنائي[1].

تهدف اتفاقية أغادير إلى ما يلي[2]:

- تنمية النشاط الاقتصادي، إضافة إلى رفع مستوى المعيشة داخل دول الأعضاء.
- توحيد السياسات الاقتصادية العامة والخاصة في مجالات التجارة الخارجية والزراعة والصناعة والنظام الضريبي، إضافة إلى النظام المالي والخدمات والتعريفة الجمركية.
- تجانس التشريعات الاقتصادية إلى الدول الأعضاء لتوفير مناخ أفضل للأعمال.

[1] عدنان برباش، **دراسة حول قطاع مكونات وأجزاء التبديل ونشاطات تركيب السيارات داخل دول الأعضاء في اتفاق التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية المسمى اتفاق أغادير (الأردن، تونس، مصر والمغرب)**، الوحدة التحتية لاتفاقية أغادير، التقرير الختامي أفريل 2008، ص ص: 16 – 18.

[2] رشا مصطفى عوض، **اتفاقية أغادير: نحو بيئة أعمال أفضل**، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة 2008، ص3.

المبحث الثالث: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

شهد العالم مؤخرا نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية سواء كان ذلك في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، هذه التجمعات لم تكتسب صفة الإقليمية المباشرة وإنما جمعت بين طرفين من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي واسع تحده المحيطات، في ظل هذا التوجه الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية فوق القطرية ظهرت خارطة اقتصادية جديدة اختفت ضمنها القارات الخمس أطلق عليها اصطلاحا بالتكامل الاقتصادي غير الإقليمي أو القاري أو ما يسمى بالإقليمية الجديدة.

المطلب الأول: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي (الإقليمية الجديدة) وأهم الفروقات بينها وبين التكامل التقليدي، مقاربة ميدانية حول التكامل الاقتصادي المعاصر.

لقد عرف التكامل الاقتصادي قفزة نوعية نتيجة التحولات التي شهدها العالم خاصة في مجال حرية التجارة والبحث عن أسواق جديدة، وسنحاول في هذا المطلب التعرف على المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي وأهم الفروقات بينه وبين التكامل التقليدي وتقديم مثال حول التكامل المعاصر.

الفرع الأول: الإقليمية الجديدة

1. **تعريف:** يذهب البعض في تعريفه للإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معيقات التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.

وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة (open Regionalism) والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل أبيك وتعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين الدول التكتل، كما أن درجة التحرير على الواردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء [1].

[1] علاوي لحسن، **الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 7، سنة 2010، ص 199.

كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية وهي تلك الترتيبات التي تتسم بثلاث سمات:

- أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل.
- أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم.
- أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار.

بناء على ما سبق ذكره من التعاريف يمكن استخلاص التعريف الموالي للإقليمية الجديدة:

الإقليمية الجديدة هي نشوء ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف فيه مجموعة من الدول النامية حول دول متقدمة تتولى بدورها قيادة المجموعة وتهدف في إطار سياسة إستراتجية إلى تذليل معوقات تدفق التجارة بين المجموعتين بغض النظر عن كونها متجاورة أو بعيدة عن بعضها البعض[1].

2. السمات الأساسية للإقليمية الجديدة

على الرغم من أن ظاهرة إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية قديمة إلا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف عنها اختلافا كبيرا، فقد اتسمت التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية، بالإضافة إلى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في تلك التكتلات اتسمت بالتفاوت والتباين الشديد ولم يؤتى منها ثمارا ملموسة فيما عدا الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة فقد اتسمت بالسمات التالية [2]:

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في أغلب الدول، فقد قام العديد من الدول النامية منفردة بتحرير تجارتها الخارجية كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي.
- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية وسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتجية وليست تجارية فقط.

[1] روابح عبد الرحمن، لباز أمين، **التكامل الاقتصادي القاري**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 4، مارس 2012، ص 54.
[2] علاوي محمد لحسن، نفس المرجع السابق، ص 110.

– تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتجية التوجه الخارجي منهاجا لها، وتعتمد النظرة الخارجية والبينية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من العمليات العولمة.

– تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من المكاسب اقتصاديات الحجم، وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة.

– تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة، والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.

– تؤكد الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي، وعلى غير ما كانت عليه التكتلات القديمة، فأن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة.

– ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة.

الفرع الثاني: الفروقات الأساسية بين الإقليمية التقليدية والحديثة [1]:

– الإقليمية التقليدية هو تكتل تجاري إقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الاتحاد الاقتصادي، مثل الاتحاد الأوروبي، أما الإقليمية الجديدة فهو قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل ومثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة والعمالة والموارد في أرخبيل ريو بإندونيسيا.

– الإقليمية في ثوبها القديم ركزت على أن التنسيق بين السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيه كل الأعضاء بالتساوي، خلالها للإقليمية في ثوبها الجديد والتي هدفها إعطاء وزن اكبر للشركات المتعددة الجنسيات (العابرة للقارات)

[1] روابح عبد الرحمن، لباز أمين، نفس المرجع السابق، ص ص: 16-17.

– كذلك بأنسبه للمرحلة النهائية نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية هو الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل الانتهاء بوحدة سياسية، أما بالنسبة للإقليمية الجديدة فقامت على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

– بالنسبة للدوافع السياسية فقد ركزت الإقليمية الكلاسيكية على تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، أما الإقليمية الجديدة فقد ركزت على دعم الاستقرار السياسي.

– بالنسبة لشرط عدم المعاملة بالمثل فهو مجاز ومسموح به لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في تكتل بالنسبة للصيغة التقليدية للتكامل، أما الصيغة الجديدة فهذا الشرط غير مسموح به وتم استبداله بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

الفرع الثالث: مقاربة ميدانية (الشراكة الأورومتوسطية)

إن الاتحاد الأوروبي بما يملك من طاقات اقتصادية وتقنية متطورة يجعل من الضروري توسيع مجالات التعاون معه وخاصة مع دول البحر المتوسط وذلك من أجل إقامة منطقة ازدهار مشترك وتبني قيم إنسانية مشتركة، وسنحاول في هذا المطلب أن نتعرف باختصار حول تعريف هذه الشراكة الأورومتوسطية، وأهدافها.

1. تعريف الشراكة الأورو متوسطية

هي عبارة عن اتفاقية مكتوبة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية والدول المتوسطية كل على حده من ناحية أخرى، بقصد تحقيق أهداف الشراكة الاقتصادية –المالية المنصوص عليها في إعلان الصادر عن مؤتمر[1] برشلونة في نوفمبر 1995[2] ، شارك في هذا المؤتمر، إلى جانب مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية دول عربية (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس والدولة الفلسطينية) إلى جانب كل من قبرص، مالطا، إسرائيل وتركيا، كما اتفق الشركاء في هذا المؤتمر على إنشاء منطقة التبادل الحر في آفاق 2010 وتنص اتفاقيات الشراكة

[1] سالمي محمد الدينوري، بن موسى بشير، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 3، ديسمبر 2012، ص238.

[2] علي لزعر، ناصر بوعزيز، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 5، جوان 2009، ص30.

هذه على منح كل شريك مهلة أقصاها 12 سنة للدخول إلى منطقة التبادل الحر، وهذا ابتداء من دخول الاتفاقيات المبرمة مابين الشريك والاتحاد الأوروبي حيز التطبيق.

وتضمن منطقة التبادل الحر حرية انتقال المنتجات المصنعة كمرحلة أولى، على أن يتم مناقشة حرية انتقال المنتجات الزراعية بشكل تدريجي نظرا لصعوبة الملف والذي كان في العديد من المرات مصدر مشاكل كما بين الدول المتوسطية كما هو الحال بالنسبة لكل من المغرب واسبانيا (مشاكل الصيد البحري، المنتجات المغربية الزراعية المصدرة إلى اسبانيا).

لتجسيد هذه المنطقة سيتم إزالة القيود الجمركية التعريفية وغير تعريفية تدريجيا وفقا لجداول زمنية يتم التفاوض عليها بين الشركاء، ووفقا للقواعد المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة [1].

2. أهداف الشراكة الأورومتوسطية

يعتبر إعلان برشلونة الذي انعقد يومي 27 و28 نوفمبر 1995 الوثيقة الأساسية التي تشكل إطار الشراكة الأورومتوسطية، وقد حددت فيه أهداف التعاون الأورو متوسطي والمتمثلة فيما يلي:

- إقامة منطقة حرة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط خلال فترة 12 – 15 سنة.
- تقليص فوارق التنمية.
- تحسين التعاون والتكامل الجهوي.
- تقوية وتدعيم عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي، من خلال أنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- خلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية وخصوصا في مجال تنمية التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتقني[2] .

[1] بلغنو سمية، موسوس مغنية، **متطلبات تعزيز تنافسية الصناعات التحويلية العربية في ظل انعكاسات منطقة التبادل الحر الأوروبية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، سنة 2010، ص6.

[2] عمر شريف، **الشراكة الجزائرية الأروبية في القطاع الصناعي (مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، يومي 13 – 14 نوفمبر 2006، ص3

– توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما في جميع المجالات ذات الأهمية.

– تنمية وترقية المبادلات التجارية، وتحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع، الخدمات ورؤوس أموال

– تسهيل تنقل الأشخاص خاصة فيما يتعلق بتسهيل منح التأشيرة للأشخاص[1].

المطلب الثاني: مدخل إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

برزت فكرة إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى كنتيجة حتمية وضرورة مستعجلة في ضوء المستجدات الاقتصادية العالمية الراهنة التي وضعت الدول العربية كإقليم في مواجهة تحديات مختلفة، وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية سنة 1997 قرار يتضمن الإعلان عن قيام أو إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لتدخل حيز التنفيذ بدءا من عام 1998، وفي ضوء ذلك سنحاول في هذا المطلب التعرف على هذه المنطقة، أهميتها والعوامل المساعدة على قيامها.

الفرع الأول: تعريف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى الوصول للتحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني مابين الدول العربية خلال مدة زمنية محددة (10 سنوات) وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الكمية غير الجمركية بنسبة 10 % سنويا، وكانت مذكرة جامعة الدول العربية قد طرحت ثلاثة بدائل لإقامة منطقة تجارة حرة هي:

– دمج مناطق التجارة الحرة القائمة كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية.

– ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة بالفعل، وإقامة منطقة تجارة ثنائية يتم من خلالها تحرير التجارة الخارجية تحريرا كاملا على وفق إطار موحد يحتوي على مبادئ وقواعد موحدة، ثم ربط هذه المناطق ببعضها البعض.

– التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح ببعض الاستثناءات خلال مدة سماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة .

[1] بهلولي فيصل، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 1، سنة 2013، ص ص 160 – 161.

الاقتراح الثالث هو الذي قامت الدول العربية بتبنيه [1]، وهو ما تم بالفعل في عام 1998 أين نفذت اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى مع استجابات متفاوتة لانضمام الدول العربية ، والذي وصل عدد الدول العربية المنضمة إلى 17 دولة عربية، هذه الاتفاقية تقضي بإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العربية البينية في الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية، ويترك لهذه الدول قرار وضع السياسة التجارية تجاه العالم الخارجي[2] ، ولقد دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في 1 جانفي 2005 [3].

الفرع الثاني : أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يلي [4] :

- توفر نوعا من التوازن والتكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية.
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي بمختلف التكتلات التجارية الدولية وخاصة الاتحاد الأوروبي.
- توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع التنمية الصناعية والزراعية تمهد لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .
- تعزيز عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتسهل تدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج.
- الاستفادة من كبر حجم الأسواق العربية وقيام استثمارات عربية مشتركة.
- استقطاب مشاريع نقل التكنولوجيا مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق السوق العربية المشتركة .

---

[1] زهية لموشي، **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، المجلد9، العدد 33، سنة 2013، ص119.

[2] صونيا بتغة، **ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية: آفاق وتحديات (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2007 – 2008، ص96.

[3] Burnard hoekman, jamel zarrouk, **changes in cross-border Trade costs in the pan-arab free Trade area** . 2001 – 2008, the world Bank, August 2009, p: 2.

[4] المركز الوطني لسياسات الزراعية والإصلاح الزراعي NAPC، **أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل**، ورقة عمل رقم 40، الجمهورية العربية السورية، سنة 2008، ص3.

الفرع الثالث: العوامل المساعدة على قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد ساهم العديد من العوامل في قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومكنها من نجاحها واستمرارها ومن أهمها نذكر ما يلي [1] :

وجود اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي وصدور الجزء الثاني المكمل لها: حيث كانت الاتفاقية بمثابة الأساس الذي قامت عليه الخطوات العملية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقد حرصت الاتفاقية في كل جوانبها على تشجيع الدول الموقعة عليها على تنمية التبادل التجاري بينها من خلال توفير التمويل المباشر للإنتاج والتجارة البينية، مع توفير ضمان لهذا التمويل والعمل على تسوية المدفوعات المرتبطة بالتبادل التجاري بين الدول الأعضاء إلا أنه نظرا للبطء الشديد في تنفيذ هذه الاتفاقية وعدم توفر آليات للتنفيذ والأسس اللازمة لتفعيل اتفاقية عام 1981 على أن يتم إقامة منطقة التجارة الحرة العربية اعتبارا من 1998/1/1 ولمدة عشر سنوات يتم من خلالها تخصيص الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأ حتى يتم إلغائها نهائيا في نهاية هذه الفترة.

تنامي مؤسسات العمل العربي المشترك: هناك العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك والتي يمكن أن تساعد بشكل فعال في نجاح واستمرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خاصة إذا تم التنسيق بينها وتحديد اختصاصات كل منها بشكل واضح وإزالة الازدواجية بين بعضها مثل الازدواجية الموجودة بين مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم هذه المؤسسات نجد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بالإضافة إلى صندوق النقد العربي، كما نجد أيضا الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ويوجد كذلك المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول إضافة إلى صناديق الإنماء العربية القطرية كصندوق أبو ظبي، الصندوق الكويتي والصندوق السعودي للتنمية الخارجية.

الاتجاه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة العربية: تم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مثل اتفاقية تجارة حرة بين كل من السعودية وسوريا، السعودية ومصر، الإمارات والمغرب، مصر والكويت، مصر والمغرب، تهدف

[1] كوردي وداد، صالحي ناجية، **واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26 – 27 فيفري 2012، ص ص:7 – 9.

جميع هذه الاتفاقيات إلى تشجيع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا أن تكون بديلة أو منافسة لها وأن ينتهي مفعولها بعد قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تكوين تجمعات إقليمية عربية: وأهم هذه التجمعات مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي، اتفاقية أغادير.

الفرع الرابع: الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن أي نظام تجاري متعدد الأطراف لا بد أن يقوم أو يستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام، وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فهي تستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي نشأت بموجبها وتنظم العمل في إطارها وهذه الوثائق هي:

- اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية لعام 1981.
- البرنامج التنفيذي للاتفاقية.
- لائحة فض النزاعات.
- قواعد المنشأ التفصيلية للسلع [1] .

الفرع الخامس:الأحكام العامة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تنص المادة الثانية من الاتفاقية على الأهداف التالية[2]:

1- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة وفقا للأسس التالية:

- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء، من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير قطرية، التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة، المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.

[1] رانية ثابت الدروبي، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص (آثار GAFTA في التبادل التجاري السوري مع دول المنطقة)**، مجلة جامعة دمشق للعوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 23، العدد 1، سنة 2007، ص203.

[2] تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 6، سنة 2008، ص186.

– توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية، لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة.

2- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.

3- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.

4- الآخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين دول الأطراف.

5- مراعاة الظروف الإنمائية، لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا.

6- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على التطبيق.

الفرع السادس: الأحكام الموضوعية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

نصت المادة السادسة من الاتفاقية، والتي تنص إعفاء السلع العربية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد ومن تلك السلع [1] :

– السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي، أو بعد إحداث تغيرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك.

– المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الأولي، أو في شكل المناسب لها في عملية التصنيع.

– السلع نصف المصنعة والواردة في قوائم التي يعتمدها المجلس، إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية.

– السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة، المنشأة في إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها.

– السلع التي يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة في المجلس.

الفرع السابع: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

واستند البرنامج التنفيذي لهذه الاتفاقية على تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة سنة 1981، وقد صادقت على الاتفاقية حينئذ سبع عشرة دولة هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس الجمهورية العربية السورية، السودان، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب واليمن وانضمت الجزائر إلى الاتفاقية سنة 2006 [2]، وقد ارتأى المجلس المذكور أن هذه الاتفاقية تشكل

[1] تواتي بن علي فاطمة، **استثمار مزايا التجمعات العربية الإقليمية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، نفس المرجع السابق، ص18.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **دور السياسات التجارية الوطنية في تطوير القدرات الإنتاجية في المنطقة العربية**، الدورة الثامنة، عمان، أكتوبر 2013، ص4.

إطارا قانونيا مناسبا، مما يمكن معه تفادي وضع اتفاقية جديدة قد يستغرق إعدادها وإقرارها من قبل الأجهزة الدستورية في كل دولة عربية وقتا طويلا[1] ، هذا وتتمثل العناصر الأساسية للبرنامج التنفيذي بالآتي:

- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بالتحرير المتدرج لكافة السلع من خلال التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية، وللرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب متساوية (10 % خلال عشر سنوات ابتداء من 1 / 1 / 1998م.
- تلغى كافة القيود الغير جمركية (بشكل فوري وليس تدريجي والمتمثلة بالقيود الإدارية والكمية والنقدية التي تعيق دخول السلع، (مثل: الرقابة على التحويلات، وتعقيدات فتح الاعتماد، وتراخيص الاستيراد والحصص، والتعقيدات الحدودية وتشديد المواصفات القياسية ...).
- تعامل السلع التي تدخل التبادل وفق هذا البرنامج معاملة السلع الوطنية فيما يخص قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وشروط الوقاية الصحية والأمنية.
- يجب أن تتوفر بالسلع التي ينطبق عليها هذا البرنامج قواعد المنشأ العربية، ولكي تكون السلعة ذات المنشأ عربي يجب ألا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40 % من قيمتها النهائية والتي أوصى بالانتهاء من إعدادها فورا مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي المنعقد في الجامعة الأردنية بالتعاون مع منظمة العربية للتنمية الإدارية بتاريخ 22 سبتمبر 2004 م.
- يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات بمساعدة أجهزة تنفيذية (لجنة التفيذ والمتابعة، لجنة مفاوضات تجارية، لجنة قواعد المنشأ العربية، الأمانة الفنية).
- تتشاور الدول الأعضاء حول: الخدمات المرتبطة بالتجارة، تنسيق النظم والتشريعات والسياسات، التعاون التكنولوجي والعلمي، حماية حقوق الملكية الفكرية (وقد قرر المجلس الاقتصادي لاحقا في دورته 65 إدخال تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة) [2].

[1] حبيب محمود، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة دمشق، سوريا، مجلد 16، العدد 2، سنة 2000، ص ص: 273 – 274.

[2] نسيم حسن أبو جامع، **التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة (الحالة الفلسطينية)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، سنة 2010 ص ص: 945 – 946.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي، الالتزامات المتعلقة بالعضوية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

سيتم التعرف في هذا المطلب على الهيكل التنظيمي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والالتزامات المتعلقة بالعضوية بالإضافة إلى ذلك أوجه التوافق والتناقض بينها وبين المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي (المؤسسي) لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يتمثل الهيكل التنظيمي للمنطقة في[1]:

1. المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ويتكون المجلس الاقتصادي من وزراء الاقتصاد للدول المتعاقدة أو من ممثليهم، وذلك تطبيقا للمادة الثامنة من نفس المعاهدة والتي قررت أن ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلوهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق تلك الأغراض المبنية في المادة السابعة، ويتولى أيضا بالموازاة الإشراف على تنفيذ الاتفاقية حيث ورد في المادة الحدية عشر من نفس الاتفاقية ما يلي:

- يتولى المجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقية.
- يصدر المجلس قراراته فيما يتعلق بأحكام هذه الاتفاقية بموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء.
- للمجلس أن يشكل لجانا يفوضها بعض اختصاصاته المشار إليها في الاتفاقية، أما البرنامج التنفيذي فقد اعتبر المجلس الاقتصادي جهة الإشراف الرئيسية على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية.

2. الأجهزة التنفيذية: وتتكون من:

1.2. لجنة التفيذ والمتابعة: وهي بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج، ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات وتتخذ قراراتها بأغلبية الثلثين وتكون نافذة على كل الدول الأطراف، كذلك تقوم اللجنة بفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج، ولها الاستعانة بخبراء العرب في التجارة الدولية وكذا تشكيل لجان تحكيم من خبراء وقضاة.

- الاجتماع الأول : الأسبوع الأخير من يناير.

[1] بورحلة ميلود، **إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم وآفاق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، سنة 2010 – 2011، ص ص: 118 – 122.

- الاجتماع الثاني : الأسبوع الأخير من أفريل.
- الاجتماع الثالث الأسبوع الأخير من يوليو.
- الاجتماع الرابع : الأسبوع الأخير من أكتوبر.

2.2. لجنة المفاوضات التجارية[1]: والتي أنيطت بها مهمة تصفية القيود غير الجمركية على السلع المحظور استرادها أو تداولها في أي دولة لأسباب دينية أو فنية أو أمنية ومعنى ذلك اعتماد البرنامج على المتابعة، والتنفيذ على تطبيق التحرير الشامل للتجارة العربية البينية وفي نفس الوقت فض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول العربية.

3.2. لجنة قواعد المنشأ [2]: تتولى وضع قواعد المنشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتطبيق البرنامج التنفيذي.

4.2. اللجنة الجمركية: وتهتم بالقضايا الجمركية المرتبطة بتطبيق البرنامج.

5.2. الأمانة الفنية [3]: تتولى الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج التنفيذي وتقوم ب:

- إعداد مشاريع جداول الأعمال للجان المنبثقة من البرنامج.
- إعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول الأعضاء في البرنامج، ومدى أثر تطبيق البرنامج على هذه التجارة بين الدول الأعضاء في البرنامج، ومدى أثر تطبيق البرنامج على هذه التجارة من حيث اتجاهاتها ومعدلات نموها كما وكيفا واقتراح الحلول واستقراء التطورات في التجارة العربية والدولية.
- التعاون مع الاتحادات العربية من القطاع الخاص في إعداد التقرير السنوي وفي إدراج القضايا التي تواجهها عند تطبيق البرنامج على جداول أعمال لجنة التنفيذ والمتابعة واللجان الفنية الأخرى والمشاركة في اجتماعاتها.
- التعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية العربية وتطوير أنشطتها لتحقيق البرنامج.
- تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية باستخدام شبكات الاتصال العربية والدولية وتكوين قواعد للمعلومات تشمل البيانات الاقتصادية والإحصائية عن الدول العربية، النظم التجارية، البيانات الجمركية،

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، سنة 2007، ص135.

[2] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **البرنامج التنفيذي لاتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، القاهرة، يوم 19 فيفري 1997، ص3.

[3] زينب جابر سالم وآخرون، **الاتفاقيات الدولية**، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، ط1، سنة 2008، ص249.

التعريفة الجمركية، الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وقواعد المنشأ العربية، بيانات إنتاج واستيراد وتصدير السلع العربية، بيانات الأسواق الدولية، بيانات المنظمات التجارية الدولية، معدلات التخفيض الجمركية للدول العربية المشاركة في البرنامج.

- تستعين الأمانة الفنية بالمنظمات الفنية المتخصصة في مجال قواعد المنشأ العربية، المواصفات والمقاييس، الرزنامة الزراعية وغيرها من المجالات التي يغطيها البرنامج.

6.2. اللجان الفنية المؤقتة وفرق العمل: هي عبارة عن لجان تضم خبراء حسب الاختصاص: مثل فريق عمل الرزنامة الزراعية ، اللجنة الفنية لتصنيف السلع الزراعية.

7.2. لجان أخرى: هي كيانات غير محدودة يمكن أن تشترك في متابعة برنامج المنطقة وذلك برفع تقارير لها إلى لجنة المتابعة والتنفيذ

الفرع الثاني: الالتزامات المتعلقة بالعضوية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يمكن تقسيم التزامات الدول العربية اتجاه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى ثلاثة أصناف رئيسية [1]:

1- الرسوم الجمركية: إلغاء الرسوم الجمركية في غضون عشر سنوات بواقع 10 % سنويا، اعتبارا من عام 1998، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك، والسلع الممنوعة لأسباب دينية وأمنية وصحية.

2- الضرائب: إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها، ويتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة، كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ أو تحميل البضائع في الموانئ، وكذلك الضرائب التكميلية على الواردات دون خدمة محددة ومباشرة، كالضرائب على الدفاع، وحسب البرنامج التنفيذي، يتعين دمج جميع هذه الرسوم ذات الأثر المماثل في هيكل التعريفة الجمركية، بهدف إخضاعها للتخفيض.

3- القيود الكمية: وعلى خلاف الصنفين المذكورين الخاضعين للخفض التدريجي، يجب إزالة هذه القيود فورا، وهي الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة، كالرقابة على التحويلات،

[1] تواتي بن علي فاطمة، **واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، سنة 2006 – 2007. ص ص: 147 – 148.

وتعقيدات فتح الإعتمادات المصرفية، وتعدد الجهات الإدارية المانحة للتراخيص الاستيراد، أضف إلى ذلك التعقيدات الحدودية والمبالغة في المواصفات القياسية، وبالتالي فإن المنطقة الحرة تفترض سريان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية، على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء، وقد وافقت دول الخليج الستة على هذا المبدأ، وقدمت البلدان قائمة بالسلع التي لا ترغب بتحريرها.

وحسب تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة، يتضح أن عدد السلع المستثناة بلغ 832 سلعة، وهذا يؤدي إلى التقليل من مصداقية المنطقة وتراجع دورها في تنمية التجارة البينية، كما أن استثناء سلعة معينة من قبل دولة ما، يعطي الحق لدول أخرى في استثناء سلع مماثلة، وبالتالي تتسع دائرة الاستثناءات.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال دراستنا للإطار النظري للتكامل الاقتصادي يمكن القول أن التكامل الاقتصادي يعبر عن جميع الترتيبات التي بمقتضاها يتم إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير جمركية بين مجموعة من الدول، لتكوين كيان اقتصادي جديد، ولا يقوم التكامل الاقتصادي بين الدول إلا بتوفر أهداف وشروط تعزز كيانه الاقتصادي، كما يعتبر عملية تدريجية ينتقل من حالة التفكك إلى حالة التعاون والتكامل بين الدول وذلك عبر مراحل تنطلق من أبسطها إلى أعلى مراحل التكامل الاقتصادي وهو تحقيق الاندماج الاقتصادي التام، ولتحقيق التكامل الاقتصادي لا يعني بالضرورة إتباع المراحل السابقة بالتعاقب إذ يمكن لأي مجموعة معينة من الدول أن تختار المستوى المناسب وذلك حسب ظروفها وإمكانياتها الاقتصادية، كما للتكامل الاقتصادي آثار وهي نوعان آثار ساكنة أو ستاتكية وهي قصيرة الأجل وآثار دينامكية وهي طويلة الأجل، وقد شهد عصرنا المعاصر نموذج جديد للتكامل الاقتصادي وهو الإقليمية الجديدة والتي من أهم تجاربها الشراكة الأورومتوسطية.

الفصل الثاني: التجارة الدولية في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد

مقدمة الفصل الثاني:

تلعب التجارة الدولية دورا كبيرا في التعاون الدولي وتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وقد ساعد على ذلك التطور الهائل في منظومة المواصلات الدولية التي زادت من التقارب الدولي ووجود دوافع إلى التجارة الخارجية وهي الحاجة إلى الأسواق الخارجية والحصول على مواد الخام الداخلة في عمليات الإنتاج والتسهيلات الجمركية خصوصا بعد الجولات المتعددة لمنظمة التجارة العالمية والتطور الهائل في التكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية كما شهد النظام الاقتصادي العالمي تحولات عميقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر و ذلك من خلال إزالة كل العقبات والمعيقات التي تواجه التجارة الدولية التي تعتبر هذه الأخيرة محرك التنمية في الاقتصاديات المعاصرة.

وفي ضوء هذا ارتأينا أن نتطرق لهذا الفصل في المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل للتجارة الدولية، وأهم النظريات المفسرة لها.
- المبحث الثاني: سياسة التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية.
- المبحث الثالث: النظام الجديد للتجارة العالمية.

المبحث الأول: مدخل للتجارة الدولية، وأهم النظريات المفسرة لها

تعتبر التجارة الدولية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول نظرا لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، وسنبرز هذا من خلال الحديث عن مفهوم التجارة الدولية وأهميتها بالإضافة إلى أهم نظريات التجارة الدولية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية وأهميتها

تمثل التجارة الدولية العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما توفره من مكاسب لمختلف الأطراف المتبادلة، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على مفهوم التجارة الدولية، أهميتها وأسباب قيامها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية

يشير هذا المصطلح إلى العمليات التجارية المتبادلة دوليا، أي التبادل الدولي التجاري للبضائع والخدمات[1]، كما يقصد بالتجارة الدولية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل [2].

ويمكن تعريف التجارة الدولية من زاويتين:

المعنى الضيق، ويشمل الصادرات والواردات المنظورة مثل السلع والغير المنظورة مثل الخدمات.

المعنى الواسع ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة.
- الصادرات والواردات الغير منظورة (الخدمات).
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

---

[1] فهمي محمود شكري، **المعجم التجاري والاقتصادي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ،سنة 2009، ص 276.

[2] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، سنة 1996، ص13.

– يفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فالتجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة من دول أخرى تتعامل معها تجاريا أما التجارة الدولية فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التكامل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة.

- الهجرة الدولية عن طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى.

ويعد هذا التعريف الأخير، وبالمفهوم الواسع هو الأنسب لمصطلح التجارة الدولية، خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركات السلع والخدمات، والهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، وحركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات[1].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي[2]:

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، و تربطها مع بعضها البعض.
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.
- تعد مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار[3].
- هناك علاقة بينها وبين التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الخل القومي ومستواه.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

---

[1] سفيان عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العددان 61 – 62، سنة 2013 ،ص 169.

[2] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، سنة 2010 – 2011، ص ص: 26 – 27.

[3] عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2015، ص17.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية

يرجع أسباب قيام التجارة بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وتتمثل أهم هذه الأسباب في:

- عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع[1] .
- اختلاف تكاليف الإنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح.
- رفع مستوى المعيشة [2].
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من بلد لآخر.
- اختلاف الميول والأذواق، الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة [3].

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية

يقوم التبادل الدولي على مبدأ التخصص بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو مجموعة سلع لتتبادل مع غيرها، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم النظريات والأفكار التي ظهرت من أجل الوصول إلى التفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الدولية.

[1] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة 2008، ص10.

[2] شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2010 – 2011، ص 21.

[3] رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، مجلد 5، العدد 17، سنة 2013، ص ص: 124 – 125.

الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية

1. نظرية النفقات المطلقة* عند آدم سميث (1732-1790) :

في عام 1776م نشر آدم سميث** كتابه الشهير ثروة الأمم حيث هاجم فيه النظرة المركنتيلية عن التجارة، ودعا بدلا منها إلى التجارة الحرة باعتبارها أحسن سياسة لأقطار العالم [1]، ويعتمد آدم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظريته وعلى كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة [2]، وقد اعتمد آدم سميث على الفرضيات التالية [3]:

- مقايضة السلع مع بعضها البعض بدلا من استخدام النقود.
- ثبات تكلفة الوحدة مهما بلغ حجم الإنتاج.
- انتقال عناصر الإنتاج بين الصناعات داخل الدولة بسهولة.
- استحالة انتقال عناصر الإنتاج بين البلدان.
- منافسة تامة.
- عمالة كاملة.
- عدم وجود تكاليف النقل أو المواصلات.

* **النفقات المطلقة**: النفقة المطلقة لسلعة ما في دولة هي كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من هذه السلعة في هذه الدولة.

** **آدم سميث**: (1732 – 1790) يعتبر أب الاقتصاد الحديث من أهم مؤلفاته كتاب ثروة الأمم سنة 1776م.

[1] دومنيك سلفاتور، **اقتصاد دولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1993، ص10.

[2] قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000 – 2013)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم، جامعة البويرة، سنة 2013 – 2014، ص7.

[3] أحمد عبد الرحمن أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ الرياض، سنة 2001، ص50.

كما يمكن توضيح نظرية آدم سميث في المثال التالي:

جدول رقم 1: نفقات الإنتاج كل وحدة من القماش والقمح مقدرة بساعات العمل

(وحدة / ساعة عمل)

البلد / السلعة	القماش	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية	160	50
مصر	140	60

مصدر: مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، سنة 2007، ص30.

يتبين من خلال الأرقام أن الولايات المتحدة سوف تتخصص في إنتاج القمح، لأن نفقات إنتاجها فيها أقل من نفقات إنتاجه في مصر، وبالمقابل تتخصص مصر في إنتاج القماش لأن إنتاجه لديها أقل في نفقات إنتاجه في الولايات المتحدة، وتقوم كل دولة منها بتصدير فائض إنتاجها للأخرى[1].

من أهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية [2]:

– أنها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا.

– قد لا تحض بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة، وهذا يعني وفق نظرية آدم سميث أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي، وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع، مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية.

– إن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية، في حين ثمة في الواقع فوارق واختلافات جوهرية بينها.

[1] هويدي عبد الجليل، نفس المرجع السابق، ص 7.

[2] طبني مريم، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية (2002 – 2012)**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2012 -2013، ص 43.

2. نظرية الميزة النسبية (1772– 1832):

لقد أسس ديفيد ريكاردو(**David Ricardo**) * في عام 1817 نظرية الميزة النسبية، إذ بقيت تلك النظرية تشكل الحجة لصالح حرية التجارة الدولية، وهذا ما تضمنته معظم كتب علم الاقتصاد المنهجية[1] .

وينص مبدأ الميزة النسبية على أن كل دولة ستستفيد إذا تخصصت في إنتاج وتصدير السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا (والتي هي أكثر كفاءة نسبيا من الدول الأخرى في إنتاجها) وبعكس ذلك ستستفيد كل دولة إذا ما استوردت السلع التي تنتجها بتكلفة أعلى نسبيا (والتي هي أقل كفاءة نسبيا في إنتاجها من الدول الأخرى) [2]، كما اعتمد على عدة فرضيات أساسية وهي[3]:

- سيادة المنافسة الكاملة.
- تتم التجارة الدولية بين الدول عن طريق المقايضة.
- انعدام كل من تكاليف النقل والرسوم الجمركية.
- سهولة وقابلية انتقال عناصر الإنتاج بين الصناعات المختلفة داخل الدولة الواحدة وصعوبة انتقالها بين الدول.
- يوجد دولتين فقط تنتج كل منهما سلعتين فقط.
- خضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة أي ثبات عوائد السعة وهذا يعني مرونة عرض كبيرة جدا.

لتبسيط الموضوع اعتمد ريكاردو دولتين تتعاملان بسلعتين اثنتين ، واختار أن يقيس تكاليف الإنتاج كلها من زاوية ساعات العمل.

---

* **دافيد ريكاردو**: اقتصادي انجليزي ولد سنة 1772 قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد، وله النظرية المعروفة باسم قانون تناقص الغلة، أهم كتبه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، توفي في سنة 1832.

[1] طه يونس حمادي، **نظريات التجارة الدولية التقليدية (الكلاسيكية) والحديثة والتكتلات الاقتصادية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 39، سنة 2008، ص7.

[2] بول ساموبلسن، ويليام نودهاوس، **الاقتصاد: التجارة الدولية**، ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط2، سنة 2006، ص707.

[3] عادل يوسف عوض، **في الأصول النظرية للتجارة الدولية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، سنة 2013، ص41.

الجدول رقم 2: نفقات إنتاج كل وحدة من النسيج و العصير مقدرة بساعات العمل

(وحدة / ساعة عمل)

السلع / الدولة	انجلترا	البرتغال
النسيج	100	90
العصير	120	80

source : Michel Rainelli **. le commerce international** , la decouverte, paris,7 édition , 2000,p:43

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن: انجلترا تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها 120 وحدة عمل ووحدة واحدة من النسيج ب100 وحدة عمل، وفيما يتعلق بالبرتغال فإنها تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها 80 وحدة عمل، بينما تنتج النسيج بتكلفة 90 وحدة عمل، فحسب أدم سميث أن البرتغال لها ميزة مطلقة على انجلترا في إنتاج السلعتين وبالتالي لا تقوم التجارة بينهما حسبه، ولكن حسب ريكاردو، رغم للبرتغال هذه الميزة المطلقة في كلا السلعتين إلا أنه يمكن للتجارة أن تقوم بينهما وذلك وفق الميزة النسبية بإحدى المفهومين السابقين للنفقة النسبية كما يلي:

– النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في البلدين مختلفين: وفق هذا التحديد تكون التكلفة النسبية لإنتاج العصير في بريطانيا بالنسبة للبرتغال كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في انجلترا / التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في البرتغال.

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج نسيج في انجلترا بالنسبة للبرتغال كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج نسيج في انجلترا / التكلفة المطلقة لإنتاج نسيج في البرتغال.

– النسبة بين تكلفة الإنتاج لسلعتين مختلفتين داخل البلد الواحد: وفق هذا التحديد تكون التكلفة النسبية لإنتاج العصير بالنسبة نسيج في انجلترا كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في انجلترا / التكلفة المطلقة لإنتاج نسيج في انجلترا

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج نسيج بالنسبة للعصير في البرتغال كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج النسيج في البرتغال / التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في البرتغال.

– تكلفة العصير بالنسبة النسيج:

انجلترا: 100/120 = 1.2 : 1 وحدة عصير = 1.2 نسيج

البرتغال: 80/90 = 0.88 : 1 وحدة عصير = 0.88 نسيج

تتمتع البرتغال بميزة نسبية في إنتاج العصير لأن: 0.88 < 1.2

– تكلفة نسيج بالنسبة للعصير:

انجلترا : 120/100 = 0.83 : 1 وحدة نسيج = 0.83 عصير.

البرتغال: 80/90 = 1.125 : 1 وحدة قماش = 1.125 عصير.

تتمتع انجلترا بميزة نسبية في إنتاج القماش لأن: 0.83 < 1.125 .

فالفكرة التي جاء بها ديفيد ريكاردو مفادها أن كل دولة تستفيد من التخصص في إنتاج أي سلعة تكون لها ميزة نسبية مرتفعة عن غيرها، فالبرتغال تنتج العصير وتبادله بالنسيج ب0.88 وحدة أقل مم لو أنتجته ب 1.2 وحدة بالتبادل الداخلي [1].

أهم الانتقادات الموجهة لها هي كالتالي [2]:

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا.
- عدم تحقق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.
- عدم تماثل الأذواق.
- افتراض النظرية حالة السكون في حالها.

وتبقى نظرية ريكاردو رغم الانتقادات تتميز بتحليل سليم ومتماسك في التجارة الدولية بناء على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص.

[1] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاقات الشراكة الاوروميتوسطية،** رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013، ص ص: 21 – 22.

[2] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة (دراسة حالة الجزائر)،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013، ص 33.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل *(1806-1873):

من خلال استعراضنا لنظرية التكاليف النسبية لاحظنا أن ريكاردو قد اكتفى ببيان التبادل التجاري وفقا لمبدأ اختلاف النفقات النسبية، إذ أن النظرية لم تحدد النقطة التي يتم على أساسها التبادل التجاري للبلدين وبالتالي فإن مقدار المكاسب التي يحققها كل بلد لم تحدد من قبل النظرية، وعليه فقد قام جون ستيوارت ميل بسد هذه الثغرة من خلال نظريته المعروفة بنظرية القيم الدولية، التي أوردها في كتابه الاقتصاد السياسي بحيث كان جون ستيوارت ميل خلال الفترة (1806 – 1873) دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية الطلب كل من بلدين في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي، ويقصد بمعدل التبادل الدولي عدد الوحدات من سلعة ما التي يتم تصديرها لقاء الحصول على وحدة واحدة من السلعة المستوردة، وبمعنى آخر هو عبارة عن السعر العالمي بين سلعتين بصيغ المقايضة السلعية [1].

ويرى ميل أنه تتبادل منتجات بلد معين مقابل منتجات بلد آخر بأثمان معينة تسمح لصادراتها بتغطية وارداتها ... الدولة التي تستفيد من التجارة الدولية هي تلك التي يكون فيها الطلب على منتجاتها أكبر من طلبها على المنتجات الأجنبية، ويتضح من هنا أن تقسيم مزايا التبادل الدولي مرهون بالطلب المتبادل ومرونته، فنسب التبادل الفعلية وشروط التبادل الدولي طبقا لهذه النظرية تتحدد وفقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، أو بتعبير متكافئ على الطلب المتبادل، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها، هذا ما أسماه جون ستيوارت ميل " **قانون الطلب المتبادل** " [2].

على العموم تعتبر أراء جون ستيوارت ميل إضافات حقيقية في مجال التجارة الخارجية، والذي كان له الفضل في تقوية النظرية الكلاسيكية، إلا أنها هي الأخرى تعرضت إلى الكثير من الانتقادات وكان أبرزها [3]:

---

* **جون ستيوارت ميل**: اقتصادي بريطاني ولد عام 1806 من مؤلفاته كتاب principles of political economy، توفي سنة 1873.

[1] طبني مريم، نفس المرجع السابق، ص ص: 8 – 9

[2] عربيي مريم، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية (دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، سنة 2013 – 2014، ص8

[3] باريك مراد، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، سنة 2013 – 2014، ص45.

– تعود مكاسب كبيرة من تحرير التجارة إلى صاحب الطلب الأصغر، والمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب، إذ يتحدد معدل التبادل على قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب، بالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل.

– اهتمامات الأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي.

الفرع الثاني: المدرسة النيوكلاسيكية

1. نظرية هيكشر* – أولين ** (1933) B.Ohlin – (1919) R.Heksher :

إن القول بأن التجارة الدولية ناتجة عن الاختلافات الموارد بين الدول تعد واحدة من أهم النظريات في الاقتصاد الدولي، وقد طورت من قبل اثنين من الاقتصاديين السويديين وهما هيكشر Eli Heckscher و برتل أولين Bertil Ohlin وهذه النظرية تسمى عادة بنظرية هيكشر– أولين ونظرا لأن النظرية تؤكد على تفاعل بين النسب التي تتوفر فيها مختلف عناصر الإنتاج في الدول المختلفة والنسب التي تستخدم فيها هذه العناصر في إنتاج مختلف السلع فإنها عادة ما يشار إليها على أنها نظرية نسب العناصر الإنتاجية [1]، فمن جانبها بينت نظرية هيكشر–أولين حول حرية التجارة الدولية أن السبب وراء اختلاف التكاليف النسبية في إنتاج السلع المختلفة بين الدول، يكمن في اختلاف الوفرة النسبية في عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة [2].

يرتكز هذا النموذج على عدة فرضيات وهي[3] :

– وجود دولتين وسلعتين متجانستين وعنصرا إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت ويفترض أن يكون مختلفا نسبيا بين الدول.

---

* **هيكشر**:اقتصادي سويدي تحصل على شهادة دكتوراه من جامعة uppsala سنة 1907م من مؤلفاته أثر التجارة الخارجية على التوزيع سنة 1919م.

__أولين__: درس على يد إيلي هكشر بجامعة lund بستوكهولم يعتبر مؤسس النظرية الحديثة للحركية التجارية تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1977 مناصفة مع مناصفة مع james meade، شغل منصب وزير التجارة خلال الفترة 1944 – 1945.

[1] بول كروغمان، **الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة**، ترجمة محمد بن عبد الله الجراح، محمد بن سليمان البازعي، دار الزهراء، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص 130.

[2] عبد الناصر بوخشيم عز الدين، **تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1973 – 1998)**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، سنة 2003، ص10.

[3] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، سنة 2010، ص 185 – 186.

- المستوى الفني (التكنولوجيا) متماثل في الدولتين ولهما نفس دالة الإنتاج.
- يتصف الإنتاج بثبات عوائد الحجم للسلعتين في كل دولة.
- تختلف السلع فيما بينها من حيث كثافة استخدامها لعوامل الانتاج[1].
- سيادة المنافسة التامة في الدولتين.
- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل الدول الواحدة وعدم القدرة على الانتقال بين الدولتين.
- عدم وجود تكاليف النقل.
- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين دولتين كالتعريفة الجمركية.

وقد اعتدنا على سماع أغلب هذه الفرضيات باستثناء فرضيتين تخصان نموذج هيكشر- أولين تبين أن نشوء وهيكل التجارة وهما الفرضية الأولى المتعلقة باختلاف تركز عوامل الإنتاج بين الدولتين والفرضية الرابعة لمتعلقة باختلاف تركز عوامل الإنتاج لكل سلعة حسب عنصر المتوفر بغض النظر عن الأسعار النسبية للعنصر.

وتتمثل الاستنتاجات الرئيسية للنموذج النيوكلاسيكي حول حرية التجارة، في أن الدول تحقق مكاسب عند دخولها في التجارة الدولية، فيما يزداد الإنتاج العالمي تبعا لذلك، وبالإضافة إلى الاستنتاجات هنالك استنتاجات أخرى، حيث إن الدول سوف تميل إلى تخصص في تلك المنتجات التي يستلزم إنتاجها استخداما كثيفا نسبيا لعناصر الإنتاج المتوفرة لديها بشكل نسبي، كما أنها سوف تعوض الندرة النسبية في الموارد لديها عن طريق استيراد السلع التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا للعنصر الإنتاجي النادر نسبيا، إلا أن زيادة التكاليف المحلية، ومن ثم الأسعار المحلية بشكل يتجاوز الأسعار العالمية، من شانه أن يمنع التخصص الكامل من الظهور.

أما النتيجة الثانية فتتمثل في أنه بتحديد تكنولوجيا إنتاج متطابقة على مستوى العالم، فإن التساوي بين الأسعار النسبية للمنتجات المحلية مع الأسعار النسبية العالمية في إطار حرية التجارة، سوف يؤدي إلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج في كل الدول الداخلة في التجارة الدولية.

إذ أن معدلات الأجور سوف تزداد في الدول التي تتميز بوفرة نسبية في عنصر العمل ،نتيجة للاستخدام المتزايد والمكثف لهذا العنصر الإنتاجي، فيما تنخفض من ناحية أخرى أسعار العنصر الإنتاجي النادر نسبيا بسبب الاستخدام المتناقص له، والناجم عن التركيز على إنتاج السلع التي تحتاج إلى كثافة عمالية نسبية أكبر في

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2015، ص94.

عمليات إنتاجها، والعكس صحيح، مما يؤدي في المطاف الأخير حسب تنبؤات نظرية الوفرة النسبية إلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج على المستوى الدولي[1].

على الرغم من أن هذه النظرية كانت كنتيجة للانتقادات الموجهة للجيل الأول، إلا أنها هي أيضا واجهت عدة انتقادات أهمها [2]:

- استبعاد أثر البحوث والتطوير الذي ينشأ عنهما التقدم التكنولوجي حيث تفترض نظرية هكشر – أولين تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة.
- إستاتيكية نظرية هكشر - أولين لاعتبارها أن دوال الإنتاج دوال خطية متجانسة.
- عدم الأخذ في الاعتبار إنتاج وتبادل السلع والخدمات في ظل أسواق المنافسة الاحتكارية وإهمالها (نظرية O-H) لظاهرة تنوع المنتجات وأثرها في قيام التجارة الخارجية بافتراضها أن إنتاج وتبادل السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة.
- عدم قدرة نظرية هكشر – أولين على تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية في غير السلع الأولية لافتراضها عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول في كثير من الحالات.
- تحول نفقات النقل دون قيام التجارة الخارجية في بعض المنتجات لارتفاع نفقات نقلها، في حين افترضت نظرية هكشر – أولين عدم وجود نفقات نقل بين الدول.

ومن خلال هذا التحليل ظهر مفهوم التخصص الدولي في التجارة الخارجية الذي يعتبر أن لكل دولة خصائص تسمح لها بتحديد ما يمكن إنتاجه من سلع وما يمكن تصديره منها.

[1] عبد الناصر بوخشيم، نفس المرجع السابق، ص ص: 10 – 11.

[2] السيد متولي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص ص 49 – 50.

2. لغز ليونتياف* (1953– 1956):

عمد بعض الاقتصاديين إلى اختبار نظرية هكشر– أولين في وفرة عوامل الإنتاج اختبارا عمليا بتطبيقها على صادرات وواردات دولة معينة ومن أشهر الاختبارات التي جرت على نظرية هيكشر – أولين ما قام به الاقتصادي المعروف والروسي الأصل فاسيلي ليونتياف في عامي 1953 و1956 من دراسة على هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الخارج [1].

ويستنتج ليونتياف من ذلك أن اشتراك أمريكا في تقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على أساس تخصصها في فروع الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال، وينفي الرأي الشائع بأن: الاقتصاد الأمريكي بالمقارنة ببقية دول العالم يتميز بفائض نسبي في رأس المال ونقص نسبي في العمل ثبت أنه خاطئ وفي الحقيقة فإن العكس هو الصحيح [2].

الفرع الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الدولية

1. نموذج الفجوة التكنولوجية M.V.Bosner (1961):

يركز هذا النموذج في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، بمعنى أن الاختلافات

* **واسيلي ليونتياف**: ولد سنة 1906 في مدينة سان بتارسبورغ في روسيا وتخرج من جامعتها عام 1924 وحصل على الدكتوراه في جامعة بون وانتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية واستقر في نيويورك عام 1931 وعمل في العديد من الجمعيات الاقتصادية والرياضية ونتيجة لإسهاماته تمكن من الحصول على جائزة نوبل وتوفي في سنة 1999م.

[1] ميرندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، مصر، سنة 2010.

[2] طبني مريم، نفس المرجع السابق، ص 12.

الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة، ويرجع وجود الميزة النسبية [1] إلى عاملين أساسين هما [2] :

- وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم.
- اكتساب حقوق إنتاج وشراء المخترعات الجديدة.

إضافة إلى أن الفكرة الأساسية لهذا النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية [3].

من خلال هذه النظرية نجد أن هناك تفسيرا جديدا للمزايا النسبية يختلف عن تفسير هكشر – أولين، فتلك المزايا لا ترجع فقط في عوامل الإنتاج ولكن قد ترجع للتفوق التكنولوجي الذي تحوزه بعض الدول وتحتل به موقعا متميزا في التجارة الدولية دون أن تكون بالضرورة تتمتع بوفرة نسبية في عوامل الإنتاج.

2. نظرية دورة حياة المنتج R.Vernon (1960):

تعتبر نظرية دورة حياة المنتوج لصاحبها فيرنر R.Vernon امتدادا لتحليل نظرية الفارق التكنولوجي، إذ تبحث هذه النظرية أسباب الاختراعات وآليات توسيعها على مستوى الدولي.

ويستند فرنر في تحليله لحياة المتوج إلى فكرة الابتكار التكنولوجي في الاختراع ويركز على السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها ويؤلف بين طبيعة السلع –طوال دورتها – وبين التطورات التي تشهدها في التجارة الدولية للتنمية[4].

---

[1] مخلوفي عبد السلام، **أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنولوجيا والقدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق العالمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 22 – 23 أفريل 2003 ص71.

[2] فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] قطاف الويزة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12 – 13.

[4] مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل نظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2005 – 2006، ص9.

وتمر المنتجات الصناعية خاصة تلك التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة حسب هذا التحليل بثلاث مراحل وهي [1] :

– **مرحلة المنتج الجديد**: وتتم هذه المرحلة في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة صناعية كبرى، ذات مستوى دخول مرتفعة وتكنولوجيا عالية، ويقتصر الإنتاج في هذه المرحلة على السوق المحلي كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة.

– **مرحلة الانتشار**: يزداد انتشار المنتج تدريجيا وتنخفض تكلفته بفعل وفرات الحجم ويتطور الطلب على المنتج من خارج الولايات المتحدة، وخاصة من الدول الصناعية لتنتقل تقنيات إنتاجه وتصبح هي الأخرى مصنعة له مؤدية بذلك إلى تخفيض الصادرات الأمريكية.

– **مرحلة المنتج النمطي**: وفي هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة في أسواق الدول الصناعية ومعروفا بالكامل، عندها يبدأ التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية وذلك بسبب الانخفاض في مستويات الأجور فيها.

[1] هويدي عبد الجليل، نفس المرجع السابق، ص ص: 11 – 12.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

لكل دولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج، وتعبر عن ذلك بمجموعة من القواعد والإجراءات التي تساهم في تحقيق أهداف معينة، كما يأتي هذا في عالم يكاد أن يكون شبه قرية صغيرة، سنتطرق في هذا المبحث إلى السياسة التجارية والعولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية، أهدافها، أنواعها وحججها.

يتعرض نشاط التجارة الدولية في البلدان المختلفة لتشريعات ولوائح رسمية من طرف الدولة من أجل تنظيم التجارة الخارجية من جهة، وتحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية فينصرف مفهوم السياسة الاقتصادية أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف مسطرة، ومفهوم السياسة التجارية لا يختلف عنها.

تعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة [1]، وعادة يكون الهدف المنشود هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى مثل: التوظيف التام، استقرار أسعار الصرف [2].

كما يمكن أن نقول أنها مجموعة من التنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية ولهذه السياسة أهداف محددة وأدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف [3].

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

من بين أهداف التي تسعى السياسة التجارية الدولية تحقيقها ما يلي:

[1] فيروز سلطاني، نفس المرجع السابق، ص 53.

[2] Maurice bye **, relation économique internationale**, Dalloz , paris, 1971, p: 341.

[3] أحمد عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 50.

1. **أهداف اقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

– **تحقيق موارد الخزينة العامة للدولة:** إن الحصول على موارد الخزينة العامة لتمويل الإنفاق العام يمثل أحد أهداف السياسة التجارية وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد من هذا الطريق أكثر فعالية وقبولا في نظر الشعب لأنها تحقق إيراد على حساب المنتجين الأجانب ليستخدم في تحقيق المصلحة العامة

– **تحقيق توازن ميزان المدفوعات:** إن القوى التلقائية لا تكفي في أحيان كثيرة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، لذلك فإن كثير من الدول، خاصة النامية منها، قد تجد نفسها مضطرة لاتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة باستعادة التوازن وبالتحديد في حالات العجز[1].

– **حماية الصناعات الناشئة:**لا تستطيع الصناعات الناشئة في الدول النامية على النمو والازدهار في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة للدول الكبرى، لذا فإن تقييد الواردات القادمة في الدول المتقدمة أصبح أمرا ضروريا لحماية الصناعات الناشئة في الدول النامية من المنافسة الأجنبية حتى تنمو وتكتسب خبرات جديدة.

– **حماية الاقتصاد القومي من الإغراق:** تتبع بعض الشركات الأجنبية المحتكرة في بيع منتجاتها سياسة الإغراق والذي يقصد به بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية [2].

2. الأهداف الاجتماعية والإستراتجية[3]:

وتتمثل الأهداف الاجتماعية للسياسة التجارية الدولية فيما يلي:

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.

– إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

[1] عبد الرحمن روابح، نفس المرجع السلبق، ص 132.

[2] هويدي عبد الجليل، نفس المرجع السابق، ص 13.

[3] عبد الرحمن روابح، نفس المرجع السلبق، ص134.

– العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع الاستيراد بعض السلع أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر... وغيرها.

أما الأهداف الإستراتجية للسياسة التجارية فيقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الإستراتجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة.

الفرع الثالث: أنواع السياسة التجارية وحججها

تتمثل أنواع السياسة التجارية فيما يلي:

1. سياسة حماية:

1.1. مفهومها: يقصد بها تلك المجموعة من الوسائل المستعملة بغية حماية اقتصاد بلد ما وبطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة [1].

2.1. حجج حماية التجارة : تتمثل فيما يلي [2]:

– حماية الصناعة الناشئة: تعتبر هذه الحجة من أقدم الحجج لتقرير الحماية وتقييد التجارة الدولية، تفرض الحماية للصناعات الناشئة على أساس أن نفقة الإنتاج الحدية للسلعة التي تنتجها هذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا في البداية، فهي لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بسبب الظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى.

– توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي: يمكن للدولة أن تستفيد من الحماية التجارية لتحقيق التوازن في ميزان التجاري، وبالتالي توازن المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي.

[1] عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012، ص12.

[2] فيروز سلطاني، نفس المرجع السابق، ص ص: 56 – 59.

– **تضعف المراكز الاحتكارية في الأسواق الدولية:** لأنها تشيع في هذه الأسواق درجة عالية من المنافسة بينما أن الاستمرار في تقييد التجارة يحمي القوى الاحتكارية ويضيع فرصة الاستفادة من المزايا النسبية للدول المختلفة المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء[1].

– **جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** يكمن الغرض من الحماية إلى إغراء رؤوس أموال الأجنبية لدخول الدولة قصد الاستثمار المباشر تجنبا لعبء الرسوم الجمركية المفروضة، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة محلية يعتمد في إنتاجها على رأس مال الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويزيد الإنفاق الكلي بزيادة التشغيل.

– **حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق:** الإغراق هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الأجنبية، وبيع تلك السلع في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة ، تغطي تلك الخسارة المحققة في الأسواق الخارجية، لذلك هو وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية على حساب المنتجين سواء المحليين أو الأجنبيين.

– **دعم الأمن القومي:** هناك منتجات معينة ذات أهمية إستراتجية لدعم الأمن القومي والقوة العسكرية كمعدات الدفاع أو الغذاء.

2. سياسة الحرية :

1.2. مفهومها:وتعرف على أنها جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم التدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات والصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا [2] .

2.2. حجج حرية التجارة: تتمثل مجمل الحجج فيما يلي [3]:

– تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في الإنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها مميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز نسبيا و بتكلفة أقل ممال لو قامت بإنتاجها محليا.

[1] هشام محمود الإقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 2009، ص388.

[2] رنان مختار،**علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل**، منشورات دار الأمل، تيزي وزو، ط1، سنة 2011، ص17.

[3] بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2011 – 2012، ص 45.

– تشجيع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.

– تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.

– تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج للسلع المكثفة للعنصر النادر.

– تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية

تمثل أدوات السياسة التجارية كل الوسائل التي يمكن أن تؤثر بها الدولة على تجارتها الخارجية، ومن أهم أدوات السياسة التجارية ما يلي:

الفرع الأول: الوسائل السعرية

تؤثر هذه الوسائل في التيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات والواردات، ويمكن التمييز في شأن هذه الوسائل بين كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق وسعر الصرف.

1– الرسوم الجمركية: وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية (واردات أو صادرات)، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم "التعريفة الجمركية " وهناك نوعين من التعريفات الجمركية:

- **رسوم القيمة:** تفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج.
- **رسوم نوعية:** تفرض كمبلغ محدد من نقود على كل وحدة من المنتج[1].

2– إعانات التصدير: وتعني إعانات التصدير تقديم مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير إذ يؤدي الدعم الحكومي للمصدرين إلى تمكينه من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة تسبيا مما يزيد من قدرة تلك المنتجات على المنافسة، وتلجأ

[1] زرمي نعيمة، نفس المرجع السابق، ص42.

الحكومة إلى سياسة دعم الصادرات ليس لتقوية مراكز الصناعات الوطنية ومدها بأسباب البقاء والتطور فحسب بل لخدمة أغراض اقتصادية متعددة، من ذلك تخفيض العجز في ميزان التجاري وتأمين مصادر الصرف الأجنبي إضافة إلى ذلك، أن هذه الصناعات المخصصة للتصدير تفتح فرص عمل لعدد من الأفراد القوة العاملة ومنه القضاء على البطالة [1].

3- الإغراق: يعرف الإغراق بأنه حالة من التمييز في تسعير منتج ما وذلك عندما يتم بيع ذلك المنتج في السوق بلد مستورد بسعر يقل عن السعر في سوق بلد مصدر[2] ، وتطبق سياسة الإغراق بشكل واسع من قبل الشركات الدولية النشاط بغرض زيادة الصادرات، والحد من قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة في السوق الدولية [3].

4- الرقابة على الصرف الأجنبي: تعتبر الرقابة على الصرف كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية، ويقصد بها احتكار الدولة للعملات الأجنبية(بيع وشراء العملات الأجنبية محتكر من قبل الدولة) وبالتالي تضع قيودا تنظم التعامل في العملات الأجنبية، وبالتالي فالدولة هي الجهة الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي ولا يجوز للأفراد والمؤسسات بيع أو شراء الصرف الأجنبي إلا من البنك الأجنبي.

فوجود الرقابة على الصرف الأجنبي يعني عدم وجود سوق حرة وبالتالي يصبح سعر الصرف ثابت ويتم تطبيقه على جميع المعاملات الخارجية.

وتهدف عملية الرقابة على الصرف تحقيق العديد من الأغراض من بينها منع خروج رؤوس أموال من الدولة، والحد من الواردات غير ضرورية والتخفيف من العبء المالي الواقع على الدولة [4].

---

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة عمان، الأردن، ط1، سنة 2007، ص ص: 166 – 167.

[2] سلمان عثمان، **مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 28، العدد 2، سنة 2006، ص 84 .

[3] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2011، ص126.

[4] زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر سابقا، سنة 2005 – 2006، ص ص: 161 – 162.

الفرع الثاني: الوسائل الكمية

1- نظام الحصص: هو تقييد كمي للتجارة الخارجية، تقوم من خلاله الدولة بتوزيع رخص الاستيراد على المستوردين تحدد بموجبها الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها، وتمنع استيراد مادون ذلك [1].

2- تراخيص الاستيراد: ونعني بها أنه لا يمكن الاستيراد إلا بموافقة الدولة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، كما يحق لحاملها أن يستورد السلع التي تحدد كميتها على أساس نصيب المستورد من واردات نفس السلعة في فترة ماضية، والغرض من نظام رخص الاستيراد منع الاندفاع إلى الواردات خصوصا إذا كانت سلع ترفيهية مع محدودية كمية العملات الأجنبية التي بحوزة الدولة بالإضافة إلى محاولة المحافظة على التوازن بين الصادرات والواردات وخلق نوع من المساواة بين المستوردين [2].

الفرع الثالث: الأساليب التنظيمية

1- المعاهدات التجارية: يمكن تعريف المعاهدة التجارية على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والحد من الازدواج الضريبي، غير أن المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية وهي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية [3].

2- التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية [4].

---

[1] عائشة خلوفي، نفس المرجع السابق، ص38.

[2] قطاف ألويزة، نفس المرجع السابق، ص25.

[3] وليد الحفاف، **إصلاحات إزالة القيود الغير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، سنة 2009، ص51.

[4] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ط1، سنة 2004، ص 308.

المطلب الثالث: العولمة الاقتصادية

في ضوء التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية وخاصة تلك التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين الماضي، حيث تحول الاقتصاد العالمي بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وفي ضوء ذلك برز مصطلح العولمة الاقتصادية كمفهوم جديد وتحولا اقتصاديا عالميا لا يزال يثير جدلا واسع النطاق.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص العولمة الاقتصادية

إن بحث موضوع العولمة من الأمور الصعبة المعقدة فتعاريفها مختلفة ومجالاتها كثيرة وغير محددة وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مختلف التعاريف الخاصة بالعولمة وأهم خصائصها.

1. مفهوم العولمة الاقتصادية

1.1. تعريف اللغوي

إن الخوض في المسائل الفلسفية يقتضي البدء بتحديد المصطلح، وفي هذا المعنى بقول فولتير إذا أردت أن تتحدث معي فعليك أن تحدد مصطلحك.

تجمع المراجع على أن مفهوم" **العولمة** "mondialisation/globalization" حديث الظهور جدا، في جميع اللغات، ولا ترجع بداية استعماله إلى أبعد من الثمانينات من هذا القرن.

ومن تعريفات العولمة أنها:

في دلالتها اللغوية تعني جعل الشيء عالميا، بما يعني ذلك جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة وهذا المعنى هو الذي حدده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة " globalisation" في الانجليزية والألمانية، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح " mondialisation" [1].

[1] عصماني صفيان، مساتلة سفيان **نظرة استشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كيلانية**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، بدون عدد، جوان سنة 2013، ص141.

2.1. التعريف الاصطلاحي

يمكن رصد الكثير من التعاريف الخاصة بالعولمة الاقتصادية نذكر منها:

– **تعريف صندوق النقد الدولي:** وتعني تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار تكنولوجيتهم [1].

– **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:** وتعني كلمة العولمة زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، وأن العوامل التي ساعدت على انتشار العولمة وحفزها هو التقدم في النقل والاتصالات، وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلى والدولي [2].

2. خصائص العولمة الاقتصادية

هناك عدد من خصائص الرئيسية التي تميز العولمة الاقتصادية عن غيرها من المفاهيم ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2. تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم: تتسم العولمة بتزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين الدول فقد ساعدت اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس أموال الدولية مع وجود الثروة التكنولوجية وثورة المعلومات بمختلف اتجاهاتها على إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات ومن ثم قيام شبكة جديدة من العلاقات والروابط التجارية والمالية مما أدى إلى تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادل وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي والذي يتم بمقتضاه توزيع العمليات الإنتاجية وبخاصة الصناعية بين أكثر من دولة واحدة .

2.2. إضعاف سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية: حيث تؤدي العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية للدولة في مجال السياسة النقدية والمالية حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين الرقابة على الأسواق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق دون إعطاء أهمية كبيرة لإيجاد وسائل رقابية جديدة وهكذا فقد تم

[1] عزوز عائشة، **الأسواق المالية العربية في ظل العولمة المالية**، حوليات جامعة الجزائر، العدد 21، جوان 2012، ص160.

[2] حامد نور الدين، **العولمة والمنظمات الغير الحكومية**، مجلة البحوث والدراسات، جامعة بسكرة، الجزائر، عدد 5، جويلية 2007، ص127 .

إعادة تنظيم عمل الحكومة وفقا للخطوط العامة التي تحددها المنظمات الدولية سعيا وراء اكتساب ثقة الأسواق العالمية وذلك على حساب إضعاف سلطة الدولة وشرعيتها [1] .

3.2. سيادة آلية السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية: يلاحظ إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آلية السوق واقترانها بالديمقراطية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية، من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي على أن يتم في أقل وقت ممكن، إلا أن هذه السيادة التنافسية وسيادة آلية السوق غير حقيقية وتخضع إلى السيطرة وهيمنة الدول الكبرى، التي تستعملها لخدمة مصالحها.

4.2. **تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:** إن من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في غدارة وتعميق العولمة وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتلاشي المنظمات الاقتصادية التابعة وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة في الأول من جانفي 1995 وانضمام معظم الدول إليها ومن ثم اكتمال الرأس الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الذي يدار من خلال تطبيق مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية التي تؤثر في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم وهذه المؤسسات هي:

- **صندوق النقد الدولي:** والذي يشير إلى المكون النقدي للنظام الاقتصادي العالمي أو هو المسئول عن السياسات إدارة النظام النقدي الدولي.
- **البنك العالمي للإنشاء والتعمير:** والذي يشير إلى المكون المالي للنظام الاقتصادي العالمي وهو المسئول عن السياسات إدارة النظام المالي الدولي.
- **المنظمة العالمية للتجارة:** وتشير إلى المكون التجاري في النظام الاقتصادي العالمي وهي مسؤولة عن إدارة النظام التجاري العالمي.

5.2. وجود أنماط جديدة من التقسيم العمل الدولي: حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي حيث لم يعد في مقدور دولة واحدة مهما تعاظمت قدراتها الذاتية أن تستقل بمفردها بإنتاج سلعة ما وإنما أصبح من الشائع في الوقت الحاضر أن يتم إنتاج مكونات السلعة الواحدة في أكثر من دولة بحيث تتخصص كل منها في صناعة أحد هذه المكونات فقط مما أدى إلى اختفاء الأنماط التقليدية لتقسيم العمل التي كانت تتمثل

[1] حامد نور الدين، نفس المرجع السابق، ص 128.

في تخصص بعض الدول في الإنتاج الصناعي وتخصص دول أخرى في إنتاج المواد الخام والسلع الأولية وغيرها وهذا ماجعل من الممكن أمام الكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمة في الكثير من المنتجات كالصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيماوية ولعل تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا شاهدة على ذلك[1].

الفرع الثاني: أسباب ومراحل العولمة الاقتصادية

بعد تطرقنا في الفرع الأول إلى تعريف العولمة وخصائصها سنحاول في هذا المطلب أن نتعرف إلى الأسباب ومراحل العولمة الاقتصادية.

1. أسباب العولمة

تبلور ظهور العولمة الاقتصادية لأسباب عديدة تتمثل كالتالي [2]:

- انهيار بعض أسوار كالإتحاد السوفيتي سابقا، التي كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة ،مما جعل هذا التيار يكتسح مناطق مهمة من العالم، كانت معزولة عنه، ومن ثم انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم.
- الزيادة الكبيرة في درجة التنوع السلع والخدمات التي تتبادلها الأمم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد لآخر
- التطور الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات وفي مقدمتها الانترنيت والقنوات الفضائية.
- نمو التجارة العالمية بمعدلات كبيرة، نتيجة لتحرير تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

2. مراحل العولمة الاقتصادية

يمكن القول أن العولمة الاقتصادية مرت بخمس مراحل وهي كالتالي:

1.2. المرحلة الجنينية: امتدت مابين القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر[1]، إذ شهدت نمو المجتمعات القومية وتعميق الأفكار بالفرد والإنسانية وتخفيف حدة النظام الساند في العصور الوسطى وسادت

[1] رشام كهينة، **واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، سنة 2008 –2009، ص ص: 8- 9.

[2] يوسف حسن يوسف، **نظم العولمة وأثرها على الاقتصاد الدولي الحر**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، سنة 2011، ص ص: 27 – 29.

نظرية مركزية للعالم، إذ بدأت في هذه المرحلة ولادة الرأسمالية التجارية من خلال تحفيز الاكتشافات الجغرافية وما أعقبها من نمو التجارة على حساب الإقطاع.

2.2. مرحلة النشوء: استمرت في أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى عام 1870، إذ حدث تحول في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة المتعلقة بالمفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، فأتسع نطاق الاتفاقيات الدولية، ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول.

3.2.مرحلة الانطلاق: وتعتبر نهاية المرحلة الثانية وبداية المرحلة الثالثة حيث بدأت عام 1870 واستمرت إلى غاية العشرينيات من القرن العشرين، وفيها ظهرت مفاهيم كونية مثل خط التطور الصحيح والمجتمع القومي المقبول، كما نشأت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية، وتم في هذه المرحلة إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية حقوق الإنسان ومحاولة تطبيقها، كما حدث تطور كبير في عدد وسرعة الأشكال الكونية بالاتصال ونشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم[2].

4.2. مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: استمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات، حيث شهدت خلافات وحروب فكرية حول المفاهيم والمصطلحات الناشئة والمتعلقة بعملية العولمة، حيث بدأت مع مرحلة الانطلاق، كما شهدت هذه الفترة صراعات كونية حول أشكال وصور الحياة المختلفة، وفيها تم التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها استعمال القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة [3].

5.2. مرحلة عدم اليقين: وهي المرحلة التي تم إدماج العالم الثالث وتعمقت القيم ما بعد المادية، وانتهت فيها الحرب الباردة وازدادت المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتعددت الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة وظهرت

---

[1] فوز نايف عمر ريحان، **العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990 – 1996**، رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، سنة 2008، ص 13.

[2] رباح جميل الخطيب، **أثر النظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية في أداء القطاعات اقتصادية رئيسية للاقتصاد المصري لمدة 1980 – 2010)**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 36، العدد 115، سنة 2014، ص203.

[3] مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي، **العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 1، سنة 2002، ص 38.

حركة الحقوق المدنية وأصبح النظام الدولي أكثر سهولة، وازداد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية وتم نظام الإعلام الكوني [1].

الفرع الثالث: أشكال العولمة الاقتصادية

هناك شكلين رئيسيين للعولمة الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

1. عولمة الإنتاج: تمثل اتجاه من قبل المشروعات الفردية لنشر أجزاء من عملياتها الإنتاجية إلى مواقع مختلفة للاستفادة من فروقات التكاليف وجودة عناصر الإنتاج [2].

ويلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية، مثل التي حدثت على الصعيد النقدي والمالي وتتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، ويرى الدكتور كامل عمران أن التوسع الرأسمالي العالمي أدى على امتداد المراحل التاريخية إلى الهيمنة الرأسمالية على عمليات التبادل والتوزيع الدولي، ومن ثم على الأسواق والتجارة الدولية، أما العولمة فهي شيء آخر، إذ أنها تمثل بداية مرحلة عولمة قوى الإنتاج، فالعولمة تهدف إلى نقل الإنتاج الرأسمالي إلى مجتمعات الأطراف بعد أن كانت حكرا على مجتمعات المركز.

تتحدد عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين اثنين هما:

1.1. الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية: حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة في تسعينيات القرن الماضي، إذ بلغ نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج الإجمالي العالمي، فعلى سبيل المثال زاد معدل نمو التجار العالمية حولي 9 % عام 1995 بينما زاد الناتج المحلي العالمي بنسبة 5 % فقط وكانت شركات المتعددة الجنسيات وراء هذا التزايد[3].

---

[1] بوكساني رشيد، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005 – 2006، ص127.

[2] توفيق خليل أبو أصبع، **موسوعة الطريق إلى المصطلحات التجارة الدولية**، مطبعة نرجس التجارية، الرياض، ط1، سنة 2008، ص ص: 172 – 173.

[3] الجوزي جميلة، **العولمة الاقتصادية تحدياتها والمخاطر التي تهدد مستقبلها**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد1، سنة 2010، ص40.

2.1. الاتجاه الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر: إن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بشكل سريع وبمعدل اكبر من نمو التجارة العالمية، حيث كان معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يصل في المتوسط إلى حوالي 12 % خلال تسعينات القرن الماضي، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة، والتي تعمل بدورها على تكوين المزيد من التحالفات الإستراتجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق[1].

2. العولمة المالية:

1.2.مفهوم العولمة المالية: لقد تعددت مفاهيم وتعاريف العولمة المالية فهناك من يرى بأنها تمثل الاهتمام بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، حيث يرى " Alonso.G " بأنها الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية "، إلا أن العديد من المفكرين يرون بأن العولمة المالية تتجلى في حركة رؤوس الأموال في أرجاء المعمورة وازدياد هذه الحركة بشكل كثيف خلال الآخرين من القرن العشرين [2].

تعتبر العولمة المالية ظاهرة تشير إلى ظهور سوق موحد للمعلومات من خلال رفع الرقابة على الصرف وتجانس الخدمات المالية، أي أنها تمثل الارتباط أو الاتصال المتبادل بين مختلف الأسواق المالية بفضل تقنيات الإعلام الآلي، وهو ما يسمح متحركات الآنية لرؤوس أموال، بالتالي فهي تشير إلى ظهور سوق موحدة لرؤوس أموال على الصعيد العالمي ومن ثم يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن توظف أو تقترض أموال دون حدود [3].

2.2. أسباب العولمة المالية

[1] رسول حميد،**العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2007 – 2009، ص ص: 17 – 18.

[2] رايس مبروك، رايس عبد الحق ،**انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي خلال الأزمة المالية العالمية (الأسباب، النتائج والحلول)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، جامعة الطارف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يوم 23 – 24 نوفمبر2014، ص3.

[3] خالد عيجولي، **سياسات الاقتصادية في ظل العولمة الأسواق المالية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 8، مارس 2014، ص34.

– **نمو وتطور الرأسمالية المالية**: لقد شكل التنامي في رأس المال المستخدم في الخدمات المصرفية وغير مصرفية عجلة دفع قوية لمسيرة العولمة المالية حيث تعدت الأرباح المتعلقة بالاستثمار في الأصول المالية عن معدلات الربح المحققة في قطاعات الإنتاج الحقيقي.

– **عجز الأسواق المحلية عن استيعاب الفوائض المالية**:عرفت تدفقات رؤوس أموال الدولية موجة عارمة، بعد أن عجزت الأسواق المحلية عن استيعاب المدخرات والفوائض المالية وذلك بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات أرباح عالية وعلى الرغم من قدم ظاهرة الاستثمار الأجنبي،فإن الجديد هو تعاظم حجم هذه الاستثمارات وتنوع الأدوات المالية المستخدمة والاستقلال النسبي لتحركات رؤوس الأموال بعيدا عن حركة التجارة الدولية.

– **التقدم التكنولوجي**: لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجالات الاتصالات والمعلومات في زيادة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق المحلية المختلفة المالية إضافة إلى انخفاض تكلفة الاتصالات السلكية ولاسلكية.

– **ظهور الاختراعات المالية**:ارتبط ظهور العولمة المالية ببروز عدد هائل من الأدوات المالية الجديدة التي تستقطب العديد من المستثمرين وذلك إلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق العالمية (أسهم وسندات) [1].

[1] شنايق صباح، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة المالية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والمداخل المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، يوم 5 – 6 ماي 2009، ص8.

المبحث الثالث: النظام الجديد للتجارة العالمية

لقد أرست المنظمة العالمية للتجارة ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT أسس ودعائم النظام الجديد للتجارة العالمية، حيث استهدفت تحريرها من القيود المفروضة عليها، سواء قيود كمية أو غير كمية.

وللإلمام بكل الجوانب المتعلقة ب GATT وOMC سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة ألغات، تعريفها، أهداف، الوظائف، مبادئ وجولات التفاوض بالإضافة إلى تعريف المنظمة العالمية للتجارة، أهدافها، مهامها، اتفاقياتها، الهيكل التنظيمي والفرق بين GATT وOMC .

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GATT)

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ التفكير مجددا في تحرير العلاقات التجارية الدولية أين كانت العديد من المجهودات والمحاولات التي توجت في الأخير بالتوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية .

الفرع الأول: نشأة ألغات

كان مطلع سنة 1946م نقطة البداية لنشأة ألغات حيث المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة قرارا بعقد مؤتمر دولي لبحث تشكيلات التجارة الدولية، وفي عاصمة بريطانيا عقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في أكتوبر من عام 1946م أما الدورة الثانية لهذه اللجنة فقد عقدت في جنيف في شهر أفريل إلى أكتوبر من عام 1947م وانتهت إلى إنشاء منظمة دولية للتجارة.

وقد أسفرت هذه المفاوضات عن مولد ما يعرف باتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) والتي أبرمت في 1947م وبدأ العمل بها ابتداء من عام 1948م وكان عدد الدول التي وافقت عليها في البداية 23 دولة من بينها: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إنجلترا، هذه الاتفاقية التي حل محلها الآن منظمة التجارة الدولية [1].

دعت الدول النامية في بداية الستينات إلى عقد مؤتمر دولي للتجارة والتنمية نظرا لأن هدف الجات اقتصر على تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة الحواجز الجمركية والغير الجمركية دون معالجة مشاكل التنمية في الدول

[1] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، سنة 2008، ص ص: 233 – 234.

النامية مما دعا الجات إلى مواءمة أحكامها لتضع في عين الاعتبار مشاكل الدول النامية وفي عام 19 تم إضافة فصل رابع إلى اتفاقية بعنوان التجارة والتنمية [1].

الفرع الثاني: تعريف ألغات

الجات هي اختصار الشائع للعبارة الانجليزية GATT التي تعني "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" generale Agreement on Tariffs and Trade [2].

ومن المنظور الاقتصادي، فهي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية والتي يطلق عليها القيود غير التعريفية، وبالتالي فإن ألغات كانت ولازالت تمثل محاولة من الدول الأعضاء للعودة إلى سياسات حرية التجارة الدولية، ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك للنمو.

أما من منظور القانوني تعتبر ألغات معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت تقبل الانضمام إليها والتي كانت 23 دولة عند توقيع عليها عام 1947 ووصلت في أوائل 1994 عند انتهاء العمل بسكرتارية ألغات مع التوقيع على إنشاء منظمة التجارة العالمية OMC بدلا منها بمراكش بالمغرب[3].

الفرع الثالث: مبادئ ألغات

تتكون الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT في الأصل من 38 مادة تم فيها طرح المبادئ الأساسية لتحرير المبادلات وخلق منافسة شرعية بين الأمم ومن أهم هذه المبادئ:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: توجب المادة الأولى من اتفاقية ألغات ضرورة منح كل الأطراف التعاقد فورا وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي دولة أخرى سواء كانت متعاقدة أو غير متعاقدة دون الحاجة إلى اتفاق جديد ودون مطالبة، وهذا معناه أن أي ميزة أو معاملة تفضيلية تمنحها دولة منضمة للاتفاقية

[1] مجدي محمود محب حافظ، **الموسوعة الجمركية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2005، ص641.

[2] حشماوي محمد، الاتجاهات **الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص122.

[3] بن عيسى شافية، **آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2010 – 2011، ص5.

إلى أي دولة أخرى يستفيد منها باقي الدول الموقعة على الاتفاقية الجات والهدف من هذا المبدأ تحقيق المساواة في المعاملة بين كل دولة حيث تتساوى جميعها أمام ظروف المنافسة الدولية [1].

2- مبدأ المعاملة الوطنية: ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطي للسلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة لها والمنتجة محليا فيما تتعلق بالضرائب والرسوم وغيرها [2].

3- حماية الصناعة المحلية: عن طريق التعريفات الجمركية فقط عند المستويات المنخفضة والسعي لحظر استخدام القيود الكمية وهو ما يعني السعي لجعل السياسة التجارية شفافة [3].

4- مبدأ عدم ممارسة الإغراق: وهو قيام الدولة بتصدير منتج بسعر يقل عن قيمته المعتادة أقل من سعر بيعها المحلي أو أقل من تكاليف إنتاجها [4].

الفرع الرابع: جولة أورغواي

أنشأ الإعلان الذي اعتمد في سنة 1986 في بونتاديل أستا بأوروغواي برنامجا من عدة أجزاء يشتمل على المبادئ العامة والتجميد والتخفيض وتجارة السلع والخدمات وانتهت المفاوضات في 1993، واعتمدت نتائجها رسميا من جانب الدول المشتركة في جولة أورغواي في مدينة مراكش بالمغرب في 1994 ودخلت اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في 1995[5]، وهي أشمل المفاوضات التجارية متعدد الأطراف في التاريخ، وفي هذا السياق قبلت البلدان النامية والمتقدمة نسبيا الالتزامات التي يمليها الانفتاح التجاري في مقابل حرية أكبر في دخول

---

[1] محمد محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2003، ص ص: 15 – 16.

[2] OCDE , **intégration des pays en développement dans le système commercial international** , paris , 1992 , pp : 33-34 .

[3] زعباط عبد الحميد، **المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد3، سنة 2004، ص60.

[4] نغم حسين نعمة، **سياسة الإغراق وسبل دعم وحماية الإنتاج المحلي، تطبيقات مختارة مع التركيز على العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 7، العدد 3، سنة 2014، ص5.

[5] نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي، **جولة أروغواي وانعكاساتها على الاقتصادات العربية**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد6، العدد 17، سنة 2010، ص150.

أسواق البلدان الصناعية، بينما وافقت البلدان النامية الأفقر على إتباع منهج متدرج في اعتماد نفس القواعد غير التمييزية التي تطبقها البلدان التجارية الكبرى [1] .

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة (WTO)

يعتبر إنشاء المنظمة العالمية للتجارة حدثا بارزا في مسيرة العلاقات التجارية الدولية، باعتبار أن هذه المؤسسة تمثل الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأداة والآلية الجديدة لتعميق العولمة وتحرير التجارة الدولية بين الأقطار والأقاليم الجغرافية المختلفة في العالم.

الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر مؤسسة دولية مستقلة من ناحيتين المالية والإدارية وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة،كباقي المنظمات الدولية الأخرى مثل الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي [2]، وتمثل المنظمة العالمية للتجارة الإطار التنظيمي والمؤسسي، الذي يحتوي على جميع الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي، ويشمل اختصاص المنظمة الإشراف على تجارة السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتهم التجارية، وبالفعل تضمنت نتائج جولة أوروغواي، إنشاء منظمة التجارة العالمية مع بداية عام 1995 وقد أكد تصريح مراكش 15 أفريل 1994 على أن نتائج جولة أوروغواي ستدعم الاقتصاد العالمي، وتضمن ارتفاعا كبيرا في حجم المبادلات والاستثمار والتشغيل والمداخيل عبر العالم أجمع، وعليه يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية (OMC) هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية [3].

---

[1] أسيميناكامينيس، **إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، مجلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 37، سنة 2006، ص4.

[2] عبود زرقين، توايتية الطاهر، **آثار وانعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 10، سنة 2013، ص149.

[3] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2003 – 2004، ص ص: 106 – 107.

الفرع الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خلال جولة أوروغواي، والتي تهدف من ورائها إلى [1]:

1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: ويتم ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى أو ناد من أجل البحث في شتى الأمور التجارية، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات دائمة، خاصة وأن المؤتمر الوزاري يجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

2- تحقيق التنمية: تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول، وخاصة الدول النامية التي تزيد نسبة عدد أعضائها في المنظمة عن 75 % من مجموع الدول الأعضاء، بحيث المنظمة تمنح لهذه الدول معاملة تفضيلية خاصة، فتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها، وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية [2].

3- حل المنازعات بين الدول الأعضاء: لم تكن ألغات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أوروغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

4- إيجاد آلية تواصل بين دول الأعضاء: تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية.

---

[1] بن عيسى شافية، نفس المرجع السابق، ص27.

[2] ليث محمود حسن خطاطبه، **قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأردن والدول العربية**، الجامعة الأردنية، سنة 2011، ص6.

الفرع الرابع: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تلخيص مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية[1]:

1- عدم التمييز في المعاملات التجارية: حيث تتعهد الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا، سواء يتعلق الأمر بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات خاصة أخرى.

2- مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية: إذا اقتضت الضرورة يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق لتعريفة الجمركية، وليس بإجراءات تقييدية أخرى كالقيود الكمية.

3- مبدأ إعطاء امتيازات للدول النامية: وذلك لزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية، وتحفيز سعيها للوصول إلى الأسواق العالمية.

4- مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية: تعمل المنظمة على حل المشاكل عن طريق المفاوضات التجارية وذلك لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.

5- مبدأ الشفافية: ويقصد به اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة، سواء تعلق الأمر باقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.

6- مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية: لا يتم فرض رسوم جمركية مرتفعة تضر بالدول الأعضاء.

الفرع الخامس: الهيكل التنظيمي للمنظمة

يتضمن هذا الهيكل الأجهزة العامة تشمل اختصاصاتها جميع الاتفاقيات، وأجهزة متخصصة تتكفل بتنظيم مجال معين من مجالات التجارة الدولية:

[1] الجوزي جميلة، **ميزان مدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد11، سنة 2012، ص227.

1. الأجهزة العامة: وهي تلك الأجهزة التي نصت عليها اتفاقية مراكش وتشمل المؤتمر الوزاري، المجلس العام، الأمانة، جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة سياسات التجارة[1] .

شكل رقم 2 : هيكل المنظمة العالمية للتجارة

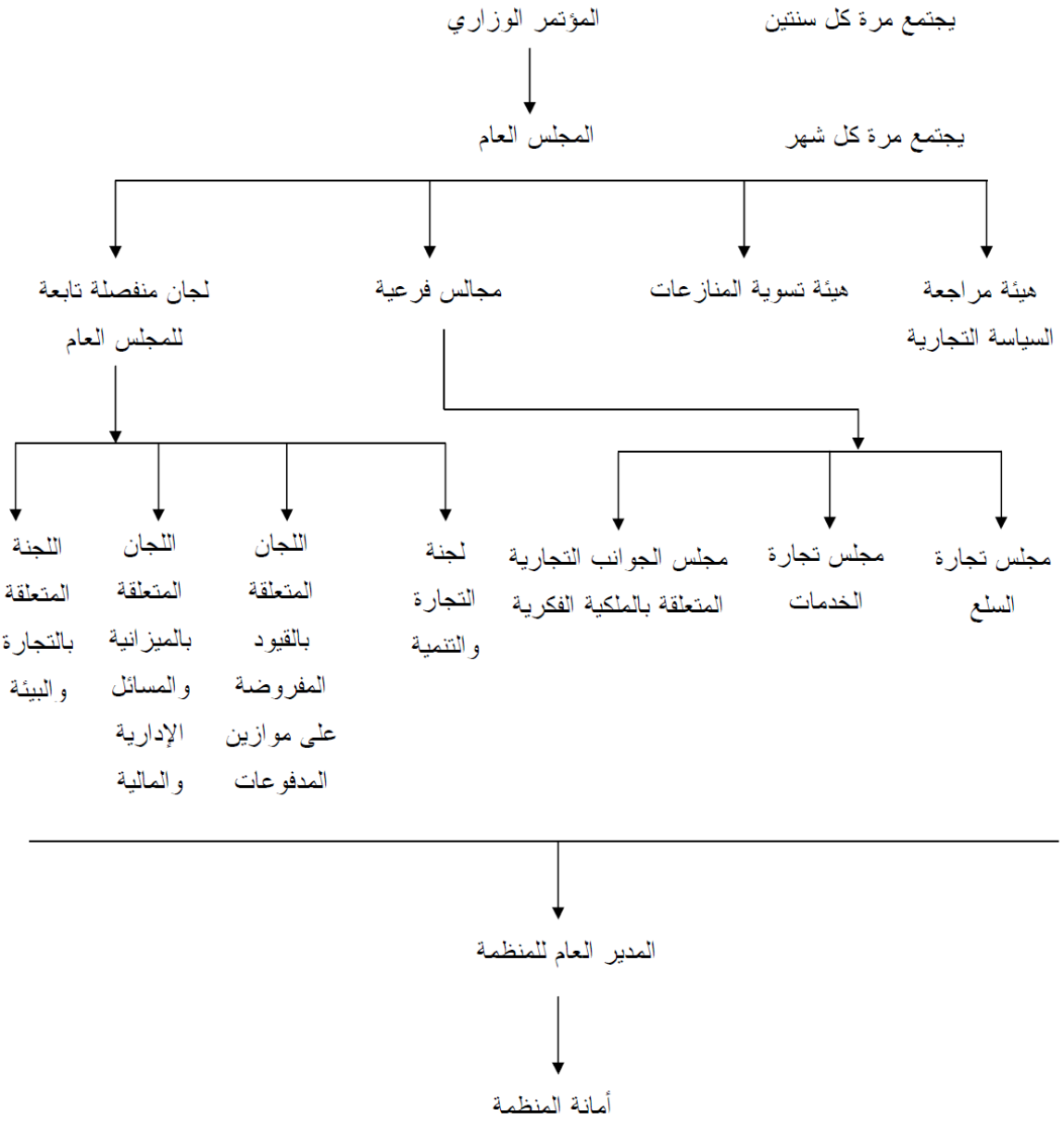

المصدر: بن عيسى شافية، نفس المرجع السابق، ص25.

[1] آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، سنة 2007 – 2008، ص: 82.

1.1. المؤتمر الوزاري: ويرأس مجلس المنظمة ويتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء وهو المصدر الرئيس لاتخاذ القرارات الهامة في المسائل التي تثيرها اتفاقيات التجارة العالمية، ويقوم بتشكيل لجان لتنفيذ المهام بناء على هذه الاتفاقية والاتفاقيات الخاصة بالتجارة و ترفع تقريرا إلى المجلس العام لاتخاذ الإجراء المناسب[1].

2.1. المجلس العام: يتألف من ممثلي الدول الأعضاء، ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل، بل كلما دعت الحاجة إلى ذلك، حيث يقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري خلال الفترة التي تفصل ين اجتماعاته، ويراقب هذا المجلس السياسة التجارية للدول الأعضاء [2] .

3.1. الأمانة: ويرأسها الأمين العام ويحدد المؤتمر الوزاري سلطاته وواجباته، ويقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة العامة وإدارتهم في مهامهم الإدارية، وتتولى الأمانة العامة مسؤولية فرق التحكيم، وقد تعطي المشورة فيما يتصل بتسوية المنازعات بناء على طلب الأعضاء[3] .

4.1. جهاز تسوية المنازعات: هذا الجهاز هو السلطة الوحيدة في منظمة التجارة العالمية الذي يتولى إنشاء فرق تحكيم تقوم بتسوية المنازعات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يحدد كيفية تشكيل أعضاء هيئة المحكمين وكذلك اختصاصاتهم وشروط مرجعية عملهم وكذلك الإجراءات التي يتخذونها والقرارات التي تصدر عنهم، وأيضا إمكانية الاعتراض على هذه القرارات وعملية استئنافها لدى هيئة الاستئناف لتسوية المنازعات حيث القرار الصادر عنها نهائيا وأيضا ملزما[4].

5.1. آلية استعراض السياسات التجارية: يعتبر هذا الجهاز من الأجهزة الرئيسية في المنظمة تم تأسيسه خلال جولة الأوروغواي، وترمي آلية مراجعة السياسات التجارية إلى المساهمة في تحسين التزام جميع الأعضاء بالقواعد والأنظمة والالتزامات التي أقرت بموجب اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، وذلك ينعكس بصورة فاعلة على

---

[1] عبيدة سليمة، **مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 08، ماي 2013، ص325.

[2] سمية قواوي، **أثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي (دراسة نماذج لبعض الدول المتقدمة والنامية)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013، ص34.

[3] عائشة إبراهيم عبيد، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، سنة 2007، ص 91.

[4] عبد اللاوي خديجة، **آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، سنة 2012 – 2013، ص ص: 43 – 44.

هدف تحرير التجارة الدولية ويوفر أكبر قدر ممكن من الشفافية فيما يتعلق بالسياسات التجارية بين الدول الأعضاء [1].

2. الأجهزة المتخصصة: من أجل تحقيق مبدأ التخصيص وضعت اتفاقية "مراكش" نوعين من الأجهزة المتخصصة، يتمثل النوع الأول في المجالس التي تختص بقطاع من القطاعات، أما النوع الثاني فيتمثل في اللجان المختصة بمسائل محددة وردت في اتفاقية "مراكش"، وهي كالتالي:

1.2. المجالس: وتعمل تحت إشراف المجلس العام، وتنعقد اجتماعاتها حسب الضرورة للقيام بمهامها، فمجلس السلع يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال السلع، ومجلس الخدمات يختص بسير الاتفاقية في مجال الخدمات ، ومجلس الملكية الفكرية يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال حقوق الملكية الفكرية [2].

2.2. اللجان الفرعية: وهي لجان متخصصة دائمة تشكل بواسطة المجلس الوزاري[3]، تتكون من أربع لجان هي: لجنة التجارة والبيئة وتعنى بدراسة التجارة والبيئة، لجنة التجارة والتنمية التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا، لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والمالية والإدارة وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة [4].

الفرع السادس: شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تنقسم شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى شروط موضوعية وأخرى شكلية [5]:

1. الشروط الموضوعية: على الدولة التي تريد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

---

[1] مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي مامين، **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) دراسة قانونية في إمكانية رفع التعارض بين إلتزمات الدول الأعضاء في المنظمتين**، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، سنة 2013، ص ص: 208 – 209.

[2] آسيا الوافي، نفس المرجع السابق، ص: 83.

[3] صلاح الدين الشيخ خضر وآخرون، **الآثار المحتملة من انضمام السودان إلى منظمة التجارة العالمية على الصناعة المصرفية**، سلسلة دراسات والبحوث، بنك السودان المركزي، سنة 2007، ص16.

[4] أحمد بالوافي، **نظام فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية (دراسة مسحية تحليلية)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 11، سنة 2011، ص 10.

[5] الجوزي جميلة، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، نفس المرجع السابق، ص227.

- أن توافق على الإعلان النهائي لجولة أوروغواي الذي صدر في مراكش في 15 أفريل 1994، وهذا يعني الموافقة على الاتفاقيات الملحقة به.
- تكييف التشريعات الداخلية وفقا لقانون المنظمة وقواعدها التجارية.
- عدم التمييز بين الدول في المعاملات التجارية.
- فتح أسواقها أمام التجارة العالمية.
- تقديم تنازلات تجارية بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية أو تخفيض رسومها الجمركية.

2. الشروط الشكلية: تتمثل الشروط الشكلية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في الإجراءات التالية:

- تقديم طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة، يوزع على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة.
- يقوم بعدها المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب وتحويله إلى لجنة مجموعة عمل تكلف بدراسة مدى مطابقة الشروط وتوفرها لدى مقدم طلب الانضمام.
- الدخول في مفاوضات شاقة والالتزام بقبول جميع شروط المنظمة.
- يتم قبول الانضمام خلال المؤتمر الوزاري الذي ينعقد كل سنتين وذلك بعد موافقة أغلبية الأعضاء التي تتمثل في ثلثي أعضاء المنظمة على الأقل.

الفرع السابع: المؤتمرات الوزارية

تتمثل المؤتمرات الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة كالتالي [1]:

1. مؤتمر سنغافورة 8-13 ديسمبر 1996م:

تمثلت النتيجة الرئيسية لهذا الاجتماع حسبما جاء في إعلان سنغافورة في أن المؤتمر الوزاري طلب من مجلس المنظمة دراسة ومعالجة بعض قضايا التجارية الجديدة ومنها: التفاعل بين السياسات التجارية، العلاقة بين التجارة والاستثمار، الشفافية في المشتريات الحكومية، تسهيلات التجارة، التجارة والبيئة، وكذلك وضع خطة

[1] أحمد كواز، **النظام الجديد للتجارة العالمية**، مجلة جسر التنمية الصادرة عن المعهد العربي للإحصاء والتخطيط، الكويت، المجلد 3، العدد 36، ديسمبر 2004، ص: 13 – 15.

عمل لتحسين قدرات الدول النامية والدول الأقل نموا، وفضلات عن ذلك وضع عدد كبير من المشاركين إعلانا بشأن تخفيض الحواجز التي تعيق التجارة في المنتجات تكنولوجيا معلومات.

2. مؤتمر جنيف 18-20 ماي 1998:

تصادف انعقاد هذا المؤتمر مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء النظام التجاري المتعدد الأطراف إذ أن المنظمة السلف لمنظمة التجارة العالمية وهي مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" كانت قد أنشأت في عام 1948، وطلب المشاركون من المجلس العام أن يعد برنامج عمل يتضمن توصيات تشمل تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، إلى جانب مسائل أخرى، وطلب أيضا إعداد برنامج عمل بشأن التجارة الالكترونية.

3. مؤتمر سياتل 30 نوفمبر – 3 ديسمبر 1999:

شارك في هذا المؤتمر نحو 135 دولة، وأخفق المؤتمر في التوصل إلى القرارات بشأن موضوعات مختلفة تتعلق بالتجارة الدولية في السلع والخدمات، وكان السبب في ذلك عدم استعداد البلدان المتقدمة والبلدان النامية لمناقشة بعض المواضيع التجارية الأخرى.

4. مؤتمر الدوحة 9-14 نوفمبر2001 [1]:

عقد هذا المؤتمر بالعاصمة القطرية الدوحة بمشاركة الدول الأعضاء البالغ عددها 142 دولة بالإضافة إلى حضور حوالي 300 فرد عن منظمات دولية، وقد واصل المؤتمر دعمه لتطبيق جولة أوروغواي حيث شهد المؤتمر خلافات واعتراضات خاصة في مجال القطاع الزراعي، إذ طالبت الدول النامية رفع الدعم على المنتجات الزراعية العدة للتصدير والمنتجة في الدول الصناعية، وفتح أسواقها للمنتجات الزراعية للدول النامية.

5. مؤتمر كانكون – المكسيك (10-14 سبتمبر 2003) [2]:

[1] بن عمر الأخضر، **آثار تحرير المنتجات العالمية للمنتجات الزراعية في الدول العربية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006 – 2007، ص30.

[2] عاطف لافي مرزوك، وجدان كاظم عبد الحميد، **العرب إزاء التكتل التجاري العالمي ومنطقة التجارة، (مقاربة وتحليل مستقبلي للقيود والحدود)**، المؤتمر العربي السابع الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية، منظمة التجارة العالمية – الفرص والتحديات – اهتمامات الدول العربية، الجمهورية اللبنانية، يومي 26 – 28 أفريل 2011، ص3.

تم اجتماع دول الأعضاء في كانكون بالمكسيك عام 2003، من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ أهداف جولة الدوحة للتنمية، ولكن لم تنجح دول الأعضاء في إنجاز أي تقدم في المفاوضات، خاصة مع استمرار خلاف حول ملف الزراعة.

الفرع الثامن: أهم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل أهم الاتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في ما يلي:

1. اتفاقيات التجارة في السلع:

احتوت الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي والتي تم توقيعها من 117 دولة على العديد من الاتفاقيات منها الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في السلع، وتضم 11 اتفاقا وهي الاتفاقيات: الزراعة، المنسوجات والملابس، العوائق الفنية في التجارة، إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، تقدير الرسوم الجمركية، مكافحة الإغراق، إجراءات الفحص قبل الشحن، قواعد المنشأ وإجراءات تراخيص الاستيراد، الدعم، الوقاية [1].

2. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

وقد شملت الاتفاقية قواعد جديدة لحماية هذه ضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، تستهدف زيادة درجة الحماية التي تتمتع بها حقوق الملكية الفكرية وزيادة مدة سريانها، وإلزام الدول الموقعة على الاتفاقية تضمن تشريعتها الوطنية للقواعد الجديدة للحماية وفرض العقوبات للخارجين عليها وبموجب بنود الاتفاق فالملكية الفكرية تشمل حقوق المؤلف، وبراءات الاختراع، ومختلف أنواع العلاقات التجارية، والنماذج الطباعية، وحق النشر والتأليف والحقوق المتصلة بها، والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية وحماية المعلومات السرية [2].

3. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

[1] محمد صفوت قابل، **آثار تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية في ظل مجال تجارة السلع**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، مركز البحوث الاقتصادية وكلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة وصناعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، يوم 29 أفريل 2004، ص1232.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة2010، ص412.

تعد الاتفاقية وثيقة مهمة من وثائق الاتفاق النهائية لجولة أوروغواي، والتي تعني بتنظيم التجارة في قطاعات الخدمات وتضبط قواعد تحرير التدريجي لتجارة الخدمات وتؤمن الدخول إلى الأسواق، ومن خلال الاتفاقية ستشهد تجارة الخدمات جميعها ديناميكية لم تشهدها تجارة الخدمات من قبل، كما يتوقع عدد كبير من أعضاء الاتفاق، وتقع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بعد جولة أوروغواي في تسعة وعشرين فصلا موزعة على 16 جزءا وثمانية ملاحق [1].

الفرع التاسع: الآثار الايجابية والسلبية للمنظمة العالمية للتجارة

1. آثارها الإيجابية [2]:

– تحقق مراجعة السياسات التجارية شفافية دائمة للتطورات في السياسات التجارية للدول الأعضاء الشركاء التجاريين،مما يتيح فرصة هامة لمتخذي القرارات،كما يمكن الدول الأعضاء من اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات التجارية الذي يحقق جدية تطبيق القواعد على كافة الأطراف، مع وجود آلية خاصة لإجراءات ردعية في حالة عدم التنفيذ.

– تشجع إلغاء القيود الغير جمركية وتخفيض القيود الجمركية إلى دخول الاستثمار الأجنبي إلى البلد بما يمتلكه من خبرات علمية وقدرات تكنولوجية متطورة التي ستساعد بالنهوض ببرامج و سياسات تنمية جادة الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي للبلد [3].

– فرصة الدول النامية للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة، وهذا من خلال إجراءات المنظمة التي تقضي بإلزام الدول المتقدمة بإلغاء دعم منتجيها، وإعطاء الفرصة للدول النامية لدعم قطاعاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى تنافسية تتيح إمكانية أكبر نسبيا لصادرات هذه الدول للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة.

2. أثارها السلبية [1]:

[1] حسين الفحل، **ألجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 23، العدد 2، سنة 2007، ص125.

[2] بوعزيز عبد الرزاق، **أثر الشراكة الدولية على الفلاحة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 1، أفريل 2014، ص ص: 199 – 200.

[3] مروة خضير سلمان، حالوب كاظم معله، **التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 22، العدد 88، سنة 2016، ص 341.

– بالنسبة للإلغاء التدريجي المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى زيادة في الأسعار استيراد الغذاء بالنسبة للدول النامية، مما ينعكس سلبا على موازين مدفوعاتها وعلى معدلات التضخم لديها.

– صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما سيكون له أثارا سلبية على الصناعات الوطنية خاصة الناشئة.

– يؤدي خفض الرسوم الجمركية إلى عجز الخزينات العامة في الدول النامية، وضعف نمو الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العمومية المتزايدة، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، أو فرض ضرائب ورسوم جديدة على الأفراد والمشروعات، التي تؤثر سلبا عل تكاليف الإنتاج وعلى الأسعار.

المطلب الثالث: أوجه التوافق والتناقض بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية

تتمثل أهم أوجه التوافق والتناقض بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

الفرع الأول: أوجه التوافق

لقد استند البرنامج على الاستفادة من مبدأ الوارد في الفصل السابع من اتفاقيات المنظمة التجارة العالمية الخاص بالدول النامية والمتعلق بالاندماج الاقتصادي مع الالتزام بالفترة الزمنية التي حددتها منظمة التجارة العالمية لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي وهي عشر سنوات قابلة للتمديد لعامين آخرين، إضافة إلى اعتماد البرنامج على الأحكام الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية [2].

الفرع الثاني: أوجه التناقض [3]:

---

[1] بوعزيز عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص ص: 202 – 203.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **الدور المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 8، العدد 22، سنة 2011، ص139.

[3] تواتي بين علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، نفس المرجع السابق، ص194.

– تطبق المنظمة التجارة العالمية مبدأ التعامل بالمثل، على حين تطبق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معاملة تفضيلية بشأن البلدان أقل نموا، وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية تنفذ مبدأ المعاملة الخاصة اتجاه أقل البلدان نموا، فإن ذلك يجري لفترة محدودة فقط، بما يسمح للبلدان بالتكيف مع اتفاقية المنظمة، غير أن هذه المعاملة الخاصة في سياق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحدد وفقا لمتطلبات كل دولة وأوضاعها الاقتصادية.

– على حين تحيز المنظمة الاحتكار في ميدان التكنولوجيا، فإن البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتعاون فيما بينها في ميدان التكنولوجيا والبحث العلمي.

– أزالت منظمة التجارة العالمية بنجاح تطبيق الحواجز الجمركية بتحويلها إلى رسوم جمركية، ولكن يتواصل تطبيق هذه الحواجز في المنطقة حتى تاريخ إكمال تنفيذها أي حتى عام 2007 باستثناء البلدان العربية التي انضمت بالفعل إلى المنظمة.

– تقتضي قواعد منظمة التجارة العالمية أن تنتهي التجارة من خلال الاتفاقيات الثنائية بحلول عام 2005 وأن يطبق بدلا منها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ما لم تكن هذه الاتفاقيات التجارية ناجمة عن منطقة تجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي بين الدول المعنية، ولكن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تجيز عقد اتفاقيات ثنائية، بشرط ألا تشمل مزايا تجاوز ما هو محدد في البرنامج التنفيذي للمنطقة.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر التجارة الدولية جزء لا يتجزأ من علم الاقتصاد تهتم بدراسة الاقتصاد من ناحية العلاقات الاقتصادية الدولية، أي بجميع الأنشطة التجارية المتعلقة بحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال (المعاملات الاقتصادية)، كما للتجارة الدولية أهمية بالغة تتمثل في زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات والرغبات من خلال تبادل السلع والخدمات، ولا تقوم التجارة الدولية إلا لعدة أسباب خاصة إذا كانت الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما شهدت نظريات المفسرة للتجارة الدولية عدة تطورات حيث اعتمد الجيل الأول (الكلاسيك) على نظرية العمل – القيمة في تحديد قيمة السلعة، أما الجيل الثاني كان اعتمادهم على عنصري العمل ورأس المال في تحديد قيمة السلع كما اعتبرت النظريات الحديثة العامل التكنولوجي في تحديد قيمة السلعة، وقد عمدت الدول إلى توجيه وتنظيم هذا القطاع من خلال إتباعها لسياسة تجارية معينة وتعتبر هذه الأخيرة على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتنظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، كما تتضمن السياسة التجارية في إطار اقتصاد السوق مذهبين أساسين أحدهما يتعلق بمذهب الحرية والآخر يتعلق بمذهب الحماية ولكل منهما مضمونه وحججه.

من جانب آخر يمكن تعريف العولمة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية و تتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، ونشر التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و التكامل بين الأسواق الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسيات، كما للعولمة عدة خصائص وأسباب ساهمت في انتشارها، وقد مرت العولمة بعدة مراحل انتهت بظهور مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي، كما عرفت العولمة الاقتصادية شكلين رئيسيين هما عولمة الإنتاج والعولمة المالية،وللعولمة عدة أدوات من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات، ومن جهة أخرى فقد أفرزت العولمة الاقتصادية نظاما تجاريا عالميا يقوم على مبدأ الحرية التجارية كأساس لهذا النظام وقد أرست دعائم هذا النظام اتفاقية ألغات التي ظهرت عام 1947 وهي تعد بمثابة معاهدة دولية متعددة الإطراف تنشئ حقوقا والتزامات على الدول الأعضاء فيها والتي تسمى الأطراف المتعاقدة، ومنذ إنشائها أشرفت الجات على ثماني جولات للمفاوضات التجارية وقد تمخضت كل جولة من الجولات على تخفيض الحواجز الجمركية، حيث كانت آخر هذه الجولات جولة أوروغواي والتي تم إنشاء بموجبها المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995.

الفصل الثالث: واقع التجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مقدمة الفصل الثالث:

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم التطور في اقتصاديات الدول العربية والإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وإطلاق قوى السوق فيها فالتطورات الدولية والإقليمية تدعو اليوم إلى الرفع من مستوى التبادل التجاري البيني، ومواجهة الانعكاسات السلبية على التجارة العربية التي تهددها التكتلات الاقتصادية التجارية العملاقة في العالم وكذلك مشاريع التكامل البديلة، وبناءا على ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: الواقع الاقتصادي في الدول العربية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- المبحث الثاني: واقع التجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- المبحث الثالث: المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

مقدمة الفصل الثاني:

تلعب التجارة الدولية دورا كبيرا في التعاون الدولي وتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وقد ساعد على ذلك التطور الهائل في منظومة المواصلات الدولية التي زادت من التقارب الدولي ووجود دوافع إلى التجارة الخارجية وهي الحاجة إلى الأسواق الخارجية والحصول على مواد الخام الداخلة في عمليات الإنتاج والتسهيلات الجمركية خصوصا بعد الجولات المتعددة لمنظمة التجارة العالمية والتطور الهائل في التكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية كما شهد النظام الاقتصادي العالمي تحولات عميقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر و ذلك من خلال إزالة كل العقبات والمعيقات التي تواجه التجارة الدولية التي تعتبر هذه الأخيرة محرك التنمية في الاقتصاديات المعاصرة.

وفي ضوء هذا ارتأينا أن نتطرق لهذا الفصل في المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل للتجارة الدولية، وأهم النظريات المفسرة لها.
- المبحث الثاني: سياسة التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية.
- المبحث الثالث: النظام الجديد للتجارة العالمية.

المبحث الأول: مدخل للتجارة الدولية، وأهم النظريات المفسرة لها

تعتبر التجارة الدولية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول نظرا لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، وسنبرز هذا من خلال الحديث عن مفهوم التجارة الدولية وأهميتها بالإضافة إلى أهم نظريات التجارة الدولية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية وأهميتها

تمثل التجارة الدولية العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما توفره من مكاسب لمختلف الأطراف المتبادلة، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على مفهوم التجارة الدولية، أهميتها وأسباب قيامها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية

يشير هذا المصطلح إلى العمليات التجارية المتبادلة دوليا، أي التبادل الدولي التجاري للبضائع والخدمات[1]، كما يقصد بالتجارة الدولية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل [2].

ويمكن تعريف التجارة الدولية من زاويتين:

المعنى الضيق، ويشمل الصادرات والواردات المنظورة مثل السلع والغير المنظورة مثل الخدمات.

المعنى الواسع ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة.
- الصادرات والواردات الغير منظورة (الخدمات).
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

---

[1] فهمي محمود شكري، **المعجم التجاري والاقتصادي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ،سنة 2009، ص 276.

[2] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، سنة 1996، ص13.

– يفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فالتجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة من دول أخرى تتعامل معها تجاريا أما التجارة الدولية فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التكامل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة.

- الهجرة الدولية عن طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى.

ويعد هذا التعريف الأخير، وبالمفهوم الواسع هو الأنسب لمصطلح التجارة الدولية، خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركات السلع والخدمات، والهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، وحركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات[1].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي[2]:

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، و تربطها مع بعضها البعض.
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.
- تعد مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار[3].
- هناك علاقة بينها وبين التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الخل القومي ومستواه.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

---

[1] سفيان عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العددان 61 – 62، سنة 2013 ،ص 169.

[2] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، سنة 2010 – 2011، ص ص: 26 – 27.

[3] عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2015، ص17.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية

يرجع أسباب قيام التجارة بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وتتمثل أهم هذه الأسباب في:

- عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع[1] .
- اختلاف تكاليف الإنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح.
- رفع مستوى المعيشة [2].
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من بلد لآخر.
- اختلاف الميول والأذواق، الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة [3].

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية

يقوم التبادل الدولي على مبدأ التخصص بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو مجموعة سلع لتتبادل مع غيرها، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم النظريات والأفكار التي ظهرت من أجل الوصول إلى التفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الدولية.

[1] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة 2008، ص10.

[2] شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2010 – 2011، ص 21.

[3] رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، مجلد 5، العدد 17، سنة 2013، ص ص: 124 – 125.

الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية

1. نظرية النفقات المطلقة* عند آدم سميث (1732-1790) :

في عام 1776م نشر آدم سميث** كتابه الشهير ثروة الأمم حيث هاجم فيه النظرة المركنتيلية عن التجارة، ودعا بدلا منها إلى التجارة الحرة باعتبارها أحسن سياسة لأقطار العالم [1]، ويعتمد آدم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظريته وعلى كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة [2]، وقد اعتمد آدم سميث على الفرضيات التالية [3]:

- مقايضة السلع مع بعضها البعض بدلا من استخدام النقود.
- ثبات تكلفة الوحدة مهما بلغ حجم الإنتاج.
- انتقال عناصر الإنتاج بين الصناعات داخل الدولة بسهولة.
- استحالة انتقال عناصر الإنتاج بين البلدان.
- منافسة تامة.
- عمالة كاملة.
- عدم وجود تكاليف النقل أو المواصلات.

* **النفقات المطلقة**: النفقة المطلقة لسلعة ما في دولة هي كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من هذه السلعة في هذه الدولة.

** **آدم سميث**: (1732 – 1790) يعتبر أب الاقتصاد الحديث من أهم مؤلفاته كتاب ثروة الأمم سنة 1776م.

[1] دومنيك سلفاتور، **اقتصاد دولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1993، ص10.

[2] قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000 – 2013)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم، جامعة البويرة، سنة 2013 – 2014، ص7.

[3] أحمد عبد الرحمن أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ الرياض، سنة 2001، ص50.

كما يمكن توضيح نظرية آدم سميث في المثال التالي:

جدول رقم 1: نفقات الإنتاج كل وحدة من القماش والقمح مقدرة بساعات العمل

(وحدة / ساعة عمل)

البلد / السلعة	القماش	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية	160	50
مصر	140	60

مصدر: مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، سنة 2007، ص30.

يتبين من خلال الأرقام أن الولايات المتحدة سوف تتخصص في إنتاج القمح، لأن نفقات إنتاجها فيها أقل من نفقات إنتاجه في مصر، وبالمقابل تتخصص مصر في إنتاج القماش لأن إنتاجه لديها أقل في نفقات إنتاجه في الولايات المتحدة، وتقوم كل دولة منها بتصدير فائض إنتاجها للأخرى[1].

من أهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية [2]:

– أنها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا.

– قد لا تحض بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة، وهذا يعني وفق نظرية آدم سميث أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي، وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع، مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية.

– إن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية، في حين ثمة في الواقع فوارق واختلافات جوهرية بينها.

[1] هويدي عبد الجليل، نفس المرجع السابق، ص 7.

[2] طبني مريم، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية (2002 – 2012)**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2012 -2013، ص 43.

2. نظرية الميزة النسبية (1772– 1832):

لقد أسس ديفيد ريكاردو(**David Ricardo**) * في عام 1817 نظرية الميزة النسبية، إذ بقيت تلك النظرية تشكل الحجة لصالح حرية التجارة الدولية، وهذا ما تضمنته معظم كتب علم الاقتصاد المنهجية[1] .

وينص مبدأ الميزة النسبية على أن كل دولة ستستفيد إذا تخصصت في إنتاج وتصدير السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا (والتي هي أكثر كفاءة نسبيا من الدول الأخرى في إنتاجها) وبعكس ذلك ستستفيد كل دولة إذا ما استوردت السلع التي تنتجها بتكلفة أعلى نسبيا (والتي هي أقل كفاءة نسبيا في إنتاجها من الدول الأخرى) [2]، كما اعتمد على عدة فرضيات أساسية وهي[3]:

- سيادة المنافسة الكاملة.
- تتم التجارة الدولية بين الدول عن طريق المقايضة.
- انعدام كل من تكاليف النقل والرسوم الجمركية.
- سهولة وقابلية انتقال عناصر الإنتاج بين الصناعات المختلفة داخل الدولة الواحدة وصعوبة انتقالها بين الدول.
- يوجد دولتين فقط تنتج كل منهما سلعتين فقط.
- خضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة أي ثبات عوائد السعة وهذا يعني مرونة عرض كبيرة جدا.

لتبسيط الموضوع اعتمد ريكاردو دولتين تتعاملان بسلعتين اثنتين ، واختار أن يقيس تكاليف الإنتاج كلها من زاوية ساعات العمل.

---

* **دافيد ريكاردو**: اقتصادي انجليزي ولد سنة 1772 قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد، وله النظرية المعروفة باسم قانون تناقص الغلة، أهم كتبه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، توفي في سنة 1832.

[1] طه يونس حمادي، **نظريات التجارة الدولية التقليدية (الكلاسيكية) والحديثة والتكتلات الاقتصادية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 39، سنة 2008، ص7.

[2] بول ساموبلسن، ويليام نودهاوس، **الاقتصاد: التجارة الدولية**، ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط2، سنة 2006، ص707.

[3] عادل يوسف عوض، **في الأصول النظرية للتجارة الدولية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، سنة 2013، ص41.

الجدول رقم 2: نفقات إنتاج كل وحدة من النسيج و العصير مقدرة بساعات العمل

(وحدة / ساعة عمل)

السلع / الدولة	انجلترا	البرتغال
النسيج	100	90
العصير	120	80

source : Michel Rainelli **. le commerce international** , la decouverte, paris,7 édition , 2000,p:43

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن: انجلترا تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها 120 وحدة عمل ووحدة واحدة من النسيج ب100 وحدة عمل، وفيما يتعلق بالبرتغال فإنها تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها 80 وحدة عمل، بينما تنتج النسيج بتكلفة 90 وحدة عمل، فحسب أدم سميث أن البرتغال لها ميزة مطلقة على انجلترا في إنتاج السلعتين وبالتالي لا تقوم التجارة بينهما حسبه، ولكن حسب ريكاردو، رغم للبرتغال هذه الميزة المطلقة في كلا السلعتين إلا أنه يمكن للتجارة أن تقوم بينهما وذلك وفق الميزة النسبية بإحدى المفهومين السابقين للنفقة النسبية كما يلي:

– النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في البلدين مختلفين: وفق هذا التحديد تكون التكلفة النسبية لإنتاج العصير في بريطانيا بالنسبة للبرتغال كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في انجلترا / التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في البرتغال.

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج نسيج في انجلترا بالنسبة للبرتغال كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج نسيج في انجلترا / التكلفة المطلقة لإنتاج نسيج في البرتغال.

– النسبة بين تكلفة الإنتاج لسلعتين مختلفتين داخل البلد الواحد: وفق هذا التحديد تكون التكلفة النسبية لإنتاج العصير بالنسبة نسيج في انجلترا كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في انجلترا / التكلفة المطلقة لإنتاج نسيج في انجلترا

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج نسيج بالنسبة للعصير في البرتغال كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج النسيج في البرتغال / التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في البرتغال.

– تكلفة العصير بالنسبة النسيج:

انجلترا: 100/120 = 1.2 : 1 وحدة عصير = 1.2 نسيج

البرتغال: 80/90 = 0.88 : 1 وحدة عصير = 0.88 نسيج

تتمتع البرتغال بميزة نسبية في إنتاج العصير لأن: 0.88 < 1.2

– تكلفة نسيج بالنسبة للعصير:

انجلترا : 120/100 = 0.83 : 1 وحدة نسيج = 0.83 عصير.

البرتغال: 80/90 = 1.125 : 1 وحدة قماش = 1.125 عصير.

تتمتع انجلترا بميزة نسبية في إنتاج القماش لأن: 0.83 < 1.125 .

فالفكرة التي جاء بها ديفيد ريكاردو مفادها أن كل دولة تستفيد من التخصص في إنتاج أي سلعة تكون لها ميزة نسبية مرتفعة عن غيرها، فالبرتغال تنتج العصير وتبادله بالنسيج ب0.88 وحدة أقل مم لو أنتجته ب 1.2 وحدة بالتبادل الداخلي [1].

أهم الانتقادات الموجهة لها هي كالتالي [2]:

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا.
- عدم تحقق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.
- عدم تماثل الأذواق.
- افتراض النظرية حالة السكون في حالها.

وتبقى نظرية ريكاردو رغم الانتقادات تتميز بتحليل سليم ومتماسك في التجارة الدولية بناء على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص.

[1] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاقات الشراكة الاوروميتوسطية،** رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013، ص ص: 21 – 22.

[2] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة (دراسة حالة الجزائر)،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013، ص 33.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل *(1806-1873):

من خلال استعراضنا لنظرية التكاليف النسبية لاحظنا أن ريكاردو قد اكتفى ببيان التبادل التجاري وفقا لمبدأ اختلاف النفقات النسبية، إذ أن النظرية لم تحدد النقطة التي يتم على أساسها التبادل التجاري للبلدين وبالتالي فإن مقدار المكاسب التي يحققها كل بلد لم تحدد من قبل النظرية، وعليه فقد قام جون ستيوارت ميل بسد هذه الثغرة من خلال نظريته المعروفة بنظرية القيم الدولية، التي أوردها في كتابه الاقتصاد السياسي بحيث كان جون ستيوارت ميل خلال الفترة (1806 – 1873) دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية الطلب كل من بلدين في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي، ويقصد بمعدل التبادل الدولي عدد الوحدات من سلعة ما التي يتم تصديرها لقاء الحصول على وحدة واحدة من السلعة المستوردة، وبمعنى آخر هو عبارة عن السعر العالمي بين سلعتين بصيغ المقايضة السلعية [1].

ويرى ميل أنه تتبادل منتجات بلد معين مقابل منتجات بلد آخر بأثمان معينة تسمح لصادراتها بتغطية وارداتها ... الدولة التي تستفيد من التجارة الدولية هي تلك التي يكون فيها الطلب على منتجاتها أكبر من طلبها على المنتجات الأجنبية، ويتضح من هنا أن تقسيم مزايا التبادل الدولي مرهون بالطلب المتبادل ومرونته، فنسب التبادل الفعلية وشروط التبادل الدولي طبقا لهذه النظرية تتحدد وفقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، أو بتعبير متكافئ على الطلب المتبادل، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها، هذا ما أسماه جون ستيوارت ميل " **قانون الطلب المتبادل** " [2].

على العموم تعتبر أراء جون ستيوارت ميل إضافات حقيقية في مجال التجارة الخارجية، والذي كان له الفضل في تقوية النظرية الكلاسيكية، إلا أنها هي الأخرى تعرضت إلى الكثير من الانتقادات وكان أبرزها [3]:

---

* **جون ستيوارت ميل**: اقتصادي بريطاني ولد عام 1806 من مؤلفاته كتاب principles of political economy، توفي سنة 1873.

[1] طبني مريم، نفس المرجع السابق، ص ص: 8 – 9

[2] عربيي مريم، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية (دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، سنة 2013 – 2014، ص8

[3] باريك مراد، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، سنة 2013 – 2014، ص45.

– تعود مكاسب كبيرة من تحرير التجارة إلى صاحب الطلب الأصغر، والمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب، إذ يتحدد معدل التبادل على قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب، بالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل.

– اهتمامات الأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي.

الفرع الثاني: المدرسة النيوكلاسيكية

1. نظرية هيكشر* – أولين ** (1933) B.Ohlin – (1919) R.Heksher :

إن القول بأن التجارة الدولية ناتجة عن الاختلافات الموارد بين الدول تعد واحدة من أهم النظريات في الاقتصاد الدولي، وقد طورت من قبل اثنين من الاقتصاديين السويديين وهما هيكشر Eli Heckscher و برتل أولين Bertil Ohlin وهذه النظرية تسمى عادة بنظرية هيكشر– أولين ونظرا لأن النظرية تؤكد على تفاعل بين النسب التي تتوفر فيها مختلف عناصر الإنتاج في الدول المختلفة والنسب التي تستخدم فيها هذه العناصر في إنتاج مختلف السلع فإنها عادة ما يشار إليها على أنها نظرية نسب العناصر الإنتاجية [1]، فمن جانبها بينت نظرية هيكشر–أولين حول حرية التجارة الدولية أن السبب وراء اختلاف التكاليف النسبية في إنتاج السلع المختلفة بين الدول، يكمن في اختلاف الوفرة النسبية في عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة [2].

يرتكز هذا النموذج على عدة فرضيات وهي[3] :

– وجود دولتين وسلعتين متجانستين وعنصرا إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت ويفترض أن يكون مختلفا نسبيا بين الدول.

---

* **هيكشر**:اقتصادي سويدي تحصل على شهادة دكتوراه من جامعة uppsala سنة 1907م من مؤلفاته أثر التجارة الخارجية على التوزيع سنة 1919م.

__أولين__: درس على يد إيلي هكشر بجامعة lund بستوكهولم يعتبر مؤسس النظرية الحديثة للحركية التجارية تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1977 مناصفة مع مناصفة مع james meade، شغل منصب وزير التجارة خلال الفترة 1944 – 1945.

[1] بول كروغمان، **الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة**، ترجمة محمد بن عبد الله الجراح، محمد بن سليمان البازعي، دار الزهراء، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص 130.

[2] عبد الناصر بوخشيم عز الدين، **تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1973 – 1998)**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، سنة 2003، ص10.

[3] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، سنة 2010، ص 185 – 186.

- المستوى الفني (التكنولوجيا) متماثل في الدولتين ولهما نفس دالة الإنتاج.
- يتصف الإنتاج بثبات عوائد الحجم للسلعتين في كل دولة.
- تختلف السلع فيما بينها من حيث كثافة استخدامها لعوامل الانتاج[1].
- سيادة المنافسة التامة في الدولتين.
- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل الدول الواحدة وعدم القدرة على الانتقال بين الدولتين.
- عدم وجود تكاليف النقل.
- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين دولتين كالتعريفة الجمركية.

وقد اعتدنا على سماع أغلب هذه الفرضيات باستثناء فرضيتين تخصان نموذج هيكشر- أولين تبين أن نشوء وهيكل التجارة وهما الفرضية الأولى المتعلقة باختلاف تركز عوامل الإنتاج بين الدولتين والفرضية الرابعة لمتعلقة باختلاف تركز عوامل الإنتاج لكل سلعة حسب عنصر المتوفر بغض النظر عن الأسعار النسبية للعنصر.

وتتمثل الاستنتاجات الرئيسية للنموذج النيوكلاسيكي حول حرية التجارة، في أن الدول تحقق مكاسب عند دخولها في التجارة الدولية، فيما يزداد الإنتاج العالمي تبعا لذلك، وبالإضافة إلى الاستنتاجات هنالك استنتاجات أخرى، حيث إن الدول سوف تميل إلى تخصص في تلك المنتجات التي يستلزم إنتاجها استخداما كثيفا نسبيا لعناصر الإنتاج المتوفرة لديها بشكل نسبي، كما أنها سوف تعوض الندرة النسبية في الموارد لديها عن طريق استيراد السلع التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا للعنصر الإنتاجي النادر نسبيا، إلا أن زيادة التكاليف المحلية، ومن ثم الأسعار المحلية بشكل يتجاوز الأسعار العالمية، من شانه أن يمنع التخصص الكامل من الظهور.

أما النتيجة الثانية فتتمثل في أنه بتحديد تكنولوجيا إنتاج متطابقة على مستوى العالم، فإن التساوي بين الأسعار النسبية للمنتجات المحلية مع الأسعار النسبية العالمية في إطار حرية التجارة، سوف يؤدي إلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج في كل الدول الداخلة في التجارة الدولية.

إذ أن معدلات الأجور سوف تزداد في الدول التي تتميز بوفرة نسبية في عنصر العمل ،نتيجة للاستخدام المتزايد والمكثف لهذا العنصر الإنتاجي، فيما تنخفض من ناحية أخرى أسعار العنصر الإنتاجي النادر نسبيا بسبب الاستخدام المتناقص له، والناجم عن التركيز على إنتاج السلع التي تحتاج إلى كثافة عمالية نسبية أكبر في

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2015، ص94.

عمليات إنتاجها، والعكس صحيح، مما يؤدي في المطاف الأخير حسب تنبؤات نظرية الوفرة النسبية إلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج على المستوى الدولي[1].

على الرغم من أن هذه النظرية كانت كنتيجة للانتقادات الموجهة للجيل الأول، إلا أنها هي أيضا واجهت عدة انتقادات أهمها [2]:

- استبعاد أثر البحوث والتطوير الذي ينشأ عنهما التقدم التكنولوجي حيث تفترض نظرية هكشر – أولين تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة.
- إستاتيكية نظرية هكشر - أولين لاعتبارها أن دوال الإنتاج دوال خطية متجانسة.
- عدم الأخذ في الاعتبار إنتاج وتبادل السلع والخدمات في ظل أسواق المنافسة الاحتكارية وإهمالها (نظرية O-H) لظاهرة تنوع المنتجات وأثرها في قيام التجارة الخارجية بافتراضها أن إنتاج وتبادل السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة.
- عدم قدرة نظرية هكشر – أولين على تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية في غير السلع الأولية لافتراضها عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول في كثير من الحالات.
- تحول نفقات النقل دون قيام التجارة الخارجية في بعض المنتجات لارتفاع نفقات نقلها، في حين افترضت نظرية هكشر – أولين عدم وجود نفقات نقل بين الدول.

ومن خلال هذا التحليل ظهر مفهوم التخصص الدولي في التجارة الخارجية الذي يعتبر أن لكل دولة خصائص تسمح لها بتحديد ما يمكن إنتاجه من سلع وما يمكن تصديره منها.

[1] عبد الناصر بوخشيم، نفس المرجع السابق، ص ص: 10 – 11.

[2] السيد متولي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص ص 49 – 50.

2. لغز ليونتياف* (1953– 1956):

عمد بعض الاقتصاديين إلى اختبار نظرية هكشر– أولين في وفرة عوامل الإنتاج اختبارا عمليا بتطبيقها على صادرات وواردات دولة معينة ومن أشهر الاختبارات التي جرت على نظرية هيكشر – أولين ما قام به الاقتصادي المعروف والروسي الأصل فاسيلي ليونتياف في عامي 1953 و1956 من دراسة على هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الخارج [1].

ويستنتج ليونتياف من ذلك أن اشتراك أمريكا في تقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على أساس تخصصها في فروع الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال، وينفي الرأي الشائع بأن: الاقتصاد الأمريكي بالمقارنة ببقية دول العالم يتميز بفائض نسبي في رأس المال ونقص نسبي في العمل ثبت أنه خاطئ وفي الحقيقة فإن العكس هو الصحيح [2].

الفرع الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الدولية

1. نموذج الفجوة التكنولوجية M.V.Bosner (1961):

يركز هذا النموذج في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، بمعنى أن الاختلافات

* **واسيلي ليونتياف**: ولد سنة 1906 في مدينة سان بتارسبورغ في روسيا وتخرج من جامعتها عام 1924 وحصل على الدكتوراه في جامعة بون وانتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية واستقر في نيويورك عام 1931 وعمل في العديد من الجمعيات الاقتصادية والرياضية ونتيجة لإسهاماته تمكن من الحصول على جائزة نوبل وتوفي في سنة 1999م.

[1] ميرندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، مصر، سنة 2010.

[2] طبني مريم، نفس المرجع السابق، ص 12.

الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة، ويرجع وجود الميزة النسبية [1] إلى عاملين أساسين هما [2] :

- وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم.
- اكتساب حقوق إنتاج وشراء المخترعات الجديدة.

إضافة إلى أن الفكرة الأساسية لهذا النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية [3].

من خلال هذه النظرية نجد أن هناك تفسيرا جديدا للمزايا النسبية يختلف عن تفسير هكشر – أولين، فتلك المزايا لا ترجع فقط في عوامل الإنتاج ولكن قد ترجع للتفوق التكنولوجي الذي تحوزه بعض الدول وتحتل به موقعا متميزا في التجارة الدولية دون أن تكون بالضرورة تتمتع بوفرة نسبية في عوامل الإنتاج.

2. نظرية دورة حياة المنتج R.Vernon (1960):

تعتبر نظرية دورة حياة المنتوج لصاحبها فيرنر R.Vernon امتدادا لتحليل نظرية الفارق التكنولوجي، إذ تبحث هذه النظرية أسباب الاختراعات وآليات توسيعها على مستوى الدولي.

ويستند فرنر في تحليله لحياة المتوج إلى فكرة الابتكار التكنولوجي في الاختراع ويركز على السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها ويؤلف بين طبيعة السلع –طوال دورتها – وبين التطورات التي تشهدها في التجارة الدولية للتنمية[4].

---

[1] مخلوفي عبد السلام، **أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنولوجيا والقدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق العالمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 22 – 23 أفريل 2003 ص71.

[2] فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] قطاف الويزة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12 – 13.

[4] مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل نظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2005 – 2006، ص9.

وتمر المنتجات الصناعية خاصة تلك التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة حسب هذا التحليل بثلاث مراحل وهي [1] :

– **مرحلة المنتج الجديد**: وتتم هذه المرحلة في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة صناعية كبرى، ذات مستوى دخول مرتفعة وتكنولوجيا عالية، ويقتصر الإنتاج في هذه المرحلة على السوق المحلي كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة.

– **مرحلة الانتشار**: يزداد انتشار المنتج تدريجيا وتنخفض تكلفته بفعل وفرات الحجم ويتطور الطلب على المنتج من خارج الولايات المتحدة، وخاصة من الدول الصناعية لتنتقل تقنيات إنتاجه وتصبح هي الأخرى مصنعة له مؤدية بذلك إلى تخفيض الصادرات الأمريكية.

– **مرحلة المنتج النمطي**: وفي هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة في أسواق الدول الصناعية ومعروفا بالكامل، عندها يبدأ التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية وذلك بسبب الانخفاض في مستويات الأجور فيها.

[1] هويدي عبد الجليل، نفس المرجع السابق، ص ص: 11 – 12.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

لكل دولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج، وتعبر عن ذلك بمجموعة من القواعد والإجراءات التي تساهم في تحقيق أهداف معينة، كما يأتي هذا في عالم يكاد أن يكون شبه قرية صغيرة، سنتطرق في هذا المبحث إلى السياسة التجارية والعولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية، أهدافها، أنواعها وحججها.

يتعرض نشاط التجارة الدولية في البلدان المختلفة لتشريعات ولوائح رسمية من طرف الدولة من أجل تنظيم التجارة الخارجية من جهة، وتحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية فينصرف مفهوم السياسة الاقتصادية أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف مسطرة، ومفهوم السياسة التجارية لا يختلف عنها.

تعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة [1]، وعادة يكون الهدف المنشود هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى مثل: التوظيف التام، استقرار أسعار الصرف [2].

كما يمكن أن نقول أنها مجموعة من التنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية ولهذه السياسة أهداف محددة وأدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف [3].

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

من بين أهداف التي تسعى السياسة التجارية الدولية تحقيقها ما يلي:

[1] فيروز سلطاني، نفس المرجع السابق، ص 53.

[2] Maurice bye **, relation économique internationale**, Dalloz , paris, 1971, p: 341.

[3] أحمد عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 50.

1. **أهداف اقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

– **تحقيق موارد الخزينة العامة للدولة:** إن الحصول على موارد الخزينة العامة لتمويل الإنفاق العام يمثل أحد أهداف السياسة التجارية وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد من هذا الطريق أكثر فعالية وقبولا في نظر الشعب لأنها تحقق إيراد على حساب المنتجين الأجانب ليستخدم في تحقيق المصلحة العامة

– **تحقيق توازن ميزان المدفوعات:** إن القوى التلقائية لا تكفي في أحيان كثيرة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، لذلك فإن كثير من الدول، خاصة النامية منها، قد تجد نفسها مضطرة لاتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة باستعادة التوازن وبالتحديد في حالات العجز[1].

– **حماية الصناعات الناشئة:**لا تستطيع الصناعات الناشئة في الدول النامية على النمو والازدهار في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة للدول الكبرى، لذا فإن تقييد الواردات القادمة في الدول المتقدمة أصبح أمرا ضروريا لحماية الصناعات الناشئة في الدول النامية من المنافسة الأجنبية حتى تنمو وتكتسب خبرات جديدة.

– **حماية الاقتصاد القومي من الإغراق:** تتبع بعض الشركات الأجنبية المحتكرة في بيع منتجاتها سياسة الإغراق والذي يقصد به بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية [2].

2. الأهداف الاجتماعية والإستراتجية[3]:

وتتمثل الأهداف الاجتماعية للسياسة التجارية الدولية فيما يلي:

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.

– إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

[1] عبد الرحمن روابح، نفس المرجع السلبق، ص 132.

[2] هويدي عبد الجليل، نفس المرجع السابق، ص 13.

[3] عبد الرحمن روابح، نفس المرجع السلبق، ص134.

– العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع الاستيراد بعض السلع أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر... وغيرها.

أما الأهداف الإستراتجية للسياسة التجارية فيقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الإستراتجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة.

الفرع الثالث: أنواع السياسة التجارية وحججها

تتمثل أنواع السياسة التجارية فيما يلي:

1. سياسة حماية:

1.1. مفهومها: يقصد بها تلك المجموعة من الوسائل المستعملة بغية حماية اقتصاد بلد ما وبطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة [1].

2.1. حجج حماية التجارة : تتمثل فيما يلي [2]:

– حماية الصناعة الناشئة: تعتبر هذه الحجة من أقدم الحجج لتقرير الحماية وتقييد التجارة الدولية، تفرض الحماية للصناعات الناشئة على أساس أن نفقة الإنتاج الحدية للسلعة التي تنتجها هذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا في البداية، فهي لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بسبب الظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى.

– توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي: يمكن للدولة أن تستفيد من الحماية التجارية لتحقيق التوازن في ميزان التجاري، وبالتالي توازن المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي.

[1] عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012، ص12.

[2] فيروز سلطاني، نفس المرجع السابق، ص ص: 56 – 59.

– **تضعف المراكز الاحتكارية في الأسواق الدولية:** لأنها تشيع في هذه الأسواق درجة عالية من المنافسة بينما أن الاستمرار في تقييد التجارة يحمي القوى الاحتكارية ويضيع فرصة الاستفادة من المزايا النسبية للدول المختلفة المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء[1].

– **جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** يكمن الغرض من الحماية إلى إغراء رؤوس أموال الأجنبية لدخول الدولة قصد الاستثمار المباشر تجنبا لعبء الرسوم الجمركية المفروضة، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة محلية يعتمد في إنتاجها على رأس مال الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويزيد الإنفاق الكلي بزيادة التشغيل.

– **حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق:** الإغراق هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الأجنبية، وبيع تلك السلع في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة ، تغطي تلك الخسارة المحققة في الأسواق الخارجية، لذلك هو وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية على حساب المنتجين سواء المحليين أو الأجنبيين.

– **دعم الأمن القومي:** هناك منتجات معينة ذات أهمية إستراتجية لدعم الأمن القومي والقوة العسكرية كمعدات الدفاع أو الغذاء.

2. سياسة الحرية :

1.2. مفهومها:وتعرف على أنها جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم التدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات والصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا [2] .

2.2. حجج حرية التجارة: تتمثل مجمل الحجج فيما يلي [3]:

– تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في الإنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها مميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز نسبيا و بتكلفة أقل ممال لو قامت بإنتاجها محليا.

[1] هشام محمود الإقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 2009، ص388.

[2] رنان مختار،**علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل**، منشورات دار الأمل، تيزي وزو، ط1، سنة 2011، ص17.

[3] بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2011 – 2012، ص 45.

– تشجيع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.

– تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.

– تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج للسلع المكثفة للعنصر النادر.

– تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية

تمثل أدوات السياسة التجارية كل الوسائل التي يمكن أن تؤثر بها الدولة على تجارتها الخارجية، ومن أهم أدوات السياسة التجارية ما يلي:

الفرع الأول: الوسائل السعرية

تؤثر هذه الوسائل في التيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات والواردات، ويمكن التمييز في شأن هذه الوسائل بين كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق وسعر الصرف.

1– الرسوم الجمركية: وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية (واردات أو صادرات)، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم "التعريفة الجمركية " وهناك نوعين من التعريفات الجمركية:

- **رسوم القيمة:** تفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج.
- **رسوم نوعية:** تفرض كمبلغ محدد من نقود على كل وحدة من المنتج[1].

2– إعانات التصدير: وتعني إعانات التصدير تقديم مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير إذ يؤدي الدعم الحكومي للمصدرين إلى تمكينه من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة تسبيا مما يزيد من قدرة تلك المنتجات على المنافسة، وتلجأ

[1] زرمي نعيمة، نفس المرجع السابق، ص42.

الحكومة إلى سياسة دعم الصادرات ليس لتقوية مراكز الصناعات الوطنية ومدها بأسباب البقاء والتطور فحسب بل لخدمة أغراض اقتصادية متعددة، من ذلك تخفيض العجز في ميزان التجاري وتأمين مصادر الصرف الأجنبي إضافة إلى ذلك، أن هذه الصناعات المخصصة للتصدير تفتح فرص عمل لعدد من الأفراد القوة العاملة ومنه القضاء على البطالة [1].

3- الإغراق: يعرف الإغراق بأنه حالة من التمييز في تسعير منتج ما وذلك عندما يتم بيع ذلك المنتج في السوق بلد مستورد بسعر يقل عن السعر في سوق بلد مصدر[2] ، وتطبق سياسة الإغراق بشكل واسع من قبل الشركات الدولية النشاط بغرض زيادة الصادرات، والحد من قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة في السوق الدولية [3].

4- الرقابة على الصرف الأجنبي: تعتبر الرقابة على الصرف كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية، ويقصد بها احتكار الدولة للعملات الأجنبية(بيع وشراء العملات الأجنبية محتكر من قبل الدولة) وبالتالي تضع قيودا تنظم التعامل في العملات الأجنبية، وبالتالي فالدولة هي الجهة الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي ولا يجوز للأفراد والمؤسسات بيع أو شراء الصرف الأجنبي إلا من البنك الأجنبي.

فوجود الرقابة على الصرف الأجنبي يعني عدم وجود سوق حرة وبالتالي يصبح سعر الصرف ثابت ويتم تطبيقه على جميع المعاملات الخارجية.

وتهدف عملية الرقابة على الصرف تحقيق العديد من الأغراض من بينها منع خروج رؤوس أموال من الدولة، والحد من الواردات غير ضرورية والتخفيف من العبء المالي الواقع على الدولة [4].

---

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة عمان، الأردن، ط1، سنة 2007، ص ص: 166 – 167.

[2] سلمان عثمان، **مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 28، العدد 2، سنة 2006، ص 84 .

[3] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2011، ص126.

[4] زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر سابقا، سنة 2005 – 2006، ص ص: 161 – 162.

الفرع الثاني: الوسائل الكمية

1- نظام الحصص: هو تقييد كمي للتجارة الخارجية، تقوم من خلاله الدولة بتوزيع رخص الاستيراد على المستوردين تحدد بموجبها الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها، وتمنع استيراد مادون ذلك [1].

2- تراخيص الاستيراد: ونعني بها أنه لا يمكن الاستيراد إلا بموافقة الدولة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، كما يحق لحاملها أن يستورد السلع التي تحدد كميتها على أساس نصيب المستورد من واردات نفس السلعة في فترة ماضية، والغرض من نظام رخص الاستيراد منع الاندفاع إلى الواردات خصوصا إذا كانت سلع ترفيهية مع محدودية كمية العملات الأجنبية التي بحوزة الدولة بالإضافة إلى محاولة المحافظة على التوازن بين الصادرات والواردات وخلق نوع من المساواة بين المستوردين [2].

الفرع الثالث: الأساليب التنظيمية

1- المعاهدات التجارية: يمكن تعريف المعاهدة التجارية على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والحد من الازدواج الضريبي، غير أن المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية وهي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية [3].

2- التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية [4].

---

[1] عائشة خلوفي، نفس المرجع السابق، ص38.

[2] قطاف ألويزة، نفس المرجع السابق، ص25.

[3] وليد الحفاف، **إصلاحات إزالة القيود الغير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، سنة 2009، ص51.

[4] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ط1، سنة 2004، ص 308.

المطلب الثالث: العولمة الاقتصادية

في ضوء التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية وخاصة تلك التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين الماضي، حيث تحول الاقتصاد العالمي بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وفي ضوء ذلك برز مصطلح العولمة الاقتصادية كمفهوم جديد وتحولا اقتصاديا عالميا لا يزال يثير جدلا واسع النطاق.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص العولمة الاقتصادية

إن بحث موضوع العولمة من الأمور الصعبة المعقدة فتعاريفها مختلفة ومجالاتها كثيرة وغير محددة وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مختلف التعاريف الخاصة بالعولمة وأهم خصائصها.

1. مفهوم العولمة الاقتصادية

1.1. تعريف اللغوي

إن الخوض في المسائل الفلسفية يقتضي البدء بتحديد المصطلح، وفي هذا المعنى بقول فولتير إذا أردت أن تتحدث معي فعليك أن تحدد مصطلحك.

تجمع المراجع على أن مفهوم" **العولمة** "mondialisation/globalization" حديث الظهور جدا، في جميع اللغات، ولا ترجع بداية استعماله إلى أبعد من الثمانينات من هذا القرن.

ومن تعريفات العولمة أنها:

في دلالتها اللغوية تعني جعل الشيء عالميا، بما يعني ذلك جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة وهذا المعنى هو الذي حدده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة " globalisation" في الانجليزية والألمانية، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح " mondialisation" [1].

[1] عصماني صفيان، مساتلة سفيان **نظرة استشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كيلانية**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، بدون عدد، جوان سنة 2013، ص141.

2.1. التعريف الاصطلاحي

يمكن رصد الكثير من التعاريف الخاصة بالعولمة الاقتصادية نذكر منها:

– **تعريف صندوق النقد الدولي:** وتعني تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار تكنولوجيتهم [1].

– **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:** وتعني كلمة العولمة زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، وأن العوامل التي ساعدت على انتشار العولمة وحفزها هو التقدم في النقل والاتصالات، وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلى والدولي [2].

2. خصائص العولمة الاقتصادية

هناك عدد من خصائص الرئيسية التي تميز العولمة الاقتصادية عن غيرها من المفاهيم ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2. تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم: تتسم العولمة بتزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين الدول فقد ساعدت اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس أموال الدولية مع وجود الثروة التكنولوجية وثورة المعلومات بمختلف اتجاهاتها على إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات ومن ثم قيام شبكة جديدة من العلاقات والروابط التجارية والمالية مما أدى إلى تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادل وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي والذي يتم بمقتضاه توزيع العمليات الإنتاجية وبخاصة الصناعية بين أكثر من دولة واحدة .

2.2. إضعاف سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية: حيث تؤدي العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية للدولة في مجال السياسة النقدية والمالية حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين الرقابة على الأسواق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق دون إعطاء أهمية كبيرة لإيجاد وسائل رقابية جديدة وهكذا فقد تم

[1] عزوز عائشة، **الأسواق المالية العربية في ظل العولمة المالية**، حوليات جامعة الجزائر، العدد 21، جوان 2012، ص160.

[2] حامد نور الدين، **العولمة والمنظمات الغير الحكومية**، مجلة البحوث والدراسات، جامعة بسكرة، الجزائر، عدد 5، جويلية 2007، ص127 .

إعادة تنظيم عمل الحكومة وفقا للخطوط العامة التي تحددها المنظمات الدولية سعيا وراء اكتساب ثقة الأسواق العالمية وذلك على حساب إضعاف سلطة الدولة وشرعيتها [1] .

3.2. سيادة آلية السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية: يلاحظ إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آلية السوق واقترانها بالديمقراطية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية، من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي على أن يتم في أقل وقت ممكن، إلا أن هذه السيادة التنافسية وسيادة آلية السوق غير حقيقية وتخضع إلى السيطرة وهيمنة الدول الكبرى، التي تستعملها لخدمة مصالحها.

4.2. **تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:** إن من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في غدارة وتعميق العولمة وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتلاشي المنظمات الاقتصادية التابعة وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة في الأول من جانفي 1995 وانضمام معظم الدول إليها ومن ثم اكتمال الرأس الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الذي يدار من خلال تطبيق مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية التي تؤثر في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم وهذه المؤسسات هي:

- **صندوق النقد الدولي:** والذي يشير إلى المكون النقدي للنظام الاقتصادي العالمي أو هو المسئول عن السياسات إدارة النظام النقدي الدولي.
- **البنك العالمي للإنشاء والتعمير:** والذي يشير إلى المكون المالي للنظام الاقتصادي العالمي وهو المسئول عن السياسات إدارة النظام المالي الدولي.
- **المنظمة العالمية للتجارة:** وتشير إلى المكون التجاري في النظام الاقتصادي العالمي وهي مسؤولة عن إدارة النظام التجاري العالمي.

5.2. وجود أنماط جديدة من التقسيم العمل الدولي: حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي حيث لم يعد في مقدور دولة واحدة مهما تعاظمت قدراتها الذاتية أن تستقل بمفردها بإنتاج سلعة ما وإنما أصبح من الشائع في الوقت الحاضر أن يتم إنتاج مكونات السلعة الواحدة في أكثر من دولة بحيث تتخصص كل منها في صناعة أحد هذه المكونات فقط مما أدى إلى اختفاء الأنماط التقليدية لتقسيم العمل التي كانت تتمثل

[1] حامد نور الدين، نفس المرجع السابق، ص 128.

في تخصص بعض الدول في الإنتاج الصناعي وتخصص دول أخرى في إنتاج المواد الخام والسلع الأولية وغيرها وهذا ماجعل من الممكن أمام الكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمة في الكثير من المنتجات كالصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيماوية ولعل تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا شاهدة على ذلك[1].

الفرع الثاني: أسباب ومراحل العولمة الاقتصادية

بعد تطرقنا في الفرع الأول إلى تعريف العولمة وخصائصها سنحاول في هذا المطلب أن نتعرف إلى الأسباب ومراحل العولمة الاقتصادية.

1. أسباب العولمة

تبلور ظهور العولمة الاقتصادية لأسباب عديدة تتمثل كالتالي [2]:

- انهيار بعض أسوار كالإتحاد السوفيتي سابقا، التي كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة ،مما جعل هذا التيار يكتسح مناطق مهمة من العالم، كانت معزولة عنه، ومن ثم انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم.
- الزيادة الكبيرة في درجة التنوع السلع والخدمات التي تتبادلها الأمم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد لآخر
- التطور الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات وفي مقدمتها الانترنيت والقنوات الفضائية.
- نمو التجارة العالمية بمعدلات كبيرة، نتيجة لتحرير تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

2. مراحل العولمة الاقتصادية

يمكن القول أن العولمة الاقتصادية مرت بخمس مراحل وهي كالتالي:

1.2. المرحلة الجنينية: امتدت مابين القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر[1]، إذ شهدت نمو المجتمعات القومية وتعميق الأفكار بالفرد والإنسانية وتخفيف حدة النظام الساند في العصور الوسطى وسادت

[1] رشام كهينة، **واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، سنة 2008 –2009، ص ص: 8- 9.

[2] يوسف حسن يوسف، **نظم العولمة وأثرها على الاقتصاد الدولي الحر**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، سنة 2011، ص ص: 27 – 29.

نظرية مركزية للعالم، إذ بدأت في هذه المرحلة ولادة الرأسمالية التجارية من خلال تحفيز الاكتشافات الجغرافية وما أعقبها من نمو التجارة على حساب الإقطاع.

2.2. مرحلة النشوء: استمرت في أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى عام 1870، إذ حدث تحول في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة المتعلقة بالمفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، فأتسع نطاق الاتفاقيات الدولية، ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول.

3.2.مرحلة الانطلاق: وتعتبر نهاية المرحلة الثانية وبداية المرحلة الثالثة حيث بدأت عام 1870 واستمرت إلى غاية العشرينيات من القرن العشرين، وفيها ظهرت مفاهيم كونية مثل خط التطور الصحيح والمجتمع القومي المقبول، كما نشأت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية، وتم في هذه المرحلة إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية حقوق الإنسان ومحاولة تطبيقها، كما حدث تطور كبير في عدد وسرعة الأشكال الكونية بالاتصال ونشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم[2].

4.2. مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: استمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات، حيث شهدت خلافات وحروب فكرية حول المفاهيم والمصطلحات الناشئة والمتعلقة بعملية العولمة، حيث بدأت مع مرحلة الانطلاق، كما شهدت هذه الفترة صراعات كونية حول أشكال وصور الحياة المختلفة، وفيها تم التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها استعمال القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة [3].

5.2. مرحلة عدم اليقين: وهي المرحلة التي تم إدماج العالم الثالث وتعمقت القيم ما بعد المادية، وانتهت فيها الحرب الباردة وازدادت المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتعددت الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة وظهرت

---

[1] فوز نايف عمر ريحان، **العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990 – 1996**، رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، سنة 2008، ص 13.

[2] رباح جميل الخطيب، **أثر النظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية في أداء القطاعات اقتصادية رئيسية للاقتصاد المصري لمدة 1980 – 2010)**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 36، العدد 115، سنة 2014، ص203.

[3] مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي، **العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 1، سنة 2002، ص 38.

حركة الحقوق المدنية وأصبح النظام الدولي أكثر سهولة، وازداد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية وتم نظام الإعلام الكوني [1].

الفرع الثالث: أشكال العولمة الاقتصادية

هناك شكلين رئيسيين للعولمة الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

1. عولمة الإنتاج: تمثل اتجاه من قبل المشروعات الفردية لنشر أجزاء من عملياتها الإنتاجية إلى مواقع مختلفة للاستفادة من فروقات التكاليف وجودة عناصر الإنتاج [2].

ويلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية، مثل التي حدثت على الصعيد النقدي والمالي وتتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، ويرى الدكتور كامل عمران أن التوسع الرأسمالي العالمي أدى على امتداد المراحل التاريخية إلى الهيمنة الرأسمالية على عمليات التبادل والتوزيع الدولي، ومن ثم على الأسواق والتجارة الدولية، أما العولمة فهي شيء آخر، إذ أنها تمثل بداية مرحلة عولمة قوى الإنتاج، فالعولمة تهدف إلى نقل الإنتاج الرأسمالي إلى مجتمعات الأطراف بعد أن كانت حكرا على مجتمعات المركز.

تتحدد عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين اثنين هما:

1.1. الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية: حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة في تسعينيات القرن الماضي، إذ بلغ نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج الإجمالي العالمي، فعلى سبيل المثال زاد معدل نمو التجار العالمية حولي 9 % عام 1995 بينما زاد الناتج المحلي العالمي بنسبة 5 % فقط وكانت شركات المتعددة الجنسيات وراء هذا التزايد[3].

---

[1] بوكساني رشيد، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005 – 2006، ص127.

[2] توفيق خليل أبو أصبع، **موسوعة الطريق إلى المصطلحات التجارة الدولية**، مطبعة نرجس التجارية، الرياض، ط1، سنة 2008، ص ص: 172 – 173.

[3] الجوزي جميلة، **العولمة الاقتصادية تحدياتها والمخاطر التي تهدد مستقبلها**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد1، سنة 2010، ص40.

2.1. الاتجاه الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر: إن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بشكل سريع وبمعدل اكبر من نمو التجارة العالمية، حيث كان معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يصل في المتوسط إلى حوالي 12 % خلال تسعينات القرن الماضي، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة، والتي تعمل بدورها على تكوين المزيد من التحالفات الإستراتجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق[1].

2. العولمة المالية:

1.2.مفهوم العولمة المالية: لقد تعددت مفاهيم وتعاريف العولمة المالية فهناك من يرى بأنها تمثل الاهتمام بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، حيث يرى " Alonso.G " بأنها الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية "، إلا أن العديد من المفكرين يرون بأن العولمة المالية تتجلى في حركة رؤوس الأموال في أرجاء المعمورة وازدياد هذه الحركة بشكل كثيف خلال الآخرين من القرن العشرين [2].

تعتبر العولمة المالية ظاهرة تشير إلى ظهور سوق موحد للمعلومات من خلال رفع الرقابة على الصرف وتجانس الخدمات المالية، أي أنها تمثل الارتباط أو الاتصال المتبادل بين مختلف الأسواق المالية بفضل تقنيات الإعلام الآلي، وهو ما يسمح متحركات الآنية لرؤوس أموال، بالتالي فهي تشير إلى ظهور سوق موحدة لرؤوس أموال على الصعيد العالمي ومن ثم يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن توظف أو تقترض أموال دون حدود [3].

2.2. أسباب العولمة المالية

[1] رسول حميد،**العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2007 – 2009، ص ص: 17 – 18.

[2] رايس مبروك، رايس عبد الحق ،**انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي خلال الأزمة المالية العالمية (الأسباب، النتائج والحلول)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، جامعة الطارف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يوم 23 – 24 نوفمبر2014، ص3.

[3] خالد عيجولي، **سياسات الاقتصادية في ظل العولمة الأسواق المالية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 8، مارس 2014، ص34.

– **نمو وتطور الرأسمالية المالية**: لقد شكل التنامي في رأس المال المستخدم في الخدمات المصرفية وغير مصرفية عجلة دفع قوية لمسيرة العولمة المالية حيث تعدت الأرباح المتعلقة بالاستثمار في الأصول المالية عن معدلات الربح المحققة في قطاعات الإنتاج الحقيقي.

– **عجز الأسواق المحلية عن استيعاب الفوائض المالية**:عرفت تدفقات رؤوس أموال الدولية موجة عارمة، بعد أن عجزت الأسواق المحلية عن استيعاب المدخرات والفوائض المالية وذلك بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات أرباح عالية وعلى الرغم من قدم ظاهرة الاستثمار الأجنبي،فإن الجديد هو تعاظم حجم هذه الاستثمارات وتنوع الأدوات المالية المستخدمة والاستقلال النسبي لتحركات رؤوس الأموال بعيدا عن حركة التجارة الدولية.

– **التقدم التكنولوجي**: لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجالات الاتصالات والمعلومات في زيادة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق المحلية المختلفة المالية إضافة إلى انخفاض تكلفة الاتصالات السلكية ولاسلكية.

– **ظهور الاختراعات المالية**:ارتبط ظهور العولمة المالية ببروز عدد هائل من الأدوات المالية الجديدة التي تستقطب العديد من المستثمرين وذلك إلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق العالمية (أسهم وسندات) [1].

[1] شنايق صباح، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة المالية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والمداخل المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، يوم 5 – 6 ماي 2009، ص8.

المبحث الثالث: النظام الجديد للتجارة العالمية

لقد أرست المنظمة العالمية للتجارة ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT أسس ودعائم النظام الجديد للتجارة العالمية، حيث استهدفت تحريرها من القيود المفروضة عليها، سواء قيود كمية أو غير كمية.

وللإلمام بكل الجوانب المتعلقة ب GATT وOMC سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة ألغات، تعريفها، أهداف، الوظائف، مبادئ وجولات التفاوض بالإضافة إلى تعريف المنظمة العالمية للتجارة، أهدافها، مهامها، اتفاقياتها، الهيكل التنظيمي والفرق بين GATT وOMC .

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GATT)

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ التفكير مجددا في تحرير العلاقات التجارية الدولية أين كانت العديد من المجهودات والمحاولات التي توجت في الأخير بالتوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية .

الفرع الأول: نشأة ألغات

كان مطلع سنة 1946م نقطة البداية لنشأة ألغات حيث المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة قرارا بعقد مؤتمر دولي لبحث تشكيلات التجارة الدولية، وفي عاصمة بريطانيا عقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في أكتوبر من عام 1946م أما الدورة الثانية لهذه اللجنة فقد عقدت في جنيف في شهر أفريل إلى أكتوبر من عام 1947م وانتهت إلى إنشاء منظمة دولية للتجارة.

وقد أسفرت هذه المفاوضات عن مولد ما يعرف باتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) والتي أبرمت في 1947م وبدأ العمل بها ابتداء من عام 1948م وكان عدد الدول التي وافقت عليها في البداية 23 دولة من بينها: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إنجلترا، هذه الاتفاقية التي حل محلها الآن منظمة التجارة الدولية [1].

دعت الدول النامية في بداية الستينات إلى عقد مؤتمر دولي للتجارة والتنمية نظرا لأن هدف الجات اقتصر على تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة الحواجز الجمركية والغير الجمركية دون معالجة مشاكل التنمية في الدول

[1] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، سنة 2008، ص ص: 233 – 234.

النامية مما دعا الجات إلى مواءمة أحكامها لتضع في عين الاعتبار مشاكل الدول النامية وفي عام 19 تم إضافة فصل رابع إلى اتفاقية بعنوان التجارة والتنمية [1].

الفرع الثاني: تعريف ألغات

الجات هي اختصار الشائع للعبارة الانجليزية GATT التي تعني "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" generale Agreement on Tariffs and Trade [2].

ومن المنظور الاقتصادي، فهي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية والتي يطلق عليها القيود غير التعريفية، وبالتالي فإن ألغات كانت ولازالت تمثل محاولة من الدول الأعضاء للعودة إلى سياسات حرية التجارة الدولية، ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك للنمو.

أما من منظور القانوني تعتبر ألغات معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت تقبل الانضمام إليها والتي كانت 23 دولة عند توقيع عليها عام 1947 ووصلت في أوائل 1994 عند انتهاء العمل بسكرتارية ألغات مع التوقيع على إنشاء منظمة التجارة العالمية OMC بدلا منها بمراكش بالمغرب[3].

الفرع الثالث: مبادئ ألغات

تتكون الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT في الأصل من 38 مادة تم فيها طرح المبادئ الأساسية لتحرير المبادلات وخلق منافسة شرعية بين الأمم ومن أهم هذه المبادئ:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: توجب المادة الأولى من اتفاقية ألغات ضرورة منح كل الأطراف التعاقد فورا وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي دولة أخرى سواء كانت متعاقدة أو غير متعاقدة دون الحاجة إلى اتفاق جديد ودون مطالبة، وهذا معناه أن أي ميزة أو معاملة تفضيلية تمنحها دولة منضمة للاتفاقية

[1] مجدي محمود محب حافظ، **الموسوعة الجمركية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2005، ص641.

[2] حشماوي محمد، الاتجاهات **الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص122.

[3] بن عيسى شافية، **آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2010 – 2011، ص5.

إلى أي دولة أخرى يستفيد منها باقي الدول الموقعة على الاتفاقية الجات والهدف من هذا المبدأ تحقيق المساواة في المعاملة بين كل دولة حيث تتساوى جميعها أمام ظروف المنافسة الدولية [1].

2- مبدأ المعاملة الوطنية: ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطي للسلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة لها والمنتجة محليا فيما تتعلق بالضرائب والرسوم وغيرها [2].

3- حماية الصناعة المحلية: عن طريق التعريفات الجمركية فقط عند المستويات المنخفضة والسعي لحظر استخدام القيود الكمية وهو ما يعني السعي لجعل السياسة التجارية شفافة [3].

4- مبدأ عدم ممارسة الإغراق: وهو قيام الدولة بتصدير منتج بسعر يقل عن قيمته المعتادة أقل من سعر بيعها المحلي أو أقل من تكاليف إنتاجها [4].

الفرع الرابع: جولة أورغواي

أنشأ الإعلان الذي اعتمد في سنة 1986 في بونتاديل أستا بأوروغواي برنامجا من عدة أجزاء يشتمل على المبادئ العامة والتجميد والتخفيض وتجارة السلع والخدمات وانتهت المفاوضات في 1993، واعتمدت نتائجها رسميا من جانب الدول المشتركة في جولة أورغواي في مدينة مراكش بالمغرب في 1994 ودخلت اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في 1995[5]، وهي أشمل المفاوضات التجارية متعدد الأطراف في التاريخ، وفي هذا السياق قبلت البلدان النامية والمتقدمة نسبيا الالتزامات التي يمليها الانفتاح التجاري في مقابل حرية أكبر في دخول

---

[1] محمد محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2003، ص ص: 15 – 16.

[2] OCDE , **intégration des pays en développement dans le système commercial international** , paris , 1992 , pp : 33-34 .

[3] زعباط عبد الحميد، **المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد3، سنة 2004، ص60.

[4] نغم حسين نعمة، **سياسة الإغراق وسبل دعم وحماية الإنتاج المحلي، تطبيقات مختارة مع التركيز على العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 7، العدد 3، سنة 2014، ص5.

[5] نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي، **جولة أروغواي وانعكاساتها على الاقتصادات العربية**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد6، العدد 17، سنة 2010، ص150.

أسواق البلدان الصناعية، بينما وافقت البلدان النامية الأفقر على إتباع منهج متدرج في اعتماد نفس القواعد غير التمييزية التي تطبقها البلدان التجارية الكبرى [1] .

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة (WTO)

يعتبر إنشاء المنظمة العالمية للتجارة حدثا بارزا في مسيرة العلاقات التجارية الدولية، باعتبار أن هذه المؤسسة تمثل الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأداة والآلية الجديدة لتعميق العولمة وتحرير التجارة الدولية بين الأقطار والأقاليم الجغرافية المختلفة في العالم.

الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر مؤسسة دولية مستقلة من ناحيتين المالية والإدارية وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة،كباقي المنظمات الدولية الأخرى مثل الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي [2]، وتمثل المنظمة العالمية للتجارة الإطار التنظيمي والمؤسسي، الذي يحتوي على جميع الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي، ويشمل اختصاص المنظمة الإشراف على تجارة السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتهم التجارية، وبالفعل تضمنت نتائج جولة أوروغواي، إنشاء منظمة التجارة العالمية مع بداية عام 1995 وقد أكد تصريح مراكش 15 أفريل 1994 على أن نتائج جولة أوروغواي ستدعم الاقتصاد العالمي، وتضمن ارتفاعا كبيرا في حجم المبادلات والاستثمار والتشغيل والمداخيل عبر العالم أجمع، وعليه يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية (OMC) هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية [3].

---

[1] أسيميناكامينيس، **إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، مجلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 37، سنة 2006، ص4.

[2] عبود زرقين، توايتية الطاهر، **آثار وانعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 10، سنة 2013، ص149.

[3] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2003 – 2004، ص ص: 106 – 107.

الفرع الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خلال جولة أوروغواي، والتي تهدف من ورائها إلى [1]:

1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: ويتم ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى أو ناد من أجل البحث في شتى الأمور التجارية، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات دائمة، خاصة وأن المؤتمر الوزاري يجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

2- تحقيق التنمية: تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول، وخاصة الدول النامية التي تزيد نسبة عدد أعضائها في المنظمة عن 75 % من مجموع الدول الأعضاء، بحيث المنظمة تمنح لهذه الدول معاملة تفضيلية خاصة، فتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها، وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية [2].

3- حل المنازعات بين الدول الأعضاء: لم تكن ألغات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أوروغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

4- إيجاد آلية تواصل بين دول الأعضاء: تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية.

---

[1] بن عيسى شافية، نفس المرجع السابق، ص27.

[2] ليث محمود حسن خطاطبه، **قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأردن والدول العربية**، الجامعة الأردنية، سنة 2011، ص6.

الفرع الرابع: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تلخيص مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية[1]:

1- عدم التمييز في المعاملات التجارية: حيث تتعهد الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا، سواء يتعلق الأمر بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات خاصة أخرى.

2- مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية: إذا اقتضت الضرورة يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق لتعريفة الجمركية، وليس بإجراءات تقييدية أخرى كالقيود الكمية.

3- مبدأ إعطاء امتيازات للدول النامية: وذلك لزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية، وتحفيز سعيها للوصول إلى الأسواق العالمية.

4- مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية: تعمل المنظمة على حل المشاكل عن طريق المفاوضات التجارية وذلك لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.

5- مبدأ الشفافية: ويقصد به اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة، سواء تعلق الأمر باقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.

6- مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية: لا يتم فرض رسوم جمركية مرتفعة تضر بالدول الأعضاء.

الفرع الخامس: الهيكل التنظيمي للمنظمة

يتضمن هذا الهيكل الأجهزة العامة تشمل اختصاصاتها جميع الاتفاقيات، وأجهزة متخصصة تتكفل بتنظيم مجال معين من مجالات التجارة الدولية:

[1] الجوزي جميلة، **ميزان مدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد11، سنة 2012، ص227.

1. الأجهزة العامة: وهي تلك الأجهزة التي نصت عليها اتفاقية مراكش وتشمل المؤتمر الوزاري، المجلس العام، الأمانة، جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة سياسات التجارة[1] .

شكل رقم 2 : هيكل المنظمة العالمية للتجارة

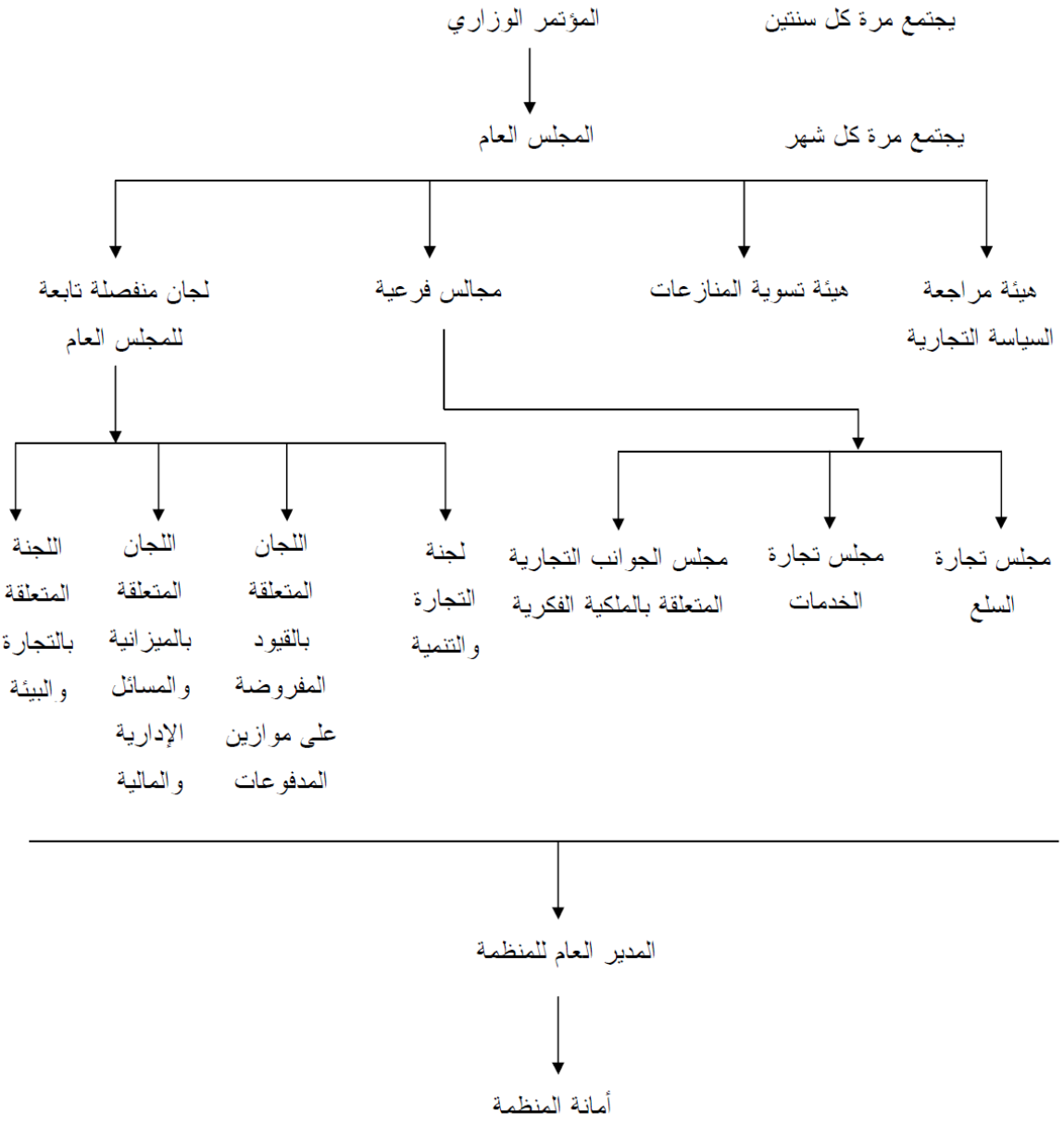

المصدر: بن عيسى شافية، نفس المرجع السابق، ص25.

[1] آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، سنة 2007 – 2008، ص: 82.

1.1. المؤتمر الوزاري: ويرأس مجلس المنظمة ويتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء وهو المصدر الرئيس لاتخاذ القرارات الهامة في المسائل التي تثيرها اتفاقيات التجارة العالمية، ويقوم بتشكيل لجان لتنفيذ المهام بناء على هذه الاتفاقية والاتفاقيات الخاصة بالتجارة و ترفع تقريرا إلى المجلس العام لاتخاذ الإجراء المناسب[1].

2.1. المجلس العام: يتألف من ممثلي الدول الأعضاء، ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل، بل كلما دعت الحاجة إلى ذلك، حيث يقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري خلال الفترة التي تفصل ين اجتماعاته، ويراقب هذا المجلس السياسة التجارية للدول الأعضاء [2] .

3.1. الأمانة: ويرأسها الأمين العام ويحدد المؤتمر الوزاري سلطاته وواجباته، ويقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة العامة وإدارتهم في مهامهم الإدارية، وتتولى الأمانة العامة مسؤولية فرق التحكيم، وقد تعطي المشورة فيما يتصل بتسوية المنازعات بناء على طلب الأعضاء[3] .

4.1. جهاز تسوية المنازعات: هذا الجهاز هو السلطة الوحيدة في منظمة التجارة العالمية الذي يتولى إنشاء فرق تحكيم تقوم بتسوية المنازعات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يحدد كيفية تشكيل أعضاء هيئة المحكمين وكذلك اختصاصاتهم وشروط مرجعية عملهم وكذلك الإجراءات التي يتخذونها والقرارات التي تصدر عنهم، وأيضا إمكانية الاعتراض على هذه القرارات وعملية استئنافها لدى هيئة الاستئناف لتسوية المنازعات حيث القرار الصادر عنها نهائيا وأيضا ملزما[4].

5.1. آلية استعراض السياسات التجارية: يعتبر هذا الجهاز من الأجهزة الرئيسية في المنظمة تم تأسيسه خلال جولة الأوروغواي، وترمي آلية مراجعة السياسات التجارية إلى المساهمة في تحسين التزام جميع الأعضاء بالقواعد والأنظمة والالتزامات التي أقرت بموجب اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، وذلك ينعكس بصورة فاعلة على

---

[1] عبيدة سليمة، **مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 08، ماي 2013، ص325.

[2] سمية قواوي، **أثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي (دراسة نماذج لبعض الدول المتقدمة والنامية)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013، ص34.

[3] عائشة إبراهيم عبيد، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، سنة 2007، ص 91.

[4] عبد اللاوي خديجة، **آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، سنة 2012 – 2013، ص ص: 43 – 44.

هدف تحرير التجارة الدولية ويوفر أكبر قدر ممكن من الشفافية فيما يتعلق بالسياسات التجارية بين الدول الأعضاء [1].

2. الأجهزة المتخصصة: من أجل تحقيق مبدأ التخصيص وضعت اتفاقية "مراكش" نوعين من الأجهزة المتخصصة، يتمثل النوع الأول في المجالس التي تختص بقطاع من القطاعات، أما النوع الثاني فيتمثل في اللجان المختصة بمسائل محددة وردت في اتفاقية "مراكش"، وهي كالتالي:

1.2. المجالس: وتعمل تحت إشراف المجلس العام، وتنعقد اجتماعاتها حسب الضرورة للقيام بمهامها، فمجلس السلع يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال السلع، ومجلس الخدمات يختص بسير الاتفاقية في مجال الخدمات ، ومجلس الملكية الفكرية يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال حقوق الملكية الفكرية [2].

2.2. اللجان الفرعية: وهي لجان متخصصة دائمة تشكل بواسطة المجلس الوزاري[3]، تتكون من أربع لجان هي: لجنة التجارة والبيئة وتعنى بدراسة التجارة والبيئة، لجنة التجارة والتنمية التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا، لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والمالية والإدارة وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة [4].

الفرع السادس: شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تنقسم شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى شروط موضوعية وأخرى شكلية [5]:

1. الشروط الموضوعية: على الدولة التي تريد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

---

[1] مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي مامين، **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) دراسة قانونية في إمكانية رفع التعارض بين إلتزمات الدول الأعضاء في المنظمتين**، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، سنة 2013، ص ص: 208 – 209.

[2] آسيا الوافي، نفس المرجع السابق، ص: 83.

[3] صلاح الدين الشيخ خضر وآخرون، **الآثار المحتملة من انضمام السودان إلى منظمة التجارة العالمية على الصناعة المصرفية**، سلسلة دراسات والبحوث، بنك السودان المركزي، سنة 2007، ص16.

[4] أحمد بالوافي، **نظام فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية (دراسة مسحية تحليلية)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 11، سنة 2011، ص 10.

[5] الجوزي جميلة، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، نفس المرجع السابق، ص227.

- أن توافق على الإعلان النهائي لجولة أوروغواي الذي صدر في مراكش في 15 أفريل 1994، وهذا يعني الموافقة على الاتفاقيات الملحقة به.
- تكييف التشريعات الداخلية وفقا لقانون المنظمة وقواعدها التجارية.
- عدم التمييز بين الدول في المعاملات التجارية.
- فتح أسواقها أمام التجارة العالمية.
- تقديم تنازلات تجارية بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية أو تخفيض رسومها الجمركية.

2. الشروط الشكلية: تتمثل الشروط الشكلية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في الإجراءات التالية:

- تقديم طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة، يوزع على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة.
- يقوم بعدها المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب وتحويله إلى لجنة مجموعة عمل تكلف بدراسة مدى مطابقة الشروط وتوفرها لدى مقدم طلب الانضمام.
- الدخول في مفاوضات شاقة والالتزام بقبول جميع شروط المنظمة.
- يتم قبول الانضمام خلال المؤتمر الوزاري الذي ينعقد كل سنتين وذلك بعد موافقة أغلبية الأعضاء التي تتمثل في ثلثي أعضاء المنظمة على الأقل.

الفرع السابع: المؤتمرات الوزارية

تتمثل المؤتمرات الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة كالتالي [1]:

1. مؤتمر سنغافورة 8-13 ديسمبر 1996م:

تمثلت النتيجة الرئيسية لهذا الاجتماع حسبما جاء في إعلان سنغافورة في أن المؤتمر الوزاري طلب من مجلس المنظمة دراسة ومعالجة بعض قضايا التجارية الجديدة ومنها: التفاعل بين السياسات التجارية، العلاقة بين التجارة والاستثمار، الشفافية في المشتريات الحكومية، تسهيلات التجارة، التجارة والبيئة، وكذلك وضع خطة

[1] أحمد كواز، **النظام الجديد للتجارة العالمية**، مجلة جسر التنمية الصادرة عن المعهد العربي للإحصاء والتخطيط، الكويت، المجلد 3، العدد 36، ديسمبر 2004، ص: 13 – 15.

عمل لتحسين قدرات الدول النامية والدول الأقل نموا، وفضلات عن ذلك وضع عدد كبير من المشاركين إعلانا بشأن تخفيض الحواجز التي تعيق التجارة في المنتجات تكنولوجيا معلومات.

2. مؤتمر جنيف 18-20 ماي 1998:

تصادف انعقاد هذا المؤتمر مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء النظام التجاري المتعدد الأطراف إذ أن المنظمة السلف لمنظمة التجارة العالمية وهي مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" كانت قد أنشأت في عام 1948، وطلب المشاركون من المجلس العام أن يعد برنامج عمل يتضمن توصيات تشمل تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، إلى جانب مسائل أخرى، وطلب أيضا إعداد برنامج عمل بشأن التجارة الالكترونية.

3. مؤتمر سياتل 30 نوفمبر – 3 ديسمبر 1999:

شارك في هذا المؤتمر نحو 135 دولة، وأخفق المؤتمر في التوصل إلى القرارات بشأن موضوعات مختلفة تتعلق بالتجارة الدولية في السلع والخدمات، وكان السبب في ذلك عدم استعداد البلدان المتقدمة والبلدان النامية لمناقشة بعض المواضيع التجارية الأخرى.

4. مؤتمر الدوحة 9-14 نوفمبر2001 [1]:

عقد هذا المؤتمر بالعاصمة القطرية الدوحة بمشاركة الدول الأعضاء البالغ عددها 142 دولة بالإضافة إلى حضور حوالي 300 فرد عن منظمات دولية، وقد واصل المؤتمر دعمه لتطبيق جولة أوروغواي حيث شهد المؤتمر خلافات واعتراضات خاصة في مجال القطاع الزراعي، إذ طالبت الدول النامية رفع الدعم على المنتجات الزراعية العدة للتصدير والمنتجة في الدول الصناعية، وفتح أسواقها للمنتجات الزراعية للدول النامية.

5. مؤتمر كانكون – المكسيك (10-14 سبتمبر 2003) [2]:

[1] بن عمر الأخضر، **آثار تحرير المنتجات العالمية للمنتجات الزراعية في الدول العربية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006 – 2007، ص30.

[2] عاطف لافي مرزوك، وجدان كاظم عبد الحميد، **العرب إزاء التكتل التجاري العالمي ومنطقة التجارة، (مقاربة وتحليل مستقبلي للقيود والحدود)**، المؤتمر العربي السابع الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية، منظمة التجارة العالمية – الفرص والتحديات – اهتمامات الدول العربية، الجمهورية اللبنانية، يومي 26 – 28 أفريل 2011، ص3.

تم اجتماع دول الأعضاء في كانكون بالمكسيك عام 2003، من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ أهداف جولة الدوحة للتنمية، ولكن لم تنجح دول الأعضاء في إنجاز أي تقدم في المفاوضات، خاصة مع استمرار خلاف حول ملف الزراعة.

الفرع الثامن: أهم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل أهم الاتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في ما يلي:

1. اتفاقيات التجارة في السلع:

احتوت الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي والتي تم توقيعها من 117 دولة على العديد من الاتفاقيات منها الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في السلع، وتضم 11 اتفاقا وهي الاتفاقيات: الزراعة، المنسوجات والملابس، العوائق الفنية في التجارة، إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، تقدير الرسوم الجمركية، مكافحة الإغراق، إجراءات الفحص قبل الشحن، قواعد المنشأ وإجراءات تراخيص الاستيراد، الدعم، الوقاية [1].

2. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

وقد شملت الاتفاقية قواعد جديدة لحماية هذه ضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، تستهدف زيادة درجة الحماية التي تتمتع بها حقوق الملكية الفكرية وزيادة مدة سريانها، وإلزام الدول الموقعة على الاتفاقية تضمن تشريعتها الوطنية للقواعد الجديدة للحماية وفرض العقوبات للخارجين عليها وبموجب بنود الاتفاق فالملكية الفكرية تشمل حقوق المؤلف، وبراءات الاختراع، ومختلف أنواع العلاقات التجارية، والنماذج الطباعية، وحق النشر والتأليف والحقوق المتصلة بها، والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية وحماية المعلومات السرية [2].

3. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

[1] محمد صفوت قابل، **آثار تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية في ظل مجال تجارة السلع**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، مركز البحوث الاقتصادية وكلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة وصناعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، يوم 29 أفريل 2004، ص1232.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة2010، ص412.

تعد الاتفاقية وثيقة مهمة من وثائق الاتفاق النهائية لجولة أوروغواي، والتي تعني بتنظيم التجارة في قطاعات الخدمات وتضبط قواعد تحرير التدريجي لتجارة الخدمات وتؤمن الدخول إلى الأسواق، ومن خلال الاتفاقية ستشهد تجارة الخدمات جميعها ديناميكية لم تشهدها تجارة الخدمات من قبل، كما يتوقع عدد كبير من أعضاء الاتفاق، وتقع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بعد جولة أوروغواي في تسعة وعشرين فصلا موزعة على 16 جزءا وثمانية ملاحق [1].

الفرع التاسع: الآثار الايجابية والسلبية للمنظمة العالمية للتجارة

1. آثارها الإيجابية [2]:

– تحقق مراجعة السياسات التجارية شفافية دائمة للتطورات في السياسات التجارية للدول الأعضاء الشركاء التجاريين،مما يتيح فرصة هامة لمتخذي القرارات،كما يمكن الدول الأعضاء من اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات التجارية الذي يحقق جدية تطبيق القواعد على كافة الأطراف، مع وجود آلية خاصة لإجراءات ردعية في حالة عدم التنفيذ.

– تشجع إلغاء القيود الغير جمركية وتخفيض القيود الجمركية إلى دخول الاستثمار الأجنبي إلى البلد بما يمتلكه من خبرات علمية وقدرات تكنولوجية متطورة التي ستساعد بالنهوض ببرامج و سياسات تنمية جادة الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي للبلد [3].

– فرصة الدول النامية للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة، وهذا من خلال إجراءات المنظمة التي تقضي بإلزام الدول المتقدمة بإلغاء دعم منتجيها، وإعطاء الفرصة للدول النامية لدعم قطاعاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى تنافسية تتيح إمكانية أكبر نسبيا لصادرات هذه الدول للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة.

2. أثارها السلبية [1]:

[1] حسين الفحل، **ألجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 23، العدد 2، سنة 2007، ص125.

[2] بوعزيز عبد الرزاق، **أثر الشراكة الدولية على الفلاحة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 1، أفريل 2014، ص ص: 199 – 200.

[3] مروة خضير سلمان، حالوب كاظم معله، **التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 22، العدد 88، سنة 2016، ص 341.

– بالنسبة للإلغاء التدريجي المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى زيادة في الأسعار استيراد الغذاء بالنسبة للدول النامية، مما ينعكس سلبا على موازين مدفوعاتها وعلى معدلات التضخم لديها.

– صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما سيكون له أثارا سلبية على الصناعات الوطنية خاصة الناشئة.

– يؤدي خفض الرسوم الجمركية إلى عجز الخزينات العامة في الدول النامية، وضعف نمو الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العمومية المتزايدة، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، أو فرض ضرائب ورسوم جديدة على الأفراد والمشروعات، التي تؤثر سلبا عل تكاليف الإنتاج وعلى الأسعار.

المطلب الثالث: أوجه التوافق والتناقض بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية

تتمثل أهم أوجه التوافق والتناقض بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

الفرع الأول: أوجه التوافق

لقد استند البرنامج على الاستفادة من مبدأ الوارد في الفصل السابع من اتفاقيات المنظمة التجارة العالمية الخاص بالدول النامية والمتعلق بالاندماج الاقتصادي مع الالتزام بالفترة الزمنية التي حددتها منظمة التجارة العالمية لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي وهي عشر سنوات قابلة للتمديد لعامين آخرين، إضافة إلى اعتماد البرنامج على الأحكام الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية [2].

الفرع الثاني: أوجه التناقض [3]:

---

[1] بوعزيز عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص ص: 202 – 203.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **الدور المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 8، العدد 22، سنة 2011، ص139.

[3] تواتي بين علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، نفس المرجع السابق، ص194.

– تطبق المنظمة التجارة العالمية مبدأ التعامل بالمثل، على حين تطبق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معاملة تفضيلية بشأن البلدان أقل نموا، وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية تنفذ مبدأ المعاملة الخاصة اتجاه أقل البلدان نموا، فإن ذلك يجري لفترة محدودة فقط، بما يسمح للبلدان بالتكيف مع اتفاقية المنظمة، غير أن هذه المعاملة الخاصة في سياق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحدد وفقا لمتطلبات كل دولة وأوضاعها الاقتصادية.

– على حين تحيز المنظمة الاحتكار في ميدان التكنولوجيا، فإن البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتعاون فيما بينها في ميدان التكنولوجيا والبحث العلمي.

– أزالت منظمة التجارة العالمية بنجاح تطبيق الحواجز الجمركية بتحويلها إلى رسوم جمركية، ولكن يتواصل تطبيق هذه الحواجز في المنطقة حتى تاريخ إكمال تنفيذها أي حتى عام 2007 باستثناء البلدان العربية التي انضمت بالفعل إلى المنظمة.

– تقتضي قواعد منظمة التجارة العالمية أن تنتهي التجارة من خلال الاتفاقيات الثنائية بحلول عام 2005 وأن يطبق بدلا منها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ما لم تكن هذه الاتفاقيات التجارية ناجمة عن منطقة تجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي بين الدول المعنية، ولكن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تجيز عقد اتفاقيات ثنائية، بشرط ألا تشمل مزايا تجاوز ما هو محدد في البرنامج التنفيذي للمنطقة.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر التجارة الدولية جزء لا يتجزأ من علم الاقتصاد تهتم بدراسة الاقتصاد من ناحية العلاقات الاقتصادية الدولية، أي بجميع الأنشطة التجارية المتعلقة بحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال (المعاملات الاقتصادية)، كما للتجارة الدولية أهمية بالغة تتمثل في زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات والرغبات من خلال تبادل السلع والخدمات، ولا تقوم التجارة الدولية إلا لعدة أسباب خاصة إذا كانت الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما شهدت نظريات المفسرة للتجارة الدولية عدة تطورات حيث اعتمد الجيل الأول (الكلاسيك) على نظرية العمل – القيمة في تحديد قيمة السلعة، أما الجيل الثاني كان اعتمادهم على عنصري العمل ورأس المال في تحديد قيمة السلع كما اعتبرت النظريات الحديثة العامل التكنولوجي في تحديد قيمة السلعة، وقد عمدت الدول إلى توجيه وتنظيم هذا القطاع من خلال إتباعها لسياسة تجارية معينة وتعتبر هذه الأخيرة على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتنظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، كما تتضمن السياسة التجارية في إطار اقتصاد السوق مذهبين أساسين أحدهما يتعلق بمذهب الحرية والآخر يتعلق بمذهب الحماية ولكل منهما مضمونه وحججه.

من جانب آخر يمكن تعريف العولمة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية و تتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، ونشر التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و التكامل بين الأسواق الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسيات، كما للعولمة عدة خصائص وأسباب ساهمت في انتشارها، وقد مرت العولمة بعدة مراحل انتهت بظهور مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي، كما عرفت العولمة الاقتصادية شكلين رئيسيين هما عولمة الإنتاج والعولمة المالية،وللعولمة عدة أدوات من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات، ومن جهة أخرى فقد أفرزت العولمة الاقتصادية نظاما تجاريا عالميا يقوم على مبدأ الحرية التجارية كأساس لهذا النظام وقد أرست دعائم هذا النظام اتفاقية ألغات التي ظهرت عام 1947 وهي تعد بمثابة معاهدة دولية متعددة الإطراف تنشئ حقوقا والتزامات على الدول الأعضاء فيها والتي تسمى الأطراف المتعاقدة، ومنذ إنشائها أشرفت الجات على ثماني جولات للمفاوضات التجارية وقد تمخضت كل جولة من الجولات على تخفيض الحواجز الجمركية، حيث كانت آخر هذه الجولات جولة أوروغواي والتي تم إنشاء بموجبها المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995.

المبحث الثاني: واقع التجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

سوف نتطرق في هذا المبحث حول واقع التجارة العربية وذلك من خلال تحليل الإحصائيات الخاصة بها بالإضافة إلى الهيكل السلعي واتجاهاتها وكل هذا سيتم دراسته من جانبين التجارة الإجمالية والتجارة البينية.

المطلب الأول: واقع التجارة العربية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن للمبادلات التجارية وسياساتها دور مهم في عملية التكامل بين دول الأعضاء والمتمثلة في تجارة السلع والخدمات كما تعبر عن مستوى التكامل الذي وصلت إليه هذه الدول، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من الواقع الذي تعرفه التجارة العربية الإجمالية والبينية.

الفرع الأول: واقع التجارة العربية الإجمالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن المتأمل للتجارة العربية في الجدول التالي رقم 16 خلال الفترة 2005 – 2013 يرى بوضوح تذبذب حجم التجارة العربية الإجمالية لهذا التكتل حيث قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل:

1. مرحلة مابين 2005 – 2008:

أدت زيادة قيمة الصادرات النفطية العربية نتيجة في ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة قيمة الصادرات العربية الإجمالية من حوالي 559.6 مليار دولار في عام 2005 إلى 1076.5 مليار دولار في عام 2008، ولقد تقاربت نسبة زيادة الصادرات الإجمالية العربية مع نسبة زيادة الصادرات الإجمالية العربية مع نسبة زيادة الصادرات العالمية خلال فترة 2005 – 2008، الأمر الذي أدى إلى تطور وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 4.4 % عام 2005 إلى 6.7 % عام 2008.

أما بالنسبة لأداء الواردات الإجمالية العربية فقد سجلت زيادة من حوالي 348.9 مليار دولار سنة 2005 إلى 669.6 مليار دولار سنة 2008، وهذا بسبب زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي وتراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى، مما أدى إلى ارتفاع أسعار وتكاليف الاستيراد، كما نجم ارتفاع أسعار النفط الخام زيادة قيمة واردات الدول العربية المستوردة للنفط، ولقد تقاربت نسبة زيادة الواردات العربية

الإجمالية مع نسبة زيادة الواردات العالمية خلال فترة 2005 – 2008، الأمر الذي إلى تطور وزن الواردات العربية في الواردات العالمية من 3 % سنة 2005 إلى 4 % سنة 2008.

جدول رقم 16: يوضح التجارة العربية الإجمالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(بالمليار دولار)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات عربية	559.6	685.4	796.1	1076.5	735.7	911.8	1197.7	1321.9	1319.7
واردات عربية	348.9	406.4	535.9	669.6	607.3	662.1	741.5	826.5	874.1
تغير سنوي للصادرات	38.7	37	7.7	35.2	31.7–	23.9	31.4	10.4	0.2–
تغير السنوي للواردات	20.9	22	31.4	25	9.3–	9	12	11.5	5.8
% من الصادرات العالمية	4.4	5.7	5.7	6.7	5.9	6	6.5	7.2	7
% من الواردات العالمية	3	3.3	3.7	4	4.8	4.3	4	4.4	4.6

المصدر: صندوق النقد العربي: الفصل الثامن، تقرير التجارة الخارجية العربية للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 .

2.مرحلة مابين 2009 – 2012:

نتيجة للتبعات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية شهدت التجارة العربية الإجمالية تراجعا ملحوظا عام 2009، حيث تراجعت قيمة الصادرات الإجمالية بنسبة تغير 31.7 % لتبلغ 735.7 مليار دولار وتراجع في قيمة الواردات الإجمالية العربية بنسبة تغير 9.3% وكل هذا بسبب تراجع الطلب على البترول، وبتالي تراجع وزن الصادرات في الصادرات العالمية بنسبة 5.9% وزيادة وزن الواردات للواردات العالمية بنسبة قدرها4.8% وذلك بسبب ارتفاع بأسعار المنتجات المستورد من الخارج.

ارتفعت الصادرات الإجمالية العربية بعد سنة 2009 متأثرة بارتفاع أسعار الطاقة العالمية حيث بلغت حوالي 1321.9 مليار دولار عام 2012 متأثرة بارتفاع أسعار الطاقة العالمية أي بنسبة نمو 10.4% مقارنة بسنة 2011، كما ارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية لتصل إلى 7.2 % مقابل 6.5% في2011.

أما بالنسبة للواردات العربية الإجمالية فقد سجلت زيادة بنسبة 11.5 % مقارنة بسنة 2011 فبلغت قيمتها 826.5 مليار دولار سنة 2012، وقد ارتفعت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة لتصل إلى 4.4 % في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011.

3. مرحلة 2012 – 2013:

حيث تظهر الإحصائيات خلال هذه الفترة انخفاض في الصادرات العربية سنة 2013 لتبلغ 1319.7 مليار دولار بنسبة تغير 0.2 % مقارنة مع 1321.9 مليار دولار سنة 2013، وكان ذلك بسبب تراجع أسعار النفط العالمية وضعف النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو، والتي تعد الشريك التجاري الرئيسي لمعظم الدول العربية أما الواردات فقد عرفت ارتفاع بقيمة 874.1 مليار دولار وبنسبة زيادة 5.8 % مقارنة بسنة 2012.

الفرع الثاني: واقع التجارة البينية العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تشير التقديرات الأولية الموضحة في الجدول التالي رقم 17 بأن قيمة التجارة البينية العربية حققت نموا جيدا خلال الفترة 2005 – 2008 حيث سجلت الصادرات البينية العربية ما قيمته 48.1 مليار دولار لتتطور وتصبح 112.9 مليار دولار سنة 2013، أما بخصوص الواردات هي الأخرى سجلت تطورا خلال فترة 2005 – 2013 حيث بلغت ما قيمته 44 مليار دولار سنة 2005 لتنمو وتصبح 114.3 مليار دولار سنة 2013.

جدول رقم 17: يوضح التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار

سنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات بينية	48.1	58.5	70.6	100.3	87.2	98.5	103.1	110.4	112.9
واردات بينية	44	53.4	64.7	90.7	73.6	83.8	98.6	107.6	114.3
تغير السنوي للصادرات البينية	33.4	21.1	20.4	42.7	13–	12.9	4.7	7.1	2.3
تغير السنوي للواردات البينية	39.7	20.9	21.1	40.1	18.9–	13.9	17.7	9.1	6.3
% من الصادرات الإجمالية	8.5	8.5	8.9	9.3	11.9	10.8	8.6	8.4	8.6
% من الواردات الإجمالية	12.6	13.2	12.1	13.5	12.1	17.7	13.3	13	13.1

المصدر: صندوق النقد العربي، الفصل الثامن، **تقارير التجارة الخارجية العربية**، للسنوات: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

وبخصوص مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية الجدول رقم 17 فقد أدى إلى زيادة حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية من 8.5 % سنة 2005 إلى 9.3 % في عام 2008، وقد حصل نفس الأمر فيما يتعلق بالواردات البينية العربية في الواردات العربية الإجمالية حيث ارتفعت من 12.6% سنة 2005 إلى 13.5 % سنة 2008.

أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على حجم التجارة سنة 2009 حيث أدى ذلك إلى انخفاض في الصادرات البينية بنسبة 13 % مقارنة بسنة 2008 لتبلغ 87.2 مليار دولار وانخفاض في الواردات البينية بنسبة 18.9 % مقارنة بسنة 2008 لتبلغ 73.6 مليار دولار، أما بخصوص وزن الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية فقد ارتفعت إلى 11.9 % نتيجة تراجع الصادرات الإجمالية وانخفاض في الواردات إلى 12.1 % مقارنة بسنة 2008.

نتيجة لانخفاض في أسعار النفط وثباتها أدى ذلك إلى انخفاض الصادرات البينية بنسبة 2.3 % سنة 2013 لتبلغ 112.9 مليار دولار وارتفاع في الواردات البينية بنسبة 13.1 % مقارنة بسنة 2012 لتبلغ 114.3 مليار دولار، أما بخصوص وزن التجارة البينية في التجارة الإجمالية فقد ارتفعت إلى 8.6 % سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، وبالنسبة لوزن الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية فقد ارتفعت إلى 13.1 % سنة 2013 مقارنة بسنة 2012.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي، اتجاهات التجارة العربية وتجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى هيكل التجارة العربية الإجمالية والبينية، واتجاهات التجارة العربية.

الفرع الأول: الهيكل السلعي للتجارة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1. الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تشير الإحصائيات الخاصة بالهيكل السلعي للصادرات العربية الإجمالية الموضحة في الجدول التالي رقم 18 أن الوقود المعدني يشكل الحصة الأكبر في الصادرات العربية بنسبة بلغت 76.6 % سنة 2012 لينخفض إلى 73.7 % سنة 2013 نتيجة انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع نسبة المصنوعات من 15.9 % سنة 2012 إلى 19.8 % سنة 2013، وذلك كمحصلة لزيادة حصص معظم السلع المكونة لتلك المجموعة السلعية، حيث ارتفعت كل من المواد الكيميائية، مصنوعات أساسية، آلات ومعدات نقل في الصادرات العربية الإجمالية لتصبح نسبها على التوالي: 7.8 %، 5.8%، 3.5%، 2.6 % أما السلع الزراعية فقد ارتفعت حصتها لتبلغ 5.2 % في عام 2013 مقارنة ب 4.9 % سنة 2012.

أما بالنسبة للواردات فقد احتلت المصنوعات المرتبة الأولى ضمن الهيكل السلعي وذلك بنسبة بلغت 62.7 % وبتغير طفيف جدا مقارنة بسنة 2012 التي بلغت 62.8 % ومن ضمنها جاءت الآلات ومعدات نقل الحصة الأكبر فيها حيث بلغت 28.6 % تلتها مصنوعات الأساسية بنسبة 17.6 % فالمواد الكيمياوية بنسبة 9.1 % ، أما بالنسبة للسلع الزراعية فقد احتلت المرتبة الثانية التي ارتفعت إلى20.1 % مقارنة ب 19.9 % سنة 2012 ثم الوقود والمعدن التي كان ارتفاعها طفيف حيث بلغت نسبة 16.4 % مقارنة ب 16.1 % سنة 2012.

الجدول رقم 18: الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للفترة 2012 – 2013

الواردات السلعية الإجمالية		الصادرات السلعية الإجمالية		
2013	**2012**	**2013**	**2012**	السلع / السنوات
16.4	16.1	73.7	76.6	**الوقود و المعادن**
20.1	19.9	5.2	4.9	**السلع الزراعية**
1.3	1.2	1.7	2.7	**سلع غير مصنفة**
62.7	62.8	19.8	15.9	**مصنوعات**
9.1	9.8	7.8	6	**المواد الكيماوية**
17.6	16.5	5.8	3.8	**مصنوعات أساسية**
28.6	29.3	3.5	3.1	**آلات و معدات نقل**
7.4	7.2	2.6	3	**مصنوعات أخرى**

المصدر: صندوق النقد العربي، **تقارير التجارة الخارجية العربية**، الفصل الثامن، لسنتي: 2013، 2014.

2. الهيكل السلعي للتجارة البينية

تشير الإحصائيات الموضحة في الجدول التالي رقم 19 إلى أن نسبة المصنوعات تشكل الحصة الأكبر للتجارة البينية حيث بلغت نسبة 47.3 % سنة 2012 لتنخفض وتصبح 46.2 % سنة 2013 بينما تراجعت حصة الوقود المعدني هي الأخرى من 27.1 % سنة 2012 إلى 26.2 % سنة 2013، وكل هذا انعكس بالإيجاب على حصة الصادرات الزراعية البينية لترتفع وتصبح نسبتها 20.9 % مقارنة ب 18.9 % سنة 2012، وكان سبب هذا الانخفاض بصفة أساسية إلى تراجع أسعار المحروقات وانخفاض كمياتها، وحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها بعض الدول خلال السنوات الأخيرة مثل سوريا.

أما بالنسبة لهيكل الواردات فالمعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات العربية البينية إلا أنه هناك اختلاف إحصائي طفيف ناتجة عن اختلاف التسجيل والترتيب والتصنيف الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين الأرقام الصادرات والواردات.

الجدول رقم 19: الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للفترة 2012 – 2013

السلع / السنوات	الصادرات السلعية البينية		الواردات السلعية البينية	
	2012	2013	2012	2013
الوقود و المعادن	27.1	26.2	35.3	35.1
السلع الزراعية	18.9	20.9	15.7	16.1
سلع غير مصنفة	6.7	6.7	4.9	4.1
مصنوعات	47.3	46.2	44.1	44.3
المواد الكيماوية	12	10.1	13.6	12.8
مصنوعات أساسية	18.1	16.3	17.40	15.6
آلات و معدات نقل	10	10	10	10.5
مصنوعات أخرى	7.2	6.7	4.9	5.4

المصدر: صندوق النقد العربي، الفصل الثامن، **التجارة الخارجية العربية**، نفس المرجع السابق.

الفرع الثاني: اتجاهات التجارة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

1. اتجاهات التجارة العربية الإجمالية

تأثرت التجارة العربية الإجمالية بتداعيات التحولات الاقتصادية العالمية كتراجع أسعار النفط وتباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على اتجاهات التجارة العربية الإجمالية.

تشير البيانات الموضحة في الجدول التالي رقم 20 إلى أن الاتحاد الأوروبي ودول آسيا يعتبران أهم الشركاء التجاريين للدول العربية حيث بلغت حصة الصادرات الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 13.5 % والتي تراجعت إلى 13.2 % وارتفاع حصة دول آسيا إلى 29.2 % مقارنة ب 23.8 % سنة 2012 وانخفضت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من 8.1 % سنة 2012 إلى 6.8 % سنة 2013 كما بقيت حصة اليابان ثابتة على حالها بنسبة 10.5 % وتراجع حصة الصين من 8.6 % سنة 2012 إلى 8.1 % سنة 2013 وانخفاض حصة الدول العربية بشكل طفيف حيث بلغت 8.6 % سنة 2013 مقارنة ب 8.7 % سنة 2012.

الجدول رقم 20: اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (%)

الشركاء / السنوات	الصادرات		الواردات	
	2012	**2013**	**2012**	**2013**
الدول العربية	8.7	8.6	13.4	13.1
الاتحاد الأوروبي	13.5	13.2	26.5	28.2
ولايات المتحدة الأمريكية	8.1	6.8	8.7	8.8
اليابان	10.5	10.5	3.9	3.3
الصين	8.6	8.1	12.7	13.1
باقي دول آسيا	23.8	29.2	17.7	17.1
باقي دول العالم	26.6	23.7	17	16.4

المصدر : برنامج تمويل التجارة الخارجية ، التقارير السنوية لسنتي 2013 ، 2014.

أما الواردات العربية اتجاه الشركاء التجاريين فقد ارتفعت في معظم المصادر الرئيسية لها حيث ارتفعت حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات العربية سنة 2013 إلى 28.2 %، الولايات المتحدة الأمريكية الى28.2 % واليابان ب3.3 % والصين 13.1 % كما بقيت حصة دول آسيا ثابتة بنسبة 17.1 % وانخفضت حصة الدول العربية فأصبحت 13.1 % مقارنة ب 13.4 % سنة 2012.

2. اتجاهات التجارة البينية العربية سنة 2010

جدول رقم 21: التركز الجغرافي في الصادرات البينية العربية سنة 2010

صادرات الدولة البينية		
الدولة	**الصادرات إلى**	**النسبة المؤوية**
الأردن	العراق	% 31
تونس	ليبيا	% 42
	الجزائر	% 27
الجزائر	تونس	% 34
	المغرب	% 19
السودان	الإمارات	% 84
الصومال	الإمارات	% 57
	اليمن	% 19
العراق	سوريا	% 78
	الأردن	% 18
سلطنة عمان	الإمارات	% 73
قطر	الإمارات	% 54
	عمان	% 17
اليمن	الإمارات	% 43
	السعودية	% 27

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية**، المائدة المستديرة حول تعزيز وتنمية التجارة البينية العربية، جمهورية مصر العربية، يومي15 – 16 أكتوبر 2012، ص5.

من خلال الجدول رقم 21 نلاحظ ما يلي:

- تركز صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 31 %.
- تركز صادرات تونس إلى الدول العربية في كل من ليبيا والجزائر بنسبة 42 % و27% على الترتيب.
- تركز صادرات الجزائر في كل من تونس بنسبة 34 % والمغرب بنسبة 19%.
- تركز صادرات السودان إلى الدول العربية في الإمارات بنسبة 84 % أما صادرات الصومال فتركزت في كل من الإمارات العربية المتحدة واليمن بنسبة 57 % و19% على التوالي.
- تركز صادرات العراق البينية في كل من سوريا بنسبة 78 % والأردن بنسبة 18 %.
- تركزت صادرات سلطنة عمان في الإمارات بنسبة 73 %.

- تركزت صادرات قطر في كل من الإمارات وعمان بنسبة 54 % و17 % على التوالي.
- أما صادرات اليمن البينية فتركزت في كل من الإمارات والسعودية بنسبة 49 % و27 % على التوالي.

جدول رقم 22 : التركز الجغرافي في الواردات البينية العربية سنة 2010

واردات الدولة البينية		
الدولة	**الواردات من**	**النسبة المؤوية**
الأردن	السعودية	% 56
البحرين	السعودية	% 81
تونس	الجزائر	% 40
السعودية	الإمارات	% 38
الصومال	جيبوتي	% 61
العراق	سوريا	% 70
قطر	الإمارات	% 37
	السعودية	% 29
سلطنة عمان	الإمارات	% 72
الكويت	السعودية	% 40
ليبيا	تونس	% 34
	مصر	% 31
	الكويت	% 23
مصر	السعودية	% 34
	الكويت	% 23
المغرب	السعودية	% 44
موريتانيا	الإمارات	% 77
اليمن	الإمارات	% 48

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، نفس المرجع السابق، ص5.

وبالنسبة للواردات الموضحة في الجدول رقم 22 فقد تركزت واردات الأردن إلى الدول العربية في السعودية بنسبة 56 % وواردات البحرين في السعودية بنسبة 81 % وواردات تونس البينية في الجزائر بنسبة 40 % وواردات السعودية في الإمارات بنسبة 38 % وواردات الصومال في جيبوتي بنسبة 61 % وواردات العراق في سوريا بنسبة 70 % وواردات قطر في كل من الإمارات والسعودية بنسبة 37 % و29 % على التوالي وواردات سلطنة عمان في الإمارات بنسبة 72 % وواردات الكويت في السعودية بنسبة 40 %، أما واردات ليبيا البينية فتركزت في كل من تونس بنسبة 34 % ومصر بنسبة 31 % والكويت بنسبة 23 %، بالنسبة لدولة مصر فتركزت وارداتها في كل من

السعودية والكويت بنسبة 34 % و24 % على التوالي وتركزت واردات المغرب في السعودية بنسبة 44 % وواردات موريتانيا في الإمارات بنسبة 77 % وواردات اليمن في الإمارات بنسبة 48 %.

الفرع الثالث: التجارة الخدمية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

يلعب قطاع الخدمات دورا هاما في اقتصاديات الدول العربية حيث يساهم في كفاءة كافة القطاعات الاقتصادية كما تبرز مساهمته في الناتج المحي الإجمالي وتشغيل العمالة، وتشير نظريات التنمية إلى انتقال الدول من القطاع الزراعي والصناعي إلى الاقتصاد الخدمي كلما ارتفع مستوى التنمية بالدولة وهو الأمر الذي يعكس أهمية قطاع الخدمات ليس فقط للنمو الاقتصادي للدولة ولكن أيضا لتحفيز عملية التنمية، وعلى الرغم من ارتفاع الصادرات الخدمية العالمية إلا أن نصيب الدول العربية من إجمالي التجارة العالمية في الخدمات لا يزال منخفض بشكل عام، وهو الأمر الذي يجعل من الضروري على تلك الدول تحفيز تجارة الخدمات لديها للاستفادة من الاتجاه العالمي الحالي[1] .

1. التجارة الخدمية الإجمالية:

الجدول رقم 23: إجمالي الصادرات الخدمية العربية (بالمليار دولار)

	2008	2009	2010	2011	2012	معدل التغير%
الصادرات الإجمالية	113.8	107.8	116.4	112.5	113.5	0.27-
الصادرات العالمية	3.846	3.497	3.843	4.278	4.347	13.01
%من الصادرات العالمية	2.96	3.08	3.03	2.63	2.61	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **ملف خاص التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور**، العدد الفصلي الثاني، أفريل سنة 2013، ص13.

في الجدول رقم 23 تمثل الصادرات الخدمية نمو بنسبة 7.8 % من إجمالي الصادرات العربية للسلع والخدمات لعام 2012 حيث تراجعت بشكل طفيف بين عامي 2008 – 2012 بنسبة تغير 0.27 % أي من 113.8 مليار دولار سنة 2008 إلى 113.5 مليار دولار سنة 2012 كما تراجع وزن الصادرات العربية الخدمية بالنسبة للصادرات العالمية خلال الفترة من 2.96 % سنة 2008 إلى 2.61 % سنة 2012.

[1] دينا محمود، **مفاوضات التجارة في الخدمات بين الدول العربية**، المؤتمر السنوي الثامن حول منظمة التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 24 – 26 يونيو2012، ص2.

الجدول رقم 24: إجمالي الواردات الخدمية العربية (بالمليار دولار)

	2008	2009	2010	2011	2012	معدل التغير%
الواردات الإجمالية	195	179.2	197	216.2	233	19.51
الواردات العالمية	3.633	3.288	3.610	4.025	4.106	13.01
%من الواردات العالمية	5.37	5.45	5.46	5.37	5.68	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نفس المرجع السابق، ص14.

أما في الجدول رقم 24 فقد شهدت الواردات الخدمية نموا بنسبة تغير 19.5 % خلال الفترة 2008 – 2012 أي من 195 مليار دولار سنة 2008 إلى 233 مليار دولار سنة 2012، كما زاد وزن الواردات العربية بالنسبة للواردات العالمية خلال الفترة من 5.37 % سنة 2008 إلى 5.68 % سنة 2012.

2. الهيكل الخدمي:

الجدول رقم 25: صادرات وواردات التجارة الخدمية العربية حسب السلع بالنسبة المؤوية لعام 2011

	الصادرات	الواردات
خدمات النقل	28.6	43.6
خدمات الصفر	45.9	29.7
خدمات تجارية أخرى	25.5	29.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نفس المرجع السابق، ص ص: 15، 16.

من خلال الجدول رقم 25 تصدرت خدمات سفر في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 45.9 % من إجمالي الصادرات الخدمية العربية تليها خدمات النقل بنسبة 28.6 % وخدمات تجارية أخرى بالنسبة 25.5 %.

أما على مستوى الواردات فتصدرت خدمات النقل في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 43.6 % تليها خدمات تجارية أخرى بنسبة بلغت 29.7 % ثم خدمات السفر بنسبة 26.7 %.

3. السياحة البينية العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1.3. مقومات دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الجانب السياحي

تمثل السياحة مصدرا مهما من مصادر الدخل الوطني للعديد من الدول العربية، فهي تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية وأحد أهم الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة إرادات النقد الأجنبي بالإضافة إلى

التشابك القائم بينها وبين مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتمتلك الدول العربية مقومات عدة تضمن لها في حالة حسن استغلالها تنشيط قطاع السياحة العربية وتنميته[1]، ومن دون كثرة الدخول في التفاصيل فالوطن العربي يتوافر على مقومات سياحية عدة، تتمثل[2] :

– مناطق طبيعية ذات مناخ معتدل صيفا ودافئ شتاءا، إضافة إلى وجود مناطق جافة وأخرى ذات مناخ رطب، وذلك على امتداد مساحة الوطن العربي الكبيرة.

– مناطق تاريخية عريقة مثل الأهرامات وحدائق بابل في العراق ومدينة تدمر في سوريا والبتراء في الأردن والقصبة في الجزائر

– أماكن ودور عبادة ومزارات دينية، وتشكل السياحة قدرا كبيرا من دخل عدد من البلدان العربية، ومن أبرز المعالم السياحية الدينية، المسجد الحرام والمسجد النبوي في المملكة العربية السعودية، والمسجد الأقصى في فلسطين وجامع الأزهر في مصر وجامع بني أمية في سوريا، وجامعة القرويين ومسجد الحسن الثاني في المغرب.

– معالم حضارية وسياحية أخرى منتشرة في معظم الدول العربية مثل المرافق السياحية المتطورة في أبو ظبي ودبي بدولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وشرم الشيخ والغردقة في مصر، وفاس ومراكش وأغادير في المغرب وجرش في الأردن والمدن السياحية في لبنان مثل بعلبك وصيدا وكذلك المدن السياحية السورية.

[1] عبد المالك بضياف، **قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحديد آلياته**، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 8، العدد 15، سنة 2014، ص10.

[2] فيصل شياد، تنمية السياحة العربية البينية (العقبات والحلول)، مجلة رؤى إستراتجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، الإمارات العربية المتحدة، أفريل 2014، ص73.

2.3. واقع السياحة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

الجدول رقم 26: السياحة البينية العربية بين عامي 2005 – 2011 (الوحدة: ألف سائح)

الدولة	2005	2007	2009	2011
الأردن	1847	2140	2003	2027
البحرين	4716	3661	-	4702
تونس	2366	2630	2985	2501
الجزائر	151	172	273	580
سوريا	2509	3600	6020	-
عمان	613	861	307	256
قطر	365	398	-	394
لبنان	437	404	992	804
مصر	1625	1960	2109	2017
المغرب	75	90	364	447
السعودية	5843	7526	10126	14715
اليمن	242	260	311	527

فيصل شياد، نفس المرجع السابق، ص73

يوضح الجدول رقم 26 السياحة البينة العربية لأهم الدول العربية خلال فترة 2005 – 2011، من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في عدد السياح بين فترة 2005 و2011 في الدول العربية إلا أنها شهدت تذبذبا في بعض السنوات خلال هذه الفترة نتيجة دخول بعض الدول في أزمات أمنية وسياسية خاصة خلال فترة 2009 – 2011، أما على مستوى القطري فنلاحظ ما يلي[1]:

نلاحظ أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد السائحين العرب، إذ بلغ عددهم 2011 ما يفوق 14 مليون سائح عربي، بالنسبة المؤوية تعادل 70% والسبب الأول هو السياحة الدينية للقيام بالعمرة وزيارة الأماكن المقدسة والقيام بفريضة الحج، وجاءت البحرين في المرتبة الثانية من حيث عدد السائحين العرب بواقع 4 ملايين سائح عربي عام 2011 بنسبة تقرب من 75 % ولعل أكثرهم من السعودية بحكم وجود الطريق الرابط بينهما لتسهيل الحركة والتنقل، بينما لم يتم ترتيب الإمارات ضمن المراتب الأولى لأن أغلب السياح الزائرين للإمارات من دول وجنسيات مختلفة ولا يقتصرون على العرب فقط، وتعد عمان وقطر والمغرب من أقل الوجهات السياحية العربية، حيث بلغ عدد السائحين العرب 256 ألفا، و394 ألفا و447 ألف سائح على التوالي، وهذا ربما

[1] فيصل شياد، نفس المرجع السابق، ص74.

لأسباب عدة ن منها: عدم معرفة السائح العربي بما تتوافر عليه هذه الدول من خدمات ومنتجعات سياحية إضافة إلى ضعف عمل الهيئات السياحية المحلية لتنشيط السياحة بين الدول العربية.

المطلب الثالث: واقع التجارة البينية في التجارة الإجمالية بالنسبة لتكتلات اقتصادية مختارة

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى واقع التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتكتلات اقتصادية مختارة من أجل مقارنتها مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الجدول رقم 27: مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتجمعات اقتصادية مختارة لعام 2009 (مليون دولار، ونسب مؤوية)

التجمعات	الصادرات البينية	الواردات البينية	الحصة في الصادرات الإجمالية (%)	الحصة في الواردات الإجمالية (%)	نسبة التجارة البينية (%)
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	86.5	77.5	8.3	11.1	9.7
مجلس التعاون الخليجي	31	16	6	6.2	6.1
الاتحاد الأوروبي	3993	3993	67.4	63.5	65.45
رابطة دول الميركوسور	42	44	15.1	17.1	16.1
رابطة دول الآسيان	252	229	25.5	24.4	24.95

المصدر: طلال أبو غزالة، **تكلفة التجارة العربية البينية دراسة تطبيقية للفترة (1995 – 2010)**، مجموعة طلال أبو غزالة للاستشارات، سنة 2014، ص25.

من خلال الجدول رقم 27 نلاحظ أن نسبة التجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي الأدنى مقارنة بالتكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى، فبالنسبة للإتحاد الأوروبي بلغت نسبة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات 67.4% ونسبة الواردات البينية من إجمالي الواردات 63.5%، أما رابطة دول الآسيان بلغت نسبة الصادرات البينة من إجمالي الصادرات 25.5% ونسبة الواردات البينة من إجمالي الواردات 24.4%، وبالنسبة لرابطة دول الميركوسور بلغت حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات 15.1% ونسبة الواردات البينة من إجمالي الواردات 17.1%.

مما سبق نستخلص أهم النقاط الرئيسية التالية:

- تشكل أسعار الطاقة عنصرا مهما للتحكم في حجم التجارة العربية الإجمالية.
- يعتبر الاتحاد الأوروبي ودول آسيا الشركاء التجاريين الرئيسيين سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات الخارجية.

- بالرغم من إلغاء كافة الرسوم الجمركية والغير الجمركية وإلغاء الضرائب وذلك ابتداء من سنة 2005 إلا أن التجارة البينية العربية إلى التجارة الإجمالية ما زالت ضعيفة وهي في حدود 9 – 10 %.
- يشكل الوقود والمعادن الحصة الأكبر من الصادرات والواردات البينية.
- التبادل التجاري البيني يتم غالبيته بين الدول المتجاورة جغرافيا.
- لم تتطور التجارة البينية بما يتناسب مع البنى التشريعية والمؤسساتية بين الدول العربية.
- تجارة الخدمات شهدت نموا ملحوظا إلا أنها تبقى تمثل نسبة ضئيلة بالنسبة للتجارة العربية الإجمالية كما يشكل خدمات النقل والصفر العنصر الرئيسي فيها.

المبحث الثالث: المعوقات التي تواجهها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إلى جانب التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هناك جملة من المعوقات التي حالت دون إحراز تقدم ملموس في تنمية التجارة العربية البينية، ورفعها إلى المستوى الذي كان ينتظر أن تحرزه الجهود المبذولة لأجل ذلك وسنحاول في هذا المبحث بالتحديد التطرق إلى أهم المعوقات التي تواجهها منطقة التجارة الحرة العربية والمتمثلة في معوقات سياسية واقتصادية، معوقات ضريبية والأمن الغذائي ومعوقات في التجارة العربية البينية.

المطلب الأول: معوقات سياسية واقتصادية

هناك العديد من المعوقات التي مازالت تحول دون تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: معوقات سياسية

يمكن إجمال المعوقات السياسية التي تقف عثرة في مسار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كالآتي [1]:

– الاختلاف في أساليب صناعة القرار السياسي في الدول العربية وهو ما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية، حيث لم تتمكن الدول العربية من الاتفاق على سياسة مشتركة يتم تبنيها ضمن النظم والسياسات الوطنية المختلفة، ومرد ذلك أن كل دولة تتبنى سياسة خاصة بها تحددها مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تعنيها وحدها.

– استخدام النفوذ السياسي للدول العربية في علاقتها البينية، أحد الأسباب التي أدت إلى فشل جهود التكامل الاقتصادي العربي، حيث كانت بعض الدول تستخدم هذا المتغير ضد الدول التي تحتاج لمساعدة مالية مثلا أو لدعم سياسي، توخيا لتحقيق أهداف عديدة تعود عليها بالنفع سواء اقتصادي أو سياسي.

[1] خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية والمرجعية القانونية (تجارب وتحديات)**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، سنة 2005-2006، ص ص ص: 141 – 142 – 143.

– عدم توافر الإرادة السياسية الصادقة على مستوى القيادات العربية للدخول في ترتيبات تجارية، مثلا: تفضيلية لتحرير التجارة البينية، إما لعدم اقتناع هذه القيادات بجدوى التكامل الاقتصادي العربي، أو تفاديا للتكلفة التي تتحملها من جراء تبنيه.

– تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية، ففي حالة الدول العربية كثيرا ما تلجأ مثلا إلى مقاطعة الاقتصادية كأسلوب لتحقيق أهداف سياسية، ومثل هذه الأمور تلعب دورا معرقلا للالتزام الكامل بالمعاهدات والاتفاقيات التي يتم إبرامها بخصوص التكامل الاقتصادي العربي.

الفرع الثاني: معوقات اقتصادية

إلى جانب المعوقات ذات الصيغة السياسية، فإن الدول العربية لا تزال تواجه بعض المشاكل الأساسية، ذات الصبغة الاقتصادية التي أعاقت العديد من تجارب ومحاولات التكامل الاقتصادي، ولا تزال بدرجة أو بأخرى تعوق مسيرة وتقدم الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولعل من أهم ما يذكر بهذا الشأن ما يلي[1]:

– تباين واختلاف النظم الاقتصادية والمالية بين الدول العربية وبخاصة على مستوى التشريعي والتنظيمي والإداري والمؤسسي، حيث أن كل دولة عربية لها قوانينها وقراراتها وإجراءاتها ومؤسساتها التي تجري عمليات التجارة على أساسها، ومن المتوقع أن يكون هذا الاختلاف أحد المحددات لنمو التجارة البينية.

– تلجأ بعض الدول العربية إلى تخطيط الاستيراد من الخارج، ووضع ميزانية نقدية تحدد فيها المواد المستوردة، وقيمتها بالنقد الأجنبي، وذلك حسب الأولويات التي تضعها الدولة في حدود المتاح من النقد الأجنبي، وقد ينتج عن هذا منع أو تقييد استيراد بعض المواد التي تصدراها دول أعضاء أخرى بسبب عدم إدراجها في الميزانية النقدية للدولة العضو المستورد.

– معانات معظم الإقتصادات العربية من مشكلة البطالة وتشوه سوق العرض والطلب على العمالة [2].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي**، الخرطوم، ديسمبر2001، ص ص: 66 – 67.

[2] سامي محمد الصياغي، **التعاون الاقتصادي والتجاري العربي بين إفريقيا والعالم العربي بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل**، ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في إفريقيا والعالم العربي، الرباط ، المملكة المغربية، سنة 2012، ص7.

– تركز غالبية الخطط والسياسات الزراعية القطرية على تحقيق الاكتفاء الذاتي القطري، الأمر الذي أدى إلى تماثل وتشابه الأنماط الإنتاجية الزراعية وازدواجية الأنماط التنموية الزراعية، وهو ما يعني غياب مبدأ التخصص في ضوء المزايا النسبية، ويؤدي ذلك إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد، بل وإهدارها خاصة الموارد المياه وبالتالي انخفاض العائد منها وكذلك انخفض الإنتاجية والإنتاج وبالتالي الصادرات، يضاف إلى ذلك تماثل طبيعة الهياكل الاقتصادية الزراعية السائدة في المنطقة العربية ومحدودية القاعدة الإنتاجية الزراعية للدول العربية بوجه عام، حيث لازالت تعتمد معظم الدول العربية بصورة أساسية على تصدير السلع الأولية، وهذه من مشاكل التي تعوق فعالية أداء اتفاقية التجارة الحرة.

– أدى اختلاف هياكل التكلفة الإنتاجية الزراعية للعديد من الأنشطة إلى أن تعمل بعض الدول العربية على حماية الأنشطة ذات التكلفة المرتفعة، والاتجاه للقيود الإدارية لحمايتها، ومن العوامل التي تساهم في اختلاف هياكل التكلفة من دولة عربية لأخرى هو اختلاف الرسوم الجمركية على استيراد المواد الأولية والوسيطة من العالم الخارجي، بالإضافة إلى اختلاف التشريعات والأعباء المالية والضرائب المحلية، الأمر الذي قاد بعض الدول العربية إلى تبني إجراءا الحماية بالرغم من مخالفة ذلك للقرارات المنفذة لقيام منطقة التجارة العربية الحرة.

– ضعف الاستثمارات العربية البينية مع تخلف البنى التحتية الأساسية من نقل وخدمات وتخلف الهياكل التسويقية هذا بالإضافة إلى عدم وجود التمويل بشكل الكافي لتمويل التجارة العربية البينية [1].

– تعتبر الدول العربية الموقعة على اتفاقيات تحرير التجارة الدولية ملزمة بتنفيذ نصوص اتفاقيات الجات لتحرير تلك التجارة من القيود الكمية والإدارية والنقدية، وإن كان ذلك بمعدلات أقل من الدول الصناعية وعلى فترات أطول نسبيا، متبعة بذلك سياسات تتسم بالشفافية والوضوح والالتزام ربما بدرجة أكبر منها فيما يخص منطقة التجارة الحرة العربية، ومن المتوقع تبعا لذلك أن تكون هناك آثارا ايجابية على حجم التجارة البينية للدول المشاركة في اتفاقية الدولية أهم من نظيرتها على الصعيد الإقليمي العربي.

– ضعف القوة التنافسية للسلع المصدرة من البلدان العربية مقارنة مع الصادرات المماثلة من بلدان العالم الأخرى، من حيث المواصفات الفنية الدولية المعتمدة.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **ورشة العمل الإقليمية حول تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية**، الدوحة، دولة قطر، 5 – 7 / 12 / 2005، ص 48.

– ضعف كمية ونوعية الفوائض العربية الزراعية، فمعظم الدول العربية دولا مستوردة للغذاء، والفوائض التي يمكن توفرها للتصدير لا تتعدى مجموعة من السلع المتشابهة مثل الخضر والفاكهة، وذات نوعية لا يمكنها المنافسة مع ما هو متاح من دول أخرى غير عربية.

– ضعف القطاع الخاص واعتماده على شركات صغيرة، مقابل اتساع القطاع العام في النشاطات الاقتصادية الكبرى والإستراتجية.

– انخفاض المستوى التكنولوجي الذي تتم به العملية الإنتاجية خاصة في القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى خفض الإنتاج والإنتاجية، كما لا يزال اعتماد العملية الإنتاجية للمحاصيل الزراعية على وسائل تقليدية قديمة في انجاز عمليات ما بعد الحصاد خاصة فيما يتعلق بعمليات الجمع والقطف والفرز والتعبئة والنقل والتخزين والتبريد والتجهيز والتوزيع.

– يترتب على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعض التكاليف والأعباء نتيجة لعملية تحرير التجارة، فإلى جانب الأثر المالي المباشر لانخفاض حصيلة الجمارك، والتي تمثل مصدرا أساسيا لإرادات الدول العربية غير النفطية، يصحب تحرير التجارة أثارا سلبية حقيقية تتمثل في عجز بعض الصناعات عن مواجهة المنافسة إثر إلغاء الحماية، حيث أنه نتيجة لتشابه الهياكل، الإنتاجية في الدول العربية، وتواجد نفس الأنشطة والصناعات، فإن إزالة الحواجز الجمركية لا بد وأن تؤدي إلى الإضرار بالمنشآت الأقل كفاءة والتي سوف تعجز عن منافسة منتجات المنشأ الأكثر كفاءة.

المطلب الثاني: المعوقات الضريبية والأمن الغذائي

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى أهم معوقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمتمثلة في معوقات ضريبية والأمن الغذائي.

الفرع الأول: المعوقات الضريبية

تلجأ بعض الدول الأعضاء في المنطقة إلى ممارسة التمييز الضريبي من خلال الاستمرار في فرض الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع العربية المستوردة وهناك بصورة عامة ثلاثة أنواع لهذه الضرائب والرسوم [1]:

- **النوع الأول**: هو عبارة عن ضرائب ورسوم استيراد تفرض على السلع المستوردة ذات المنشأ العربي ولا تفرض على السلع المماثلة المنتجة محليا مما يعني حماية إضافية لصالح السلع الوطنية في وجه منافسة مثيلاتها المنتجة في البلدان العربية الأخرى الأعضاء في المنطقة.

- **النوع الثاني**: ويتمثل في فرض رسوم وضرائب محلية على السلع المستوردة ونحصر قصدنا هنا بالسلع ذات المنشأ العربي بمعدلات أو قيم أعلى من تلك المفروضة على السلع الوطنية المماثلة.

- **النوع الثالث**: يتمثل في رسوم الخدمات التي تفرض في صورة نسبة مؤوية من قيمة السلعة المستوردة ذات المنشأ العربي والتي قد تكون تصاعدية في بعض الحالات علما أن هذا الرسم يجب أن يكون محددا أو مطابقا بحيث يغطي التكلفة الفعلية للخدمة حتى لا تتولد عنه آثار حمائية لصالح السلع المنتجة محليا.

الفرع الثاني: الأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من ناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية، سليمة ومغذية تلبي حاجاتهم الطاقوية وتناسب أذواقهم الغذائية ليعيشوا حياة صحية ونشطة[2]، ويمثل ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية تحديا أساسيا للبلاد العربية، بسبب تعثر عوامل عديدة أهمها تراكم إهمال القطاعات الزراعية والسياسات التي تحابي الاستثمار فيها وارتفاع معدلات الهدر في الموارد والزحف العمراني، إلى جانب تسارع معدلات النمو السكاني، ومحدودية المياه العذبة والأراضي القابلة للزراعة، والاعتماد الشديد على استيراد الاحتياجات من الغذاء من الأسواق العالمية، ويلعب غياب السياسات الزراعية والغذائية المناسبة دورا أساسيا في تفاقم مشكلة الأمن الغذائي، مما يجعل المنطقة العربية واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية تجاه التقلبات في أسعار، وعلى عكس جميع بقية مناطق العالم، شهدت المنطقة العربية زيادة مقلقة

[1] العالية شرع، **أثر اتفاقية التعاون والشراكة حلى حجم التجارة العربية البينية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، سنة 2010 – 2011، ص141.

[2] رزقي ليندة، **ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، الجزائر، يوم 23 / 24 نوفمبر 2014، ص2.

في عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، والتي ارتفعت من متوسط 13 مليون للفترة 1990- 1992 إلى متوسط بلغ 25 مليون للفترة 2010 – 2012 [1].

المطلب الثالث: معوقات في التجارة العربية البينية

وسنحاول في هذا المطلب بالتحديد التطرق إلى دوافع ومتطلبات تنمية التجارة العربية البينة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك نظرا لأهميتها في البحث ثم الدخول في المعوقات التي تواجهها التجارة العربية البينة والتفصيل فيها من خلال فرعين، الفرع الأول معوقات جمركية وغير جمركية، والفرع الثاني معوقات التجارة البينة من الجانب الصناعي والزراعي.

الفرع الأول: دوافع ومتطلبات تنمية التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1. دوافع تطوير التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1.1. الدوافع الخارجية:

وهي الأسباب الخارجية التي فرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد تحت مسمى العولمة وتتمثل في ما يلي[2]:

1- بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية:

شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أخذت صورا وأشكالا جديدة بين الدول المتقدمة والدول النامية في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساومات في المفوضات الدولية ولذلك فإن المنطقة العربية وباعتبارها تشكل تكتل اقتصادي كبير يضاهي التكتلات الاقتصادية

[1] الاتحاد العام لغرف الجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **تقرير حول الاقتصاد العربي بين التحديات المرحلة الجديدة والعقبات المتجذرة ما هي مرتكزات الإصلاح والآفاق حتى عام 2015** ؟، دائرة البحوث الاقتصادية، أكتوبر 2013، ص17.

[2] العالية الشرع، **أثر التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، سنة 2010 – 2011، ص ص: 163 – 164.

الدولية الكبرى وبحكم موقعها الجغرافي ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثرا بتطورات الاتحاد الأوروبي باعتبارها الشريك التجاري الأول له.

2- توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات

تميزت الشركات المتعددة الجنسيات باستحواذها على مجموعة من الخصائص وقدرات التأثير الكبيرة على توجهات الاقتصاد العالمي، وبالرغم من المساهمات الإنتاجية والخدمية العديدة التي تقدمها هذه الشركات في كل المجالات إلا أن تاريخها معلوم بممارسات سمتها الأساسية الاستغلال خاصة في الدول النامية[1]، ويؤثر دخول الشركات المتعددة الجنسيات سلبا على الشركات المحلية، من خلال تعريضها إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، فضلا، على ضعف قدرتها على الابتكار مما يضطرها إلى الزوال أو الاكتفاء بشرائح سوقية محدودة ومهملة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، كما تنظر الشركات الأجنبية إلى الدول النامية على أنها مصدر للمواد الأولية الخام ومن ثم تعمل على استنزاف مواردها وطاقاتها، فضلا أنها تعد بالنسبة لها سوق رائجة لتصريف منتجاتها المصنفة مما يؤدي دون أدنى شك إلى ظهور حالات الاحتكار والتلاعب بالأسعار داخل الأسواق المحلية للدول النامية [2].

3- الأزمات العالمية الحادة:

امتدت آثار الأزمة إلى التدفقات التجارية العربية من خلال عدة عوامل محلية وخارجية، فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره العالمية إلى انخفاض حاد في الصادرات النفطية للدول العربية[3]، ومن المتوقع أن تتأثر سلبا بهذه الأزمة بما يشمل مرافق التجارة من موانئ وقنوات مائية [4].

---

[1] بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، حالة قطاع البترول**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2009 – 2010، ص90.

[2] شوقي جباري، **تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد1، سنة 2014 ص78.

[3] جمال الدين زروق، **التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2011 ، ص27.

[4] ولد محمد عيسى محمد محمود، **آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على اقتصاديات العربية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 20 / 21 أكتوبر 2009، ص6.

2.1. الدوافع الداخلية:

وهي الأسباب التي تحدث على مستوى الداخلي ويمكن ذكرها على النحو التالي [1]:

– ازدياد الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية، ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية تنتج لأسواق الوطن العربي، بهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات.

– يؤدي الاهتمام بالتجارة العربي البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية، وكذلك زيادة التوظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول واسعة المساحة مثل السعودية وليبيا والدول الأخرى مالكة فوائض رأس المال مثل دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستحقق تكاملا متميزا بين أسواق العمل وأسواق السلع وأسواق رأس المال.

– التخلص من عبئ المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المالية الدولية، وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية، وكذلك توفير التمويل البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية والاستثمارية.

2. متطلبات تنمية التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

جملة المعوقات والمشاكل التي تواجه التجارة العربية البينية يمكن التغلب عليها بإتباع عدة سبل يمكن أن تخفضها وتساهم في تنميتها ونذكر منها:

1.2. متطلبات خاصة بإتمام تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يعد إتمام تنفيذ هذه الاتفاقية مرحلة هامة أمام تنمية التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ورغم أن هذه الاتفاقية أوشكت على انتهاء مدتها المحددة، إلا أنها لم تسفر على نتائج كبيرة في زيادة حجم التجارة

[1] بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي(دراسة حالة دول المجلس التعاون الخليجي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013 ص ص 60 – 61.

البينية، ويعود ذلك كما رأينا سابقا إلى المعوقات التي واجهت تنفيذها، وعليه يجب التصدي لتلك المعوقات بالعمل على[1]:

1- دعوة الدول العربية التي لم تنظم لحد الآن إلى المنطقة للانضمام، وتقديم المساعدة لها

2- العمل على التوزيع العادل للمكاسب الناتجة عن منطقة التجارة الحرة العربية، مساعدة الدول التي تعاني ضعف في هياكلها الاقتصادية والتي من المحتمل أن تتضرر جراء تطبيقها لبنود الاتفاقية.

3- العمل على تحرير التجارة داخل المنطقة بمعدلات أسرع مما هي عليه.

4- التقليل بقدر الإمكان من طلب الاستثناءات.

5- تسهيل انسياب السلع ذات المنشأ العربي بين الدول العربية بتخفيض وإزالة الرسوم والضرائب الجمركية.

6- التخفيض من القيود الإدارية والكمية التي تضمنتها القوانين الوطنية لكل بلد، والتي تتعارض مع أحكام البرنامج التنفيذي الذي أقرته الدول العربية.

7- الإسراع في دراسة وإقرار قواعد المنشأ للسلع الصناعية، وتوسيع وانفتاح الأسواق العربية على بعضها، وتنسيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالمنافسة والاحتكار.

8- الإسراع في إنهاء وتفعيل آليات فض المنازعات.

9- إدخال تجارة الخدمات ضمن المعاملات التي تشملها منطقة التجارة الحرة والوصول بها إلى اتحاد جمركي عربي في أقرب وقت ممكن.

2.2. متطلبات أخرى لتنمية التجارة البينية: ونذكر منها:

1- العمل على زيادة فعالية المؤسسات والهيئات والمصارف القطرية الإقليمية في تقديم التسهيلات الائتمانية وضمان التمويل اللازم للصفقات التجارية التي تعقد بين الأسواق العربية [2].

2- العمل على تحسين جودة المنتجات الزراعية لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وذلك من خلال تفعيل مراقبة الجودة على الصادرات الزراعية والعمل على تطوير قواعد المنشأ، وإعادة النظر في إنتاجية الزراعية

[1] فرج شعبان، نفس المرجع السابق، ص: 146.

[2] لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية**، المناطق الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000 – 2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة سنة 2011 – 2012، ص 144.

والسياسات المتبعة، بحيث تكون أسعار المنتجات الزراعية العربية منافسة لأسعار مثيلاتها في الدول النامية الأخرى، واستمرار في إصلاح القطاع الزراعي من خلال الإطار المؤسسي والتشريعي [1].

3- ينبغي تحديث أساطيل النقل العربية لتحقيق القدرة التنافسية والتنسيق بين الأساطيل العربية بالنسبة للخطوط العاملة لديها، بهدف زيادة مساهمتها في نقل التجارة العربية [2].

4- حرية انتقال رؤوس الأموال العربية وإقامة المشروعات العربية المشتركة [3].

الفرع الثاني: معوقات جمركية وغير جمركية للتجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1. معوقات جمركية [4]:

1- ارتباط الدول العربية مع دول أخرى من خلال الاتفاقيات حيث أن الاتحاد الأوروبي وأمريكا أعطت إعفاءات وتسهيلات جمركية من تلك الموجودة في الاتفاقيات العربية مما أدى إلى إعاقة تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي والجماعي العربية و تحويل التجارة بدل من خلق التجارة تجاه تلك الدول.

2- تعقيد الإجراءات والممارسات الجمركية حيث لا تزال الإجراءات والممارسات الجمركية تعيق انسياب السلع بين الدول العربية ويرجع ذلك إلى تعدد الجهات المسئولة عن تخليص السلع المستوردة، وتعقد الإجراءات اللازمة لتخليص البضائع من المنافذ الجمركية، ففي بعض الدول العربية تشتمل الدورة الكاملة لتخليص البضائع على أكثر من 18 معاملة، مما يعرض السلع للتلف في كثير من الأحيان، لأن إدارة الجمارك والجهات المسئولة الأخرى بمراقبة الجودة وحماية المستهلك في العديد من الدول العربية، لا تعترف أحيانا ببعض الهيئات الأجنبية المختصة بتسليم شهادات الجودة والمواصفات الدولية للسلع المستوردة.

---

[1] محمد حشماوي، الأخضر بن عمر، **معيقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الخارجية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015، ص102.

[2] وصاف عتيقة، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية**، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2013 – 2014، ص344.

[3] بن عمر الأخضر، نفس المرجع السابق، ص 169.

[4] محمد عبد الله شاهين، **التبادل التجاري الإسلامي (المقومات والتنمية في ظل التحديات العالمية المعاصرة)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2014، ص ص ص: 162 – 165 – 168.

3- إعادة تقييم لغايات جمركية: وتختلف النظم العربية في تطبيق الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، فبعض الدول العربية، أعضاء منظمة التجارة العالمية، ملتزمة بتطبيق اتفاقية التقييم ومن ثم عليها تسوية أوضاعها لاستخدام قيمة الفاتورة كقيمة لأغراض الرسم الجمركي، وهناك دول عربية أخرى والتي لم تدخل بعد منظمة التجارة العالمية، تقوم بإعادة تقييم فواتير الاستيراد، وفق نظم محلية توضع لهذا الغرض ويفرض الرسم الجمركي حتى القيمة المحسوبة من قبل السلطات الجمركية وليس القيمة المسجلة في فاتورة الاستيراد.

4-المغالاة في طلب استثناءات على التخفيضات الجمركية حيث تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاة في طلب الاستثناء من التخفيضات الجمركية والتي يخشى أن تؤثر على التزامات المترتبة على الدول [1].

2. معيقات غير جمركية:

وتكون العوائق الغير جمركية على شكل قوانين مكتوبة تطبق من قبل المؤسسات التي تنظم الحركة التجارية، ويمكن أن تكون على شكل تعليمات شفوية، كذلك قد تشمل العوائق الغير جمركية تصرفات سلوكية مثل التشدد في تطبيق التعليمات والتدقيق المبالغ فيه على المواصفات ووفقا لهذا التعريف فإن كل دول الأعضاء تمارس أشكال مختلفة من العوائق الغير جمركية [2]، و يمكن تصنيفها كما يلي:

1- عوائق ذات علاقة بالممارسات التجارية:

- تعدد الجهات وتباين وطول الإجراءات اللازمة لتخليص البضائع في المنافذ الجمركية.
- ضعف استخدام وسائل التقنية الحديثة كاستخدام الحاسب الآلي وتوحيد جهات تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية.
- الفترات الزمنية الطويلة التي تتخذها الإجراءات قبل الإفراج عن البضائع إلى داخل بلد الاستيراد خاصة في حالات السلع الحساسة.

2- عوائق ذات علاقة بالجمارك: وتتضمن

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، سنة 2013، ص239.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **ورشة العمل الإقليمية حول متطلبات وانعكاسات إقامة الاتحاد الجمركي العربي على الزراعة العربية**، الرباط، المملكة المغربية، يومي 14 – 16 ديسمبر2006، ص53.

– حاجة الإدارات الجمركية لتطوير هياكلها التنظيمية بما يساعد في رفع مستوى التنسيق بين المديريات المختلفة فيها.

– الحاجة إلى رفع مستوى التنسيق بين الإدارات الجمركية من جهة والإدارات الأخرى التي تكون لها علاقة بالمواد المستوردة.

– عدم التنسيق وتوفر الشروط المناسبة للتفتيش على البضائع عند المنافذ الجمركية خاصة عندما يتعلق الأمر ببضائع ذات حساسية خاصة كالغذاء والدواء.

– المبالغة في أساليب الكشف والمعينة والمبالغة في تطبيق إجراءات التفتيش وتخليص البضائع وتعدد الإجراءات الجمركية.

3– عوائق في المصارف والتأمين:

قصور بعض الأنظمة المصرفية على توفير الخدمات اللازمة لحاجات التبادل التجاري إضافة إلى عدد من القوانين التي تحكم بيئة العمل المصرفي في بعض البلدان والتي لا تراعي الديناميكية التي تحتاجها العمليات التجارية من جهة ومن جهة أخرى فهي لا زالت تخلق حواجز أمام التحويلات المصرفية [1].

4– العوائق الفنية:

– التشدد في المقاييس والمواصفات وإعدادها لنفس المنتج، وتغييرها بدون إشعار مسبق أحيانا.

– التشدد في الإجراءات الصحية والبيئية، وارتفاع تكاليف التحاليل المخبرية، وتضارب نتائجها أحيانا من مختبر إلى آخر.

– ضعف البنية الأساسية والخدمات اللوجستية في مجال التجارة، والمتمثلة في النقل والاتصالات والمعلومات والتمويل والتأمين.

– تقييد حرية انتقال الأشخاص والعمالة وتأشيرات السفر بالنسبة لرجال الأعمال وسائقي الشاحنات.

6– العوائق النقدية: وتتمثل في:

– الرقابة الشديدة على النقد والقيود على إجراءات تحويل العملات من والى بعض الدول العربية.

– التشديد في إجراءات الائتمان فيما بين الدول العربية مع بعضها البعض.

– عدم قابلية التحويل بالنسبة لأغلب العاملات العربية وتعدد أسعار الصرف أحيانا [1].

[1] محمد النسور، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (التجربة الإقليمية نحو إزالة القيود والعوائق غير جمركية أمام التجارة)**، ورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 11– 12 /07/ 2007 ص ص: 18 – 19.

7- عوائق متعلقة بالنقل:

- تشعب وبطئ الإجراءات المتبعة على المنافذ الحدودية البرية وتعدد وتنوع الوثائق المطلوبة في الإجراءات الجمركية.

- ارتفاع الرسوم والغرامات.

- إجراءات أخذ العينات على الحدود وطول مدة الفحوصات إضافة إلى عدم توافر مختبرات فحص لدى المعابر الحدودية مما يترتب عليه تأخير وصول البضائع وتلفها في بعض الأحيان.

- تعقد إجراءات عبور الترانزيت وارتفاع تكاليف العبور.

- إخضاع البضائع العابرة بطريقة الترانزيت للفحص مما يؤدي إلى التأخير علاوة على الأضرار التي قد تلحق بالبضائع أحيانا من جراء تكرار التنزيل والتحميل.

8- عوائق مؤسسية وإدارية:

- الشهادات الغير الضرورية وإجراءات التصديق من الجهات الحكومية وعدم الاكتفاء بالمستندات الرسمية من المنشأة نفسها.

- إعاقة تسجيل الأدوية والإجراءات البيروقراطية لعملية التسجيل.

- تراخيص الاستيراد.

- إجراءات مراقبة للكمية[2].

9- انعدام الشفافية ونقص المعلومات: وذلك حول التعامل التجاري بين الدول الأعضاء في المنطقة، فيما يخص عدم الإفصاح عن الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء في المنطقة، كأن تقوم مثلا بعض الدول أعضاء المنطقة باتخاذ إجراءات أو القيام بإحداث تغييرات في عملية التقييم الجمركي لأغراض حمائية، أو القيام بعقد اتفاقيات اقتصادية وتجارية ثنائية، ولا يتم إعلام الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة بهذه الإجراءات والسياسات.

إضافة إلى ذلك عدم توفر قواعد للمعلومات حول الأسواق العربية والأسعار التبادلية والمنتجات العربية ومواصفاتها والإمكانيات التصديرية للأسواق العربية والأسعار وإمكانات الاستيراد [1].

---

[1] نسيم حسن أبو جامع، نفس المرجع السابق، ص ص: 963 – 964.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حول معيقات التجارة العربية البينية**، العدد الفصلي الأول، مارس 2007، ص ص: 9 – 10.

الفرع الثالث: معوقات في المجال الصناعي والزراعي

1. معوقات في الجانب الصناعي [2]:

1- استمرار ظاهرة التخصص في الإنتاج الأولي، وخاصة بالنسبة إلى الصادرات الصناعية التي تركزت في عدد محدود من الخامات والوقود، ولقد أفرزت هذه الظاهرة نتائج سلبية عديدة منها:

- تدهور معدلات التبادل الدولي للأقطار العربية.
- هبوط نسبة مساهمة الصادرات التحويلية.
- ربط الاقتصاديات العربية في علاقتها الهيكلية ومعدلات نموها بمصادر دخلية محدودة.

2- غياب التدرج الاستراتيجي في التحول من نمط إحلال الواردات إلى نمط تشجيع الصادرات من خلال توسيع نطاق الإنتاج للوصول به إلى خلق فوائض تصديرية حقيقية، إن الذي تحقق هو تكريس ظاهرة التركز الإنتاجي من خلال بروز صناعات تحويلية معينة تفتقر إلى القدرات التحفيزية للتحول إلى أقطاب نمو بسبب ضعف التشابكات الإنتاجية والعزلة النسبية للنشاطات والمؤسسات فيما بينها.

3- تضارب وعد استقرار السياسات الحكومية في بعض الأقطار العربية تجاه مسائل اقتصادية عديدة منها: آلية السوق وملكية وسائل الإنتاج، وتشغيل القوى العاملة، وحماية الصناعة الوطنية وغيرها، ولقد انعكس التفاوت في التدخل الحكومي سلبيا على أنماط التنمية الصناعية السائدة، وعلى أنواع المشروعات الاستثمارية المقررة ومدى تكاملها.

4- إهمال نسبي للبحث والتطوير في المنشآت العديد من الأقطار العربية، حيث لا زال الإنفاق على البحث والتطوير ضئيلا مقارنة بالدول المتقدمة وبالنسبة إلى عدد الباحثين في الأقطار العربية تبين أن حصة الصناعة من هؤلاء كانت حوالي 6 % فقط وعند حساب نسبة العدد الكلي للباحثين إلى مجموع القوى العاملة في العالم العربي نجد أن هناك 0.1 شخص لكل ألف عامل، وذلك مقابل 9 أشخاص في اليابان و6 في ألمانيا.

2. معيقات في الجانب الزراعي [3]:

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية**، نفس المرجع السابق، ص8.

[2] سليمان بلعور، **دور الاستثمارات العربية البينية في التنمية الصناعية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 08، سنة 2010، ص135.

[3] الخضر بن عمر، محمد حشماوي، **معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية في الأسواق الخارجية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015، ص ص: 96 – 97.

1- يعتبر ضعف قاعدة الإنتاج وضيق السوق لهياكل الإنتاج وتجانسها في الدول العربية من المحددات الرئيسية والمتسببة في ضعف الصادرات الزراعية العربية للأسواق الخارجية، أما على مستوى التجارة البينة للمنتجات الزراعية في الدول العربية فيعتبر التماثل في القاعدة الإنتاجية وضعفها سببا لسياسات التنمية المتبعة في بعض الدول العربية بعيدا عن التنسيق والتكامل العربي.

2- إن كفاءة التسويق في معظم دول المنطقة مازالت متدنية كما تظهرها بعض المؤشرات، مثل ارتفاع تكلفة هوامش التسويق الغير مبررة، وتدهور نصيب المزارع من السعر النهائي لمنتجه، وارتفاع الفاقد فيما بعد الحصاد والهدر لأكثر من 25% من إنتاج الخضر و15% للحبوب، وارتفاع أسعار البيع للمستهلك وتذبذبها الحاد ولقد أوضحت بعض التقارير ظهور سلوكيات سالبة للمنافسة مثل الاحتكار واحتكار القلة [1].

3- مواسم استثناء في الرزنامة الزراعية تتداخل بدرجة كبيرة باعتبار أن مواسم الإنتاج متقاربة لهذه المحاصيل في المنطقة العربية، مما يقلل أو يحد من فرص تبادلها بين الدول المنتجة المتضمنة في الرزنامة، فالرزنامة الزراعية خاصة للدول العربية المنتجة للخضر والفواكه، عملت كثيرا على الحد من آثار الموجبة للتصدير، وحدت كثيرا من توجيه الإنتاج وفقا للميزة النسبية، ومن ثم لها تأثير جزئي معوق لتنمية التجارة العربية البينة وتعزيز التخصص الإنتاجي وفقا لقوانين الميزة النسبية لمجموعة كبيرة من الدول العربية الزراعية.

4- المبالغة في الاشتراطات التي تطلبها السلطات المعنية في الدول المستوردة عند تخليص منتجات الزراعية العربية المستوردة واشتراط مواصفات مبالغ فيها للتعبئة والتغليف، وفترات صلاحية منتجات الأغذية القابلة للتلف، وتعددية الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع وتواجد المختبرات في مدن أو مناطق مختلفة.

[1] لطفي مخزومي، **التجارة الزراعية العربية البينية ودورها في ترقية التكامل الاقتصادي العربية لمواجهة تداعيات أزمة الغذاء العالمية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد الثاني، جوان 2012، ص92.

خلاصة الفصل الثالث :

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتفاق متعدد الأطراف يرمي للوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية حيث شكل دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ مطلع عام 2005 تقدما ملحوظا في المساعي العربية لإقامة تكتل اقتصادي إقليمي، حيث ألغيت تقريبا كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة، إلا أن تحرير التجارة لم يضاعف كثافة التبادل البيني بين الدول الأعضاء وهذا يعني أن تخفيض التعريفة الجمركية والغير الجمركية وإزالتها إضافة إلى اختلاف وتباين التشريعات المطبقة بين الدول الأعضاء غير كاف لتحقيق التجارة الحرة بين الدول العربية واستمرارها لتحقيق خطوات لاحقة من التكامل الاقتصادي العربي، وكل هذا نتيجة جملة من العقبات والمعوقات غير الجمركية التي حالت دون نمو وتطور التجارة البينية العربية والتي تم تحديدها وتصنيفها في هذا الفصل.

الفصل الثالث: واقع التجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مقدمة الفصل الثالث:

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم التطور في اقتصاديات الدول العربية والإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وإطلاق قوى السوق فيها فالتطورات الدولية والإقليمية تدعو اليوم إلى الرفع من مستوى التبادل التجاري البيني، ومواجهة الانعكاسات السلبية على التجارة العربية التي تهددها التكتلات الاقتصادية التجارية العملاقة في العالم وكذلك مشاريع التكامل البديلة، وبناءا على ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: الواقع الاقتصادي في الدول العربية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- المبحث الثاني: واقع التجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- المبحث الثالث: المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

مقدمة الفصل الثاني:

تلعب التجارة الدولية دورا كبيرا في التعاون الدولي وتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وقد ساعد على ذلك التطور الهائل في منظومة المواصلات الدولية التي زادت من التقارب الدولي ووجود دوافع إلى التجارة الخارجية وهي الحاجة إلى الأسواق الخارجية والحصول على مواد الخام الداخلة في عمليات الإنتاج والتسهيلات الجمركية خصوصا بعد الجولات المتعددة لمنظمة التجارة العالمية والتطور الهائل في التكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية كما شهد النظام الاقتصادي العالمي تحولات عميقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر و ذلك من خلال إزالة كل العقبات والمعيقات التي تواجه التجارة الدولية التي تعتبر هذه الأخيرة محرك التنمية في الاقتصاديات المعاصرة.

وفي ضوء هذا ارتأينا أن نتطرق لهذا الفصل في المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل للتجارة الدولية، وأهم النظريات المفسرة لها.
- المبحث الثاني: سياسة التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية.
- المبحث الثالث: النظام الجديد للتجارة العالمية.

المبحث الأول: مدخل للتجارة الدولية، وأهم النظريات المفسرة لها

تعتبر التجارة الدولية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ترتكز عليها الدول نظرا لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية من تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، وسنبرز هذا من خلال الحديث عن مفهوم التجارة الدولية وأهميتها بالإضافة إلى أهم نظريات التجارة الدولية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية وأهميتها

تمثل التجارة الدولية العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما توفره من مكاسب لمختلف الأطراف المتبادلة، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على مفهوم التجارة الدولية، أهميتها وأسباب قيامها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الدولية

يشير هذا المصطلح إلى العمليات التجارية المتبادلة دوليا، أي التبادل الدولي التجاري للبضائع والخدمات[1]، كما يقصد بالتجارة الدولية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل [2].

ويمكن تعريف التجارة الدولية من زاويتين:

المعنى الضيق، ويشمل الصادرات والواردات المنظورة مثل السلع والغير المنظورة مثل الخدمات.

المعنى الواسع ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة.
- الصادرات والواردات الغير منظورة (الخدمات).
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

---

[1] فهمي محمود شكري، **المعجم التجاري والاقتصادي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ،سنة 2009، ص 276.

[2] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، سنة 1996، ص13.

– يفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فالتجارة الخارجية تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة من دول أخرى تتعامل معها تجاريا أما التجارة الدولية فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك عن طريق التكامل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة.

- الهجرة الدولية عن طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى.

ويعد هذا التعريف الأخير، وبالمفهوم الواسع هو الأنسب لمصطلح التجارة الدولية، خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركات السلع والخدمات، والهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، وحركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات[1].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي[2]:

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، و تربطها مع بعضها البعض.
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.
- تعد مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار[3].
- هناك علاقة بينها وبين التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الخل القومي ومستواه.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

---

[1] سفيان عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العددان 61 – 62، سنة 2013 ،ص 169.

[2] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، سنة 2010 – 2011، ص ص: 26 – 27.

[3] عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2015، ص17.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية

يرجع أسباب قيام التجارة بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وتتمثل أهم هذه الأسباب في:

- عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع[1] .
- اختلاف تكاليف الإنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح.
- رفع مستوى المعيشة [2].
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من بلد لآخر.
- اختلاف الميول والأذواق، الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة [3].

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية

يقوم التبادل الدولي على مبدأ التخصص بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة أو مجموعة سلع لتتبادل مع غيرها، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم النظريات والأفكار التي ظهرت من أجل الوصول إلى التفسيرات أكثر واقعية لقيام التجارة الدولية.

[1] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة 2008، ص10.

[2] شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2010 – 2011، ص 21.

[3] رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، مجلد 5، العدد 17، سنة 2013، ص ص: 124 – 125.

الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية

1. نظرية النفقات المطلقة* عند آدم سميث (1732-1790) :

في عام 1776م نشر آدم سميث** كتابه الشهير ثروة الأمم حيث هاجم فيه النظرة المركنتيلية عن التجارة، ودعا بدلا منها إلى التجارة الحرة باعتبارها أحسن سياسة لأقطار العالم [1]، ويعتمد آدم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظريته وعلى كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة [2]، وقد اعتمد آدم سميث على الفرضيات التالية [3]:

- مقايضة السلع مع بعضها البعض بدلا من استخدام النقود.
- ثبات تكلفة الوحدة مهما بلغ حجم الإنتاج.
- انتقال عناصر الإنتاج بين الصناعات داخل الدولة بسهولة.
- استحالة انتقال عناصر الإنتاج بين البلدان.
- منافسة تامة.
- عمالة كاملة.
- عدم وجود تكاليف النقل أو المواصلات.

* **النفقات المطلقة**: النفقة المطلقة لسلعة ما في دولة هي كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من هذه السلعة في هذه الدولة.

** **آدم سميث**: (1732 – 1790) يعتبر أب الاقتصاد الحديث من أهم مؤلفاته كتاب ثروة الأمم سنة 1776م.

[1] دومنيك سلفاتور، **اقتصاد دولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1993، ص10.

[2] قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000 – 2013)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم، جامعة البويرة، سنة 2013 – 2014، ص7.

[3] أحمد عبد الرحمن أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ الرياض، سنة 2001، ص50.

كما يمكن توضيح نظرية آدم سميث في المثال التالي:

جدول رقم 1: نفقات الإنتاج كل وحدة من القماش والقمح مقدرة بساعات العمل

(وحدة / ساعة عمل)

البلد / السلعة	القماش	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية	160	50
مصر	140	60

مصدر: مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، سنة 2007، ص30.

يتبين من خلال الأرقام أن الولايات المتحدة سوف تتخصص في إنتاج القمح، لأن نفقات إنتاجها فيها أقل من نفقات إنتاجه في مصر، وبالمقابل تتخصص مصر في إنتاج القماش لأن إنتاجه لديها أقل في نفقات إنتاجه في الولايات المتحدة، وتقوم كل دولة منها بتصدير فائض إنتاجها للأخرى[1].

من أهم الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظرية [2]:

– أنها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا.

– قد لا تحض بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة، وهذا يعني وفق نظرية آدم سميث أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي، وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع، مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية.

– إن نظرية آدم سميث في التجارة الدولية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية، في حين ثمة في الواقع فوارق واختلافات جوهرية بينها.

[1] هويدي عبد الجليل، نفس المرجع السابق، ص 7.

[2] طبني مريم، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية (2002 – 2012)**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2012 -2013، ص 43.

2. نظرية الميزة النسبية (1772– 1832):

لقد أسس ديفيد ريكاردو(**David Ricardo**) * في عام 1817 نظرية الميزة النسبية، إذ بقيت تلك النظرية تشكل الحجة لصالح حرية التجارة الدولية، وهذا ما تضمنته معظم كتب علم الاقتصاد المنهجية[1] .

وينص مبدأ الميزة النسبية على أن كل دولة ستستفيد إذا تخصصت في إنتاج وتصدير السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا (والتي هي أكثر كفاءة نسبيا من الدول الأخرى في إنتاجها) وبعكس ذلك ستستفيد كل دولة إذا ما استوردت السلع التي تنتجها بتكلفة أعلى نسبيا (والتي هي أقل كفاءة نسبيا في إنتاجها من الدول الأخرى) [2]، كما اعتمد على عدة فرضيات أساسية وهي[3]:

- سيادة المنافسة الكاملة.
- تتم التجارة الدولية بين الدول عن طريق المقايضة.
- انعدام كل من تكاليف النقل والرسوم الجمركية.
- سهولة وقابلية انتقال عناصر الإنتاج بين الصناعات المختلفة داخل الدولة الواحدة وصعوبة انتقالها بين الدول.
- يوجد دولتين فقط تنتج كل منهما سلعتين فقط.
- خضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة أي ثبات عوائد السعة وهذا يعني مرونة عرض كبيرة جدا.

لتبسيط الموضوع اعتمد ريكاردو دولتين تتعاملان بسلعتين اثنتين ، واختار أن يقيس تكاليف الإنتاج كلها من زاوية ساعات العمل.

---

* **دافيد ريكاردو**: اقتصادي انجليزي ولد سنة 1772 قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد، وله النظرية المعروفة باسم قانون تناقص الغلة، أهم كتبه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، توفي في سنة 1832.

[1] طه يونس حمادي، **نظريات التجارة الدولية التقليدية (الكلاسيكية) والحديثة والتكتلات الاقتصادية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 39، سنة 2008، ص7.

[2] بول ساموبلسن، ويليام نودهاوس، **الاقتصاد: التجارة الدولية**، ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط2، سنة 2006، ص707.

[3] عادل يوسف عوض، **في الأصول النظرية للتجارة الدولية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، سنة 2013، ص41.

الجدول رقم 2: نفقات إنتاج كل وحدة من النسيج و العصير مقدرة بساعات العمل

(وحدة / ساعة عمل)

السلع / الدولة	انجلترا	البرتغال
النسيج	100	90
العصير	120	80

source : Michel Rainelli **. le commerce international** , la decouverte, paris,7 édition , 2000,p:43

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن: انجلترا تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها 120 وحدة عمل ووحدة واحدة من النسيج ب100 وحدة عمل، وفيما يتعلق بالبرتغال فإنها تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة قدرها 80 وحدة عمل، بينما تنتج النسيج بتكلفة 90 وحدة عمل، فحسب أدم سميث أن البرتغال لها ميزة مطلقة على انجلترا في إنتاج السلعتين وبالتالي لا تقوم التجارة بينهما حسبه، ولكن حسب ريكاردو، رغم للبرتغال هذه الميزة المطلقة في كلا السلعتين إلا أنه يمكن للتجارة أن تقوم بينهما وذلك وفق الميزة النسبية بإحدى المفهومين السابقين للنفقة النسبية كما يلي:

– النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في البلدين مختلفين: وفق هذا التحديد تكون التكلفة النسبية لإنتاج العصير في بريطانيا بالنسبة للبرتغال كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في انجلترا / التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في البرتغال.

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج نسيج في انجلترا بالنسبة للبرتغال كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج نسيج في انجلترا / التكلفة المطلقة لإنتاج نسيج في البرتغال.

– النسبة بين تكلفة الإنتاج لسلعتين مختلفتين داخل البلد الواحد: وفق هذا التحديد تكون التكلفة النسبية لإنتاج العصير بالنسبة نسيج في انجلترا كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في انجلترا / التكلفة المطلقة لإنتاج نسيج في انجلترا

وكذلك تكون التكلفة النسبية لإنتاج نسيج بالنسبة للعصير في البرتغال كما يلي:

التكلفة المطلقة لإنتاج النسيج في البرتغال / التكلفة المطلقة لإنتاج العصير في البرتغال.

– تكلفة العصير بالنسبة النسيج:

انجلترا: 100/120 = 1.2 : 1 وحدة عصير = 1.2 نسيج

البرتغال: 80/90 = 0.88 : 1 وحدة عصير = 0.88 نسيج

تتمتع البرتغال بميزة نسبية في إنتاج العصير لأن: 0.88 < 1.2

– تكلفة نسيج بالنسبة للعصير:

انجلترا : 120/100 = 0.83 : 1 وحدة نسيج = 0.83 عصير.

البرتغال: 80/90 = 1.125 : 1 وحدة قماش = 1.125 عصير.

تتمتع انجلترا بميزة نسبية في إنتاج القماش لأن: 0.83 < 1.125 .

فالفكرة التي جاء بها ديفيد ريكاردو مفادها أن كل دولة تستفيد من التخصص في إنتاج أي سلعة تكون لها ميزة نسبية مرتفعة عن غيرها، فالبرتغال تنتج العصير وتبادله بالنسيج ب0.88 وحدة أقل مم لو أنتجته ب 1.2 وحدة بالتبادل الداخلي [1].

أهم الانتقادات الموجهة لها هي كالتالي [2]:

- عدم سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا.
- عدم تحقق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التحرك بحرية كاملة على المستوى الداخلي.
- عدم تماثل الأذواق.
- افتراض النظرية حالة السكون في حالها.

وتبقى نظرية ريكاردو رغم الانتقادات تتميز بتحليل سليم ومتماسك في التجارة الدولية بناء على المكاسب التي تنتج عن هذا التخصص.

[1] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاقات الشراكة الاوروميتوسطية،** رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013، ص ص: 21 – 22.

[2] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة (دراسة حالة الجزائر)،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013، ص 33.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل *(1806-1873):

من خلال استعراضنا لنظرية التكاليف النسبية لاحظنا أن ريكاردو قد اكتفى ببيان التبادل التجاري وفقا لمبدأ اختلاف النفقات النسبية، إذ أن النظرية لم تحدد النقطة التي يتم على أساسها التبادل التجاري للبلدين وبالتالي فإن مقدار المكاسب التي يحققها كل بلد لم تحدد من قبل النظرية، وعليه فقد قام جون ستيوارت ميل بسد هذه الثغرة من خلال نظريته المعروفة بنظرية القيم الدولية، التي أوردها في كتابه الاقتصاد السياسي بحيث كان جون ستيوارت ميل خلال الفترة (1806 – 1873) دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية الطلب كل من بلدين في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي، ويقصد بمعدل التبادل الدولي عدد الوحدات من سلعة ما التي يتم تصديرها لقاء الحصول على وحدة واحدة من السلعة المستوردة، وبمعنى آخر هو عبارة عن السعر العالمي بين سلعتين بصيغ المقايضة السلعية [1].

ويرى ميل أنه تتبادل منتجات بلد معين مقابل منتجات بلد آخر بأثمان معينة تسمح لصادراتها بتغطية وارداتها ... الدولة التي تستفيد من التجارة الدولية هي تلك التي يكون فيها الطلب على منتجاتها أكبر من طلبها على المنتجات الأجنبية، ويتضح من هنا أن تقسيم مزايا التبادل الدولي مرهون بالطلب المتبادل ومرونته، فنسب التبادل الفعلية وشروط التبادل الدولي طبقا لهذه النظرية تتحدد وفقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، أو بتعبير متكافئ على الطلب المتبادل، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها، هذا ما أسماه جون ستيوارت ميل " **قانون الطلب المتبادل** " [2].

على العموم تعتبر أراء جون ستيوارت ميل إضافات حقيقية في مجال التجارة الخارجية، والذي كان له الفضل في تقوية النظرية الكلاسيكية، إلا أنها هي الأخرى تعرضت إلى الكثير من الانتقادات وكان أبرزها [3]:

---

* **جون ستيوارت ميل**: اقتصادي بريطاني ولد عام 1806 من مؤلفاته كتاب principles of political economy، توفي سنة 1873.

[1] طبني مريم، نفس المرجع السابق، ص ص: 8 – 9

[2] عربيي مريم، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية (دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، سنة 2013 – 2014، ص8

[3] باريك مراد، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، سنة 2013 – 2014، ص45.

– تعود مكاسب كبيرة من تحرير التجارة إلى صاحب الطلب الأصغر، والمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب، إذ يتحدد معدل التبادل على قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب، بالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل.

– اهتمامات الأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي.

الفرع الثاني: المدرسة النيوكلاسيكية

1. نظرية هيكشر* – أولين ** (1933) B.Ohlin – (1919) R.Heksher :

إن القول بأن التجارة الدولية ناتجة عن الاختلافات الموارد بين الدول تعد واحدة من أهم النظريات في الاقتصاد الدولي، وقد طورت من قبل اثنين من الاقتصاديين السويديين وهما هيكشر Eli Heckscher و برتل أولين Bertil Ohlin وهذه النظرية تسمى عادة بنظرية هيكشر– أولين ونظرا لأن النظرية تؤكد على تفاعل بين النسب التي تتوفر فيها مختلف عناصر الإنتاج في الدول المختلفة والنسب التي تستخدم فيها هذه العناصر في إنتاج مختلف السلع فإنها عادة ما يشار إليها على أنها نظرية نسب العناصر الإنتاجية [1]، فمن جانبها بينت نظرية هيكشر–أولين حول حرية التجارة الدولية أن السبب وراء اختلاف التكاليف النسبية في إنتاج السلع المختلفة بين الدول، يكمن في اختلاف الوفرة النسبية في عناصر الإنتاج بين الدول المختلفة [2].

يرتكز هذا النموذج على عدة فرضيات وهي[3] :

– وجود دولتين وسلعتين متجانستين وعنصرا إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت ويفترض أن يكون مختلفا نسبيا بين الدول.

---

* **هيكشر**:اقتصادي سويدي تحصل على شهادة دكتوراه من جامعة uppsala سنة 1907م من مؤلفاته أثر التجارة الخارجية على التوزيع سنة 1919م.

__أولين__: درس على يد إيلي هكشر بجامعة lund بستوكهولم يعتبر مؤسس النظرية الحديثة للحركية التجارية تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1977 مناصفة مع مناصفة مع james meade، شغل منصب وزير التجارة خلال الفترة 1944 – 1945.

[1] بول كروغمان، **الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة**، ترجمة محمد بن عبد الله الجراح، محمد بن سليمان البازعي، دار الزهراء، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص 130.

[2] عبد الناصر بوخشيم عز الدين، **تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1973 – 1998)**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، سنة 2003، ص10.

[3] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، سنة 2010، ص 185 – 186.

- المستوى الفني (التكنولوجيا) متماثل في الدولتين ولهما نفس دالة الإنتاج.
- يتصف الإنتاج بثبات عوائد الحجم للسلعتين في كل دولة.
- تختلف السلع فيما بينها من حيث كثافة استخدامها لعوامل الانتاج[1].
- سيادة المنافسة التامة في الدولتين.
- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل الدول الواحدة وعدم القدرة على الانتقال بين الدولتين.
- عدم وجود تكاليف النقل.
- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين دولتين كالتعريفة الجمركية.

وقد اعتدنا على سماع أغلب هذه الفرضيات باستثناء فرضيتين تخصان نموذج هيكشر- أولين تبين أن نشوء وهيكل التجارة وهما الفرضية الأولى المتعلقة باختلاف تركز عوامل الإنتاج بين الدولتين والفرضية الرابعة لمتعلقة باختلاف تركز عوامل الإنتاج لكل سلعة حسب عنصر المتوفر بغض النظر عن الأسعار النسبية للعنصر.

وتتمثل الاستنتاجات الرئيسية للنموذج النيوكلاسيكي حول حرية التجارة، في أن الدول تحقق مكاسب عند دخولها في التجارة الدولية، فيما يزداد الإنتاج العالمي تبعا لذلك، وبالإضافة إلى الاستنتاجات هنالك استنتاجات أخرى، حيث إن الدول سوف تميل إلى تخصص في تلك المنتجات التي يستلزم إنتاجها استخداما كثيفا نسبيا لعناصر الإنتاج المتوفرة لديها بشكل نسبي، كما أنها سوف تعوض الندرة النسبية في الموارد لديها عن طريق استيراد السلع التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا للعنصر الإنتاجي النادر نسبيا، إلا أن زيادة التكاليف المحلية، ومن ثم الأسعار المحلية بشكل يتجاوز الأسعار العالمية، من شانه أن يمنع التخصص الكامل من الظهور.

أما النتيجة الثانية فتتمثل في أنه بتحديد تكنولوجيا إنتاج متطابقة على مستوى العالم، فإن التساوي بين الأسعار النسبية للمنتجات المحلية مع الأسعار النسبية العالمية في إطار حرية التجارة، سوف يؤدي إلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج في كل الدول الداخلة في التجارة الدولية.

إذ أن معدلات الأجور سوف تزداد في الدول التي تتميز بوفرة نسبية في عنصر العمل ،نتيجة للاستخدام المتزايد والمكثف لهذا العنصر الإنتاجي، فيما تنخفض من ناحية أخرى أسعار العنصر الإنتاجي النادر نسبيا بسبب الاستخدام المتناقص له، والناجم عن التركيز على إنتاج السلع التي تحتاج إلى كثافة عمالية نسبية أكبر في

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2015، ص94.

عمليات إنتاجها، والعكس صحيح، مما يؤدي في المطاف الأخير حسب تنبؤات نظرية الوفرة النسبية إلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج على المستوى الدولي[1].

على الرغم من أن هذه النظرية كانت كنتيجة للانتقادات الموجهة للجيل الأول، إلا أنها هي أيضا واجهت عدة انتقادات أهمها [2]:

- استبعاد أثر البحوث والتطوير الذي ينشأ عنهما التقدم التكنولوجي حيث تفترض نظرية هكشر – أولين تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة.
- إستاتيكية نظرية هكشر - أولين لاعتبارها أن دوال الإنتاج دوال خطية متجانسة.
- عدم الأخذ في الاعتبار إنتاج وتبادل السلع والخدمات في ظل أسواق المنافسة الاحتكارية وإهمالها (نظرية O-H) لظاهرة تنوع المنتجات وأثرها في قيام التجارة الخارجية بافتراضها أن إنتاج وتبادل السلع والخدمات يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة.
- عدم قدرة نظرية هكشر – أولين على تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية في غير السلع الأولية لافتراضها عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول في كثير من الحالات.
- تحول نفقات النقل دون قيام التجارة الخارجية في بعض المنتجات لارتفاع نفقات نقلها، في حين افترضت نظرية هكشر – أولين عدم وجود نفقات نقل بين الدول.

ومن خلال هذا التحليل ظهر مفهوم التخصص الدولي في التجارة الخارجية الذي يعتبر أن لكل دولة خصائص تسمح لها بتحديد ما يمكن إنتاجه من سلع وما يمكن تصديره منها.

[1] عبد الناصر بوخشيم، نفس المرجع السابق، ص ص: 10 – 11.

[2] السيد متولي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص ص 49 – 50.

2. لغز ليونتياف* (1953– 1956):

عمد بعض الاقتصاديين إلى اختبار نظرية هكشر– أولين في وفرة عوامل الإنتاج اختبارا عمليا بتطبيقها على صادرات وواردات دولة معينة ومن أشهر الاختبارات التي جرت على نظرية هيكشر – أولين ما قام به الاقتصادي المعروف والروسي الأصل فاسيلي ليونتياف في عامي 1953 و1956 من دراسة على هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة مع الخارج [1].

ويستنتج ليونتياف من ذلك أن اشتراك أمريكا في تقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على أساس تخصصها في فروع الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال، وينفي الرأي الشائع بأن: الاقتصاد الأمريكي بالمقارنة ببقية دول العالم يتميز بفائض نسبي في رأس المال ونقص نسبي في العمل ثبت أنه خاطئ وفي الحقيقة فإن العكس هو الصحيح [2].

الفرع الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الدولية

1. نموذج الفجوة التكنولوجية M.V.Bosner (1961):

يركز هذا النموذج في تفسيره لنمط التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، بمعنى أن الاختلافات

* **واسيلي ليونتياف**: ولد سنة 1906 في مدينة سان بتارسبورغ في روسيا وتخرج من جامعتها عام 1924 وحصل على الدكتوراه في جامعة بون وانتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية واستقر في نيويورك عام 1931 وعمل في العديد من الجمعيات الاقتصادية والرياضية ونتيجة لإسهاماته تمكن من الحصول على جائزة نوبل وتوفي في سنة 1999م.

[1] ميرندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، مصر، سنة 2010.

[2] طبني مريم، نفس المرجع السابق، ص 12.

الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة، ويرجع وجود الميزة النسبية [1] إلى عاملين أساسين هما [2] :

- وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم.
- اكتساب حقوق إنتاج وشراء المخترعات الجديدة.

إضافة إلى أن الفكرة الأساسية لهذا النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية [3].

من خلال هذه النظرية نجد أن هناك تفسيرا جديدا للمزايا النسبية يختلف عن تفسير هكشر – أولين، فتلك المزايا لا ترجع فقط في عوامل الإنتاج ولكن قد ترجع للتفوق التكنولوجي الذي تحوزه بعض الدول وتحتل به موقعا متميزا في التجارة الدولية دون أن تكون بالضرورة تتمتع بوفرة نسبية في عوامل الإنتاج.

2. نظرية دورة حياة المنتج R.Vernon (1960):

تعتبر نظرية دورة حياة المنتوج لصاحبها فيرنر R.Vernon امتدادا لتحليل نظرية الفارق التكنولوجي، إذ تبحث هذه النظرية أسباب الاختراعات وآليات توسيعها على مستوى الدولي.

ويستند فرنر في تحليله لحياة المتوج إلى فكرة الابتكار التكنولوجي في الاختراع ويركز على السلعة الجديدة في حد ذاتها وعلى مراحل دورتها ويؤلف بين طبيعة السلع –طوال دورتها – وبين التطورات التي تشهدها في التجارة الدولية للتنمية[4].

---

[1] مخلوفي عبد السلام، **أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنولوجيا والقدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق العالمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 22 – 23 أفريل 2003 ص71.

[2] فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] قطاف الويزة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12 – 13.

[4] مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل نظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2005 – 2006، ص9.

وتمر المنتجات الصناعية خاصة تلك التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة حسب هذا التحليل بثلاث مراحل وهي [1] :

– **مرحلة المنتج الجديد**: وتتم هذه المرحلة في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة صناعية كبرى، ذات مستوى دخول مرتفعة وتكنولوجيا عالية، ويقتصر الإنتاج في هذه المرحلة على السوق المحلي كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة.

– **مرحلة الانتشار**: يزداد انتشار المنتج تدريجيا وتنخفض تكلفته بفعل وفرات الحجم ويتطور الطلب على المنتج من خارج الولايات المتحدة، وخاصة من الدول الصناعية لتنتقل تقنيات إنتاجه وتصبح هي الأخرى مصنعة له مؤدية بذلك إلى تخفيض الصادرات الأمريكية.

– **مرحلة المنتج النمطي**: وفي هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة في أسواق الدول الصناعية ومعروفا بالكامل، عندها يبدأ التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية وذلك بسبب الانخفاض في مستويات الأجور فيها.

[1] هويدي عبد الجليل، نفس المرجع السابق، ص ص: 11 – 12.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

لكل دولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج، وتعبر عن ذلك بمجموعة من القواعد والإجراءات التي تساهم في تحقيق أهداف معينة، كما يأتي هذا في عالم يكاد أن يكون شبه قرية صغيرة، سنتطرق في هذا المبحث إلى السياسة التجارية والعولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية، أهدافها، أنواعها وحججها.

يتعرض نشاط التجارة الدولية في البلدان المختلفة لتشريعات ولوائح رسمية من طرف الدولة من أجل تنظيم التجارة الخارجية من جهة، وتحقيق الأهداف المسطرة من جهة أخرى.

الفرع الأول: تعريف السياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية فينصرف مفهوم السياسة الاقتصادية أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف مسطرة، ومفهوم السياسة التجارية لا يختلف عنها.

تعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة [1]، وعادة يكون الهدف المنشود هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى مثل: التوظيف التام، استقرار أسعار الصرف [2].

كما يمكن أن نقول أنها مجموعة من التنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية ولهذه السياسة أهداف محددة وأدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف [3].

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

من بين أهداف التي تسعى السياسة التجارية الدولية تحقيقها ما يلي:

[1] فيروز سلطاني، نفس المرجع السابق، ص 53.

[2] Maurice bye **, relation économique internationale**, Dalloz , paris, 1971, p: 341.

[3] أحمد عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص 50.

1. **أهداف اقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

– **تحقيق موارد الخزينة العامة للدولة:** إن الحصول على موارد الخزينة العامة لتمويل الإنفاق العام يمثل أحد أهداف السياسة التجارية وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد من هذا الطريق أكثر فعالية وقبولا في نظر الشعب لأنها تحقق إيراد على حساب المنتجين الأجانب ليستخدم في تحقيق المصلحة العامة

– **تحقيق توازن ميزان المدفوعات:** إن القوى التلقائية لا تكفي في أحيان كثيرة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، لذلك فإن كثير من الدول، خاصة النامية منها، قد تجد نفسها مضطرة لاتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة باستعادة التوازن وبالتحديد في حالات العجز[1].

– **حماية الصناعات الناشئة:**لا تستطيع الصناعات الناشئة في الدول النامية على النمو والازدهار في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة للدول الكبرى، لذا فإن تقييد الواردات القادمة في الدول المتقدمة أصبح أمرا ضروريا لحماية الصناعات الناشئة في الدول النامية من المنافسة الأجنبية حتى تنمو وتكتسب خبرات جديدة.

– **حماية الاقتصاد القومي من الإغراق:** تتبع بعض الشركات الأجنبية المحتكرة في بيع منتجاتها سياسة الإغراق والذي يقصد به بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية [2].

2. الأهداف الاجتماعية والإستراتجية[3]:

وتتمثل الأهداف الاجتماعية للسياسة التجارية الدولية فيما يلي:

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.

– إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

[1] عبد الرحمن روابح، نفس المرجع السلبق، ص 132.

[2] هويدي عبد الجليل، نفس المرجع السابق، ص 13.

[3] عبد الرحمن روابح، نفس المرجع السلبق، ص134.

– العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع الاستيراد بعض السلع أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر... وغيرها.

أما الأهداف الإستراتجية للسياسة التجارية فيقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الإستراتجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة.

الفرع الثالث: أنواع السياسة التجارية وحججها

تتمثل أنواع السياسة التجارية فيما يلي:

1. سياسة حماية:

1.1. مفهومها: يقصد بها تلك المجموعة من الوسائل المستعملة بغية حماية اقتصاد بلد ما وبطريقة خفية وذكية من المنافسة الأجنبية عن طريق تطبيق مقاييس وإجراءات مختلفة لخلق تفاوت على مستوى السوق المحلي والأسواق الخارجية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق، وهذه الإجراءات الحمائية عادة ما يتم تبريرها عن طريق حجة الصناعة الناشئة أو غيرها من الحجج المتنوعة [1].

2.1. حجج حماية التجارة : تتمثل فيما يلي [2]:

– حماية الصناعة الناشئة: تعتبر هذه الحجة من أقدم الحجج لتقرير الحماية وتقييد التجارة الدولية، تفرض الحماية للصناعات الناشئة على أساس أن نفقة الإنتاج الحدية للسلعة التي تنتجها هذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا في البداية، فهي لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بسبب الظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى.

– توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي: يمكن للدولة أن تستفيد من الحماية التجارية لتحقيق التوازن في ميزان التجاري، وبالتالي توازن المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي.

[1] عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012، ص12.

[2] فيروز سلطاني، نفس المرجع السابق، ص ص: 56 – 59.

– **تضعف المراكز الاحتكارية في الأسواق الدولية:** لأنها تشيع في هذه الأسواق درجة عالية من المنافسة بينما أن الاستمرار في تقييد التجارة يحمي القوى الاحتكارية ويضيع فرصة الاستفادة من المزايا النسبية للدول المختلفة المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء[1].

– **جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** يكمن الغرض من الحماية إلى إغراء رؤوس أموال الأجنبية لدخول الدولة قصد الاستثمار المباشر تجنبا لعبء الرسوم الجمركية المفروضة، وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة محلية يعتمد في إنتاجها على رأس مال الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويزيد الإنفاق الكلي بزيادة التشغيل.

– **حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق:** الإغراق هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الأجنبية، وبيع تلك السلع في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة ، تغطي تلك الخسارة المحققة في الأسواق الخارجية، لذلك هو وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية على حساب المنتجين سواء المحليين أو الأجنبيين.

– **دعم الأمن القومي:** هناك منتجات معينة ذات أهمية إستراتجية لدعم الأمن القومي والقوة العسكرية كمعدات الدفاع أو الغذاء.

2. سياسة الحرية :

1.2. مفهومها:وتعرف على أنها جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم التدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات والصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا [2] .

2.2. حجج حرية التجارة: تتمثل مجمل الحجج فيما يلي [3]:

– تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في الإنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها مميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز نسبيا و بتكلفة أقل ممال لو قامت بإنتاجها محليا.

[1] هشام محمود الإقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 2009، ص388.

[2] رنان مختار،**علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل**، منشورات دار الأمل، تيزي وزو، ط1، سنة 2011، ص17.

[3] بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2011 – 2012، ص 45.

– تشجيع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.

– تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.

– تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج للسلع المكثفة للعنصر النادر.

– تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية

تمثل أدوات السياسة التجارية كل الوسائل التي يمكن أن تؤثر بها الدولة على تجارتها الخارجية، ومن أهم أدوات السياسة التجارية ما يلي:

الفرع الأول: الوسائل السعرية

تؤثر هذه الوسائل في التيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الصادرات والواردات، ويمكن التمييز في شأن هذه الوسائل بين كل من الرسوم الجمركية، الإعانات، الإغراق وسعر الصرف.

1– الرسوم الجمركية: وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية (واردات أو صادرات)، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم "التعريفة الجمركية " وهناك نوعين من التعريفات الجمركية:

- **رسوم القيمة:** تفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج.
- **رسوم نوعية:** تفرض كمبلغ محدد من نقود على كل وحدة من المنتج[1].

2– إعانات التصدير: وتعني إعانات التصدير تقديم مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير إذ يؤدي الدعم الحكومي للمصدرين إلى تمكينه من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة تسبيا مما يزيد من قدرة تلك المنتجات على المنافسة، وتلجأ

[1] زرمي نعيمة، نفس المرجع السابق، ص42.

الحكومة إلى سياسة دعم الصادرات ليس لتقوية مراكز الصناعات الوطنية ومدها بأسباب البقاء والتطور فحسب بل لخدمة أغراض اقتصادية متعددة، من ذلك تخفيض العجز في ميزان التجاري وتأمين مصادر الصرف الأجنبي إضافة إلى ذلك، أن هذه الصناعات المخصصة للتصدير تفتح فرص عمل لعدد من الأفراد القوة العاملة ومنه القضاء على البطالة [1].

3- الإغراق: يعرف الإغراق بأنه حالة من التمييز في تسعير منتج ما وذلك عندما يتم بيع ذلك المنتج في السوق بلد مستورد بسعر يقل عن السعر في سوق بلد مصدر[2] ، وتطبق سياسة الإغراق بشكل واسع من قبل الشركات الدولية النشاط بغرض زيادة الصادرات، والحد من قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة في السوق الدولية [3].

4- الرقابة على الصرف الأجنبي: تعتبر الرقابة على الصرف كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية، ويقصد بها احتكار الدولة للعملات الأجنبية(بيع وشراء العملات الأجنبية محتكر من قبل الدولة) وبالتالي تضع قيودا تنظم التعامل في العملات الأجنبية، وبالتالي فالدولة هي الجهة الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي ولا يجوز للأفراد والمؤسسات بيع أو شراء الصرف الأجنبي إلا من البنك الأجنبي.

فوجود الرقابة على الصرف الأجنبي يعني عدم وجود سوق حرة وبالتالي يصبح سعر الصرف ثابت ويتم تطبيقه على جميع المعاملات الخارجية.

وتهدف عملية الرقابة على الصرف تحقيق العديد من الأغراض من بينها منع خروج رؤوس أموال من الدولة، والحد من الواردات غير ضرورية والتخفيف من العبء المالي الواقع على الدولة [4].

---

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة عمان، الأردن، ط1، سنة 2007، ص ص: 166 – 167.

[2] سلمان عثمان، **مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 28، العدد 2، سنة 2006، ص 84 .

[3] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2011، ص126.

[4] زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر سابقا، سنة 2005 – 2006، ص ص: 161 – 162.

الفرع الثاني: الوسائل الكمية

1- نظام الحصص: هو تقييد كمي للتجارة الخارجية، تقوم من خلاله الدولة بتوزيع رخص الاستيراد على المستوردين تحدد بموجبها الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها، وتمنع استيراد مادون ذلك [1].

2- تراخيص الاستيراد: ونعني بها أنه لا يمكن الاستيراد إلا بموافقة الدولة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، كما يحق لحاملها أن يستورد السلع التي تحدد كميتها على أساس نصيب المستورد من واردات نفس السلعة في فترة ماضية، والغرض من نظام رخص الاستيراد منع الاندفاع إلى الواردات خصوصا إذا كانت سلع ترفيهية مع محدودية كمية العملات الأجنبية التي بحوزة الدولة بالإضافة إلى محاولة المحافظة على التوازن بين الصادرات والواردات وخلق نوع من المساواة بين المستوردين [2].

الفرع الثالث: الأساليب التنظيمية

1- المعاهدات التجارية: يمكن تعريف المعاهدة التجارية على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية وذلك لتنظيم العديد من المسائل الاقتصادية كتلك المتعلقة بالنقل والحد من الازدواج الضريبي، غير أن المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية وهي تعتبر من أساليب التدخل في التجارة الخارجية [3].

2- التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية [4].

---

[1] عائشة خلوفي، نفس المرجع السابق، ص38.

[2] قطاف ألويزة، نفس المرجع السابق، ص25.

[3] وليد الحفاف، **إصلاحات إزالة القيود الغير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، سنة 2009، ص51.

[4] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ط1، سنة 2004، ص 308.

المطلب الثالث: العولمة الاقتصادية

في ضوء التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية وخاصة تلك التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين الماضي، حيث تحول الاقتصاد العالمي بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وفي ضوء ذلك برز مصطلح العولمة الاقتصادية كمفهوم جديد وتحولا اقتصاديا عالميا لا يزال يثير جدلا واسع النطاق.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص العولمة الاقتصادية

إن بحث موضوع العولمة من الأمور الصعبة المعقدة فتعاريفها مختلفة ومجالاتها كثيرة وغير محددة وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مختلف التعاريف الخاصة بالعولمة وأهم خصائصها.

1. مفهوم العولمة الاقتصادية

1.1. تعريف اللغوي

إن الخوض في المسائل الفلسفية يقتضي البدء بتحديد المصطلح، وفي هذا المعنى بقول فولتير إذا أردت أن تتحدث معي فعليك أن تحدد مصطلحك.

تجمع المراجع على أن مفهوم" **العولمة** "mondialisation/globalization" حديث الظهور جدا، في جميع اللغات، ولا ترجع بداية استعماله إلى أبعد من الثمانينات من هذا القرن.

ومن تعريفات العولمة أنها:

في دلالتها اللغوية تعني جعل الشيء عالميا، بما يعني ذلك جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة وهذا المعنى هو الذي حدده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة " globalisation" في الانجليزية والألمانية، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح " mondialisation" [1].

[1] عصماني صفيان، مساتلة سفيان **نظرة استشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كيلانية**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، بدون عدد، جوان سنة 2013، ص141.

2.1. التعريف الاصطلاحي

يمكن رصد الكثير من التعاريف الخاصة بالعولمة الاقتصادية نذكر منها:

– **تعريف صندوق النقد الدولي:** وتعني تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار تكنولوجيتهم [1].

– **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:** وتعني كلمة العولمة زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، وأن العوامل التي ساعدت على انتشار العولمة وحفزها هو التقدم في النقل والاتصالات، وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلى والدولي [2].

2. خصائص العولمة الاقتصادية

هناك عدد من خصائص الرئيسية التي تميز العولمة الاقتصادية عن غيرها من المفاهيم ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2. تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم: تتسم العولمة بتزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين الدول فقد ساعدت اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس أموال الدولية مع وجود الثروة التكنولوجية وثورة المعلومات بمختلف اتجاهاتها على إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات ومن ثم قيام شبكة جديدة من العلاقات والروابط التجارية والمالية مما أدى إلى تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادل وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي والذي يتم بمقتضاه توزيع العمليات الإنتاجية وبخاصة الصناعية بين أكثر من دولة واحدة .

2.2. إضعاف سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية: حيث تؤدي العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية للدولة في مجال السياسة النقدية والمالية حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين الرقابة على الأسواق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق دون إعطاء أهمية كبيرة لإيجاد وسائل رقابية جديدة وهكذا فقد تم

[1] عزوز عائشة، **الأسواق المالية العربية في ظل العولمة المالية**، حوليات جامعة الجزائر، العدد 21، جوان 2012، ص160.

[2] حامد نور الدين، **العولمة والمنظمات الغير الحكومية**، مجلة البحوث والدراسات، جامعة بسكرة، الجزائر، عدد 5، جويلية 2007، ص127 .

إعادة تنظيم عمل الحكومة وفقا للخطوط العامة التي تحددها المنظمات الدولية سعيا وراء اكتساب ثقة الأسواق العالمية وذلك على حساب إضعاف سلطة الدولة وشرعيتها [1] .

3.2. سيادة آلية السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية: يلاحظ إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آلية السوق واقترانها بالديمقراطية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية، من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي على أن يتم في أقل وقت ممكن، إلا أن هذه السيادة التنافسية وسيادة آلية السوق غير حقيقية وتخضع إلى السيطرة وهيمنة الدول الكبرى، التي تستعملها لخدمة مصالحها.

4.2. **تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:** إن من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في غدارة وتعميق العولمة وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتلاشي المنظمات الاقتصادية التابعة وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة في الأول من جانفي 1995 وانضمام معظم الدول إليها ومن ثم اكتمال الرأس الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الذي يدار من خلال تطبيق مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية التي تؤثر في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم وهذه المؤسسات هي:

- **صندوق النقد الدولي:** والذي يشير إلى المكون النقدي للنظام الاقتصادي العالمي أو هو المسئول عن السياسات إدارة النظام النقدي الدولي.
- **البنك العالمي للإنشاء والتعمير:** والذي يشير إلى المكون المالي للنظام الاقتصادي العالمي وهو المسئول عن السياسات إدارة النظام المالي الدولي.
- **المنظمة العالمية للتجارة:** وتشير إلى المكون التجاري في النظام الاقتصادي العالمي وهي مسؤولة عن إدارة النظام التجاري العالمي.

5.2. وجود أنماط جديدة من التقسيم العمل الدولي: حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي حيث لم يعد في مقدور دولة واحدة مهما تعاظمت قدراتها الذاتية أن تستقل بمفردها بإنتاج سلعة ما وإنما أصبح من الشائع في الوقت الحاضر أن يتم إنتاج مكونات السلعة الواحدة في أكثر من دولة بحيث تتخصص كل منها في صناعة أحد هذه المكونات فقط مما أدى إلى اختفاء الأنماط التقليدية لتقسيم العمل التي كانت تتمثل

[1] حامد نور الدين، نفس المرجع السابق، ص 128.

في تخصص بعض الدول في الإنتاج الصناعي وتخصص دول أخرى في إنتاج المواد الخام والسلع الأولية وغيرها وهذا ماجعل من الممكن أمام الكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمة في الكثير من المنتجات كالصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيماوية ولعل تجربة النمور الآسيوية في جنوب شرق آسيا شاهدة على ذلك[1].

الفرع الثاني: أسباب ومراحل العولمة الاقتصادية

بعد تطرقنا في الفرع الأول إلى تعريف العولمة وخصائصها سنحاول في هذا المطلب أن نتعرف إلى الأسباب ومراحل العولمة الاقتصادية.

1. أسباب العولمة

تبلور ظهور العولمة الاقتصادية لأسباب عديدة تتمثل كالتالي [2]:

- انهيار بعض أسوار كالإتحاد السوفيتي سابقا، التي كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة ،مما جعل هذا التيار يكتسح مناطق مهمة من العالم، كانت معزولة عنه، ومن ثم انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم.
- الزيادة الكبيرة في درجة التنوع السلع والخدمات التي تتبادلها الأمم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد لآخر
- التطور الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات وفي مقدمتها الانترنيت والقنوات الفضائية.
- نمو التجارة العالمية بمعدلات كبيرة، نتيجة لتحرير تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

2. مراحل العولمة الاقتصادية

يمكن القول أن العولمة الاقتصادية مرت بخمس مراحل وهي كالتالي:

1.2. المرحلة الجنينية: امتدت مابين القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر[1]، إذ شهدت نمو المجتمعات القومية وتعميق الأفكار بالفرد والإنسانية وتخفيف حدة النظام الساند في العصور الوسطى وسادت

[1] رشام كهينة، **واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، سنة 2008 –2009، ص ص: 8- 9.

[2] يوسف حسن يوسف، **نظم العولمة وأثرها على الاقتصاد الدولي الحر**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، سنة 2011، ص ص: 27 – 29.

نظرية مركزية للعالم، إذ بدأت في هذه المرحلة ولادة الرأسمالية التجارية من خلال تحفيز الاكتشافات الجغرافية وما أعقبها من نمو التجارة على حساب الإقطاع.

2.2. مرحلة النشوء: استمرت في أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى عام 1870، إذ حدث تحول في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة المتعلقة بالمفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، فأتسع نطاق الاتفاقيات الدولية، ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول.

3.2.مرحلة الانطلاق: وتعتبر نهاية المرحلة الثانية وبداية المرحلة الثالثة حيث بدأت عام 1870 واستمرت إلى غاية العشرينيات من القرن العشرين، وفيها ظهرت مفاهيم كونية مثل خط التطور الصحيح والمجتمع القومي المقبول، كما نشأت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية، وتم في هذه المرحلة إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية حقوق الإنسان ومحاولة تطبيقها، كما حدث تطور كبير في عدد وسرعة الأشكال الكونية بالاتصال ونشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم[2].

4.2. مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: استمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات، حيث شهدت خلافات وحروب فكرية حول المفاهيم والمصطلحات الناشئة والمتعلقة بعملية العولمة، حيث بدأت مع مرحلة الانطلاق، كما شهدت هذه الفترة صراعات كونية حول أشكال وصور الحياة المختلفة، وفيها تم التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها استعمال القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة [3].

5.2. مرحلة عدم اليقين: وهي المرحلة التي تم إدماج العالم الثالث وتعمقت القيم ما بعد المادية، وانتهت فيها الحرب الباردة وازدادت المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتعددت الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة وظهرت

---

[1] فوز نايف عمر ريحان، **العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990 – 1996**، رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، سنة 2008، ص 13.

[2] رباح جميل الخطيب، **أثر النظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية في أداء القطاعات اقتصادية رئيسية للاقتصاد المصري لمدة 1980 – 2010)**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 36، العدد 115، سنة 2014، ص203.

[3] مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي، **العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 1، سنة 2002، ص 38.

حركة الحقوق المدنية وأصبح النظام الدولي أكثر سهولة، وازداد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية وتم نظام الإعلام الكوني [1].

الفرع الثالث: أشكال العولمة الاقتصادية

هناك شكلين رئيسيين للعولمة الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

1. عولمة الإنتاج: تمثل اتجاه من قبل المشروعات الفردية لنشر أجزاء من عملياتها الإنتاجية إلى مواقع مختلفة للاستفادة من فروقات التكاليف وجودة عناصر الإنتاج [2].

ويلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية، مثل التي حدثت على الصعيد النقدي والمالي وتتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، ويرى الدكتور كامل عمران أن التوسع الرأسمالي العالمي أدى على امتداد المراحل التاريخية إلى الهيمنة الرأسمالية على عمليات التبادل والتوزيع الدولي، ومن ثم على الأسواق والتجارة الدولية، أما العولمة فهي شيء آخر، إذ أنها تمثل بداية مرحلة عولمة قوى الإنتاج، فالعولمة تهدف إلى نقل الإنتاج الرأسمالي إلى مجتمعات الأطراف بعد أن كانت حكرا على مجتمعات المركز.

تتحدد عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين اثنين هما:

1.1. الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية: حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة في تسعينيات القرن الماضي، إذ بلغ نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج الإجمالي العالمي، فعلى سبيل المثال زاد معدل نمو التجار العالمية حولي 9 % عام 1995 بينما زاد الناتج المحلي العالمي بنسبة 5 % فقط وكانت شركات المتعددة الجنسيات وراء هذا التزايد[3].

---

[1] بوكساني رشيد، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005 – 2006، ص127.

[2] توفيق خليل أبو أصبع، **موسوعة الطريق إلى المصطلحات التجارة الدولية**، مطبعة نرجس التجارية، الرياض، ط1، سنة 2008، ص ص: 172 – 173.

[3] الجوزي جميلة، **العولمة الاقتصادية تحدياتها والمخاطر التي تهدد مستقبلها**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد1، سنة 2010، ص40.

2.1. الاتجاه الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر: إن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بشكل سريع وبمعدل اكبر من نمو التجارة العالمية، حيث كان معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يصل في المتوسط إلى حوالي 12 % خلال تسعينات القرن الماضي، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة، والتي تعمل بدورها على تكوين المزيد من التحالفات الإستراتجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق[1].

2. العولمة المالية:

1.2.مفهوم العولمة المالية: لقد تعددت مفاهيم وتعاريف العولمة المالية فهناك من يرى بأنها تمثل الاهتمام بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، حيث يرى " Alonso.G " بأنها الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية "، إلا أن العديد من المفكرين يرون بأن العولمة المالية تتجلى في حركة رؤوس الأموال في أرجاء المعمورة وازدياد هذه الحركة بشكل كثيف خلال الآخرين من القرن العشرين [2].

تعتبر العولمة المالية ظاهرة تشير إلى ظهور سوق موحد للمعلومات من خلال رفع الرقابة على الصرف وتجانس الخدمات المالية، أي أنها تمثل الارتباط أو الاتصال المتبادل بين مختلف الأسواق المالية بفضل تقنيات الإعلام الآلي، وهو ما يسمح متحركات الآنية لرؤوس أموال، بالتالي فهي تشير إلى ظهور سوق موحدة لرؤوس أموال على الصعيد العالمي ومن ثم يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن توظف أو تقترض أموال دون حدود [3].

2.2. أسباب العولمة المالية

[1] رسول حميد،**العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2007 – 2009، ص ص: 17 – 18.

[2] رايس مبروك، رايس عبد الحق ،**انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي خلال الأزمة المالية العالمية (الأسباب، النتائج والحلول)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، جامعة الطارف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يوم 23 – 24 نوفمبر2014، ص3.

[3] خالد عيجولي، **سياسات الاقتصادية في ظل العولمة الأسواق المالية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 8، مارس 2014، ص34.

– **نمو وتطور الرأسمالية المالية**: لقد شكل التنامي في رأس المال المستخدم في الخدمات المصرفية وغير مصرفية عجلة دفع قوية لمسيرة العولمة المالية حيث تعدت الأرباح المتعلقة بالاستثمار في الأصول المالية عن معدلات الربح المحققة في قطاعات الإنتاج الحقيقي.

– **عجز الأسواق المحلية عن استيعاب الفوائض المالية**:عرفت تدفقات رؤوس أموال الدولية موجة عارمة، بعد أن عجزت الأسواق المحلية عن استيعاب المدخرات والفوائض المالية وذلك بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات أرباح عالية وعلى الرغم من قدم ظاهرة الاستثمار الأجنبي،فإن الجديد هو تعاظم حجم هذه الاستثمارات وتنوع الأدوات المالية المستخدمة والاستقلال النسبي لتحركات رؤوس الأموال بعيدا عن حركة التجارة الدولية.

– **التقدم التكنولوجي**: لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجالات الاتصالات والمعلومات في زيادة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق المحلية المختلفة المالية إضافة إلى انخفاض تكلفة الاتصالات السلكية ولاسلكية.

– **ظهور الاختراعات المالية**:ارتبط ظهور العولمة المالية ببروز عدد هائل من الأدوات المالية الجديدة التي تستقطب العديد من المستثمرين وذلك إلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق العالمية (أسهم وسندات) [1].

[1] شنايق صباح، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة المالية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والمداخل المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، يوم 5 – 6 ماي 2009، ص8.

المبحث الثالث: النظام الجديد للتجارة العالمية

لقد أرست المنظمة العالمية للتجارة ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT أسس ودعائم النظام الجديد للتجارة العالمية، حيث استهدفت تحريرها من القيود المفروضة عليها، سواء قيود كمية أو غير كمية.

وللإلمام بكل الجوانب المتعلقة ب GATT وOMC سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة ألغات، تعريفها، أهداف، الوظائف، مبادئ وجولات التفاوض بالإضافة إلى تعريف المنظمة العالمية للتجارة، أهدافها، مهامها، اتفاقياتها، الهيكل التنظيمي والفرق بين GATT وOMC .

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GATT)

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ التفكير مجددا في تحرير العلاقات التجارية الدولية أين كانت العديد من المجهودات والمحاولات التي توجت في الأخير بالتوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية .

الفرع الأول: نشأة ألغات

كان مطلع سنة 1946م نقطة البداية لنشأة ألغات حيث المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة قرارا بعقد مؤتمر دولي لبحث تشكيلات التجارة الدولية، وفي عاصمة بريطانيا عقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في أكتوبر من عام 1946م أما الدورة الثانية لهذه اللجنة فقد عقدت في جنيف في شهر أفريل إلى أكتوبر من عام 1947م وانتهت إلى إنشاء منظمة دولية للتجارة.

وقد أسفرت هذه المفاوضات عن مولد ما يعرف باتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) والتي أبرمت في 1947م وبدأ العمل بها ابتداء من عام 1948م وكان عدد الدول التي وافقت عليها في البداية 23 دولة من بينها: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إنجلترا، هذه الاتفاقية التي حل محلها الآن منظمة التجارة الدولية [1].

دعت الدول النامية في بداية الستينات إلى عقد مؤتمر دولي للتجارة والتنمية نظرا لأن هدف الجات اقتصر على تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة الحواجز الجمركية والغير الجمركية دون معالجة مشاكل التنمية في الدول

[1] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، سنة 2008، ص ص: 233 – 234.

النامية مما دعا الجات إلى مواءمة أحكامها لتضع في عين الاعتبار مشاكل الدول النامية وفي عام 19 تم إضافة فصل رابع إلى اتفاقية بعنوان التجارة والتنمية [1].

الفرع الثاني: تعريف ألغات

الجات هي اختصار الشائع للعبارة الانجليزية GATT التي تعني "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" generale Agreement on Tariffs and Trade [2].

ومن المنظور الاقتصادي، فهي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية والتي يطلق عليها القيود غير التعريفية، وبالتالي فإن ألغات كانت ولازالت تمثل محاولة من الدول الأعضاء للعودة إلى سياسات حرية التجارة الدولية، ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك للنمو.

أما من منظور القانوني تعتبر ألغات معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت تقبل الانضمام إليها والتي كانت 23 دولة عند توقيع عليها عام 1947 ووصلت في أوائل 1994 عند انتهاء العمل بسكرتارية ألغات مع التوقيع على إنشاء منظمة التجارة العالمية OMC بدلا منها بمراكش بالمغرب[3].

الفرع الثالث: مبادئ ألغات

تتكون الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT في الأصل من 38 مادة تم فيها طرح المبادئ الأساسية لتحرير المبادلات وخلق منافسة شرعية بين الأمم ومن أهم هذه المبادئ:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: توجب المادة الأولى من اتفاقية ألغات ضرورة منح كل الأطراف التعاقد فورا وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي دولة أخرى سواء كانت متعاقدة أو غير متعاقدة دون الحاجة إلى اتفاق جديد ودون مطالبة، وهذا معناه أن أي ميزة أو معاملة تفضيلية تمنحها دولة منضمة للاتفاقية

[1] مجدي محمود محب حافظ، **الموسوعة الجمركية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2005، ص641.

[2] حشماوي محمد، الاتجاهات **الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص122.

[3] بن عيسى شافية، **آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2010 – 2011، ص5.

إلى أي دولة أخرى يستفيد منها باقي الدول الموقعة على الاتفاقية الجات والهدف من هذا المبدأ تحقيق المساواة في المعاملة بين كل دولة حيث تتساوى جميعها أمام ظروف المنافسة الدولية [1].

2- مبدأ المعاملة الوطنية: ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطي للسلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة لها والمنتجة محليا فيما تتعلق بالضرائب والرسوم وغيرها [2].

3- حماية الصناعة المحلية: عن طريق التعريفات الجمركية فقط عند المستويات المنخفضة والسعي لحظر استخدام القيود الكمية وهو ما يعني السعي لجعل السياسة التجارية شفافة [3].

4- مبدأ عدم ممارسة الإغراق: وهو قيام الدولة بتصدير منتج بسعر يقل عن قيمته المعتادة أقل من سعر بيعها المحلي أو أقل من تكاليف إنتاجها [4].

الفرع الرابع: جولة أورغواي

أنشأ الإعلان الذي اعتمد في سنة 1986 في بونتاديل أستا بأوروغواي برنامجا من عدة أجزاء يشتمل على المبادئ العامة والتجميد والتخفيض وتجارة السلع والخدمات وانتهت المفاوضات في 1993، واعتمدت نتائجها رسميا من جانب الدول المشتركة في جولة أورغواي في مدينة مراكش بالمغرب في 1994 ودخلت اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في 1995[5]، وهي أشمل المفاوضات التجارية متعدد الأطراف في التاريخ، وفي هذا السياق قبلت البلدان النامية والمتقدمة نسبيا الالتزامات التي يمليها الانفتاح التجاري في مقابل حرية أكبر في دخول

---

[1] محمد محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2003، ص ص: 15 – 16.

[2] OCDE , **intégration des pays en développement dans le système commercial international** , paris , 1992 , pp : 33-34 .

[3] زعباط عبد الحميد، **المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد3، سنة 2004، ص60.

[4] نغم حسين نعمة، **سياسة الإغراق وسبل دعم وحماية الإنتاج المحلي، تطبيقات مختارة مع التركيز على العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 7، العدد 3، سنة 2014، ص5.

[5] نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي، **جولة أروغواي وانعكاساتها على الاقتصادات العربية**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد6، العدد 17، سنة 2010، ص150.

أسواق البلدان الصناعية، بينما وافقت البلدان النامية الأفقر على إتباع منهج متدرج في اعتماد نفس القواعد غير التمييزية التي تطبقها البلدان التجارية الكبرى [1] .

المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة (WTO)

يعتبر إنشاء المنظمة العالمية للتجارة حدثا بارزا في مسيرة العلاقات التجارية الدولية، باعتبار أن هذه المؤسسة تمثل الدعامة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الأداة والآلية الجديدة لتعميق العولمة وتحرير التجارة الدولية بين الأقطار والأقاليم الجغرافية المختلفة في العالم.

الفرع الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر مؤسسة دولية مستقلة من ناحيتين المالية والإدارية وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة،كباقي المنظمات الدولية الأخرى مثل الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي [2]، وتمثل المنظمة العالمية للتجارة الإطار التنظيمي والمؤسسي، الذي يحتوي على جميع الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي، ويشمل اختصاص المنظمة الإشراف على تجارة السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتهم التجارية، وبالفعل تضمنت نتائج جولة أوروغواي، إنشاء منظمة التجارة العالمية مع بداية عام 1995 وقد أكد تصريح مراكش 15 أفريل 1994 على أن نتائج جولة أوروغواي ستدعم الاقتصاد العالمي، وتضمن ارتفاعا كبيرا في حجم المبادلات والاستثمار والتشغيل والمداخيل عبر العالم أجمع، وعليه يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية (OMC) هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية [3].

---

[1] أسيميناكامينيس، **إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، مجلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 37، سنة 2006، ص4.

[2] عبود زرقين، توايتية الطاهر، **آثار وانعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 10، سنة 2013، ص149.

[3] عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2003 – 2004، ص ص: 106 – 107.

الفرع الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى الإشراف على تنفيذ جميع الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خلال جولة أوروغواي، والتي تهدف من ورائها إلى [1]:

1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: ويتم ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى أو ناد من أجل البحث في شتى الأمور التجارية، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات دائمة، خاصة وأن المؤتمر الوزاري يجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

2- تحقيق التنمية: تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول، وخاصة الدول النامية التي تزيد نسبة عدد أعضائها في المنظمة عن 75 % من مجموع الدول الأعضاء، بحيث المنظمة تمنح لهذه الدول معاملة تفضيلية خاصة، فتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها، وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية [2].

3- حل المنازعات بين الدول الأعضاء: لم تكن ألغات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أوروغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

4- إيجاد آلية تواصل بين دول الأعضاء: تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية.

---

[1] بن عيسى شافية، نفس المرجع السابق، ص27.

[2] ليث محمود حسن خطاطبه، **قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأردن والدول العربية**، الجامعة الأردنية، سنة 2011، ص6.

الفرع الرابع: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تلخيص مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية[1]:

1- عدم التمييز في المعاملات التجارية: حيث تتعهد الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا، سواء يتعلق الأمر بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات خاصة أخرى.

2- مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية: إذا اقتضت الضرورة يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق لتعريفة الجمركية، وليس بإجراءات تقييدية أخرى كالقيود الكمية.

3- مبدأ إعطاء امتيازات للدول النامية: وذلك لزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية، وتحفيز سعيها للوصول إلى الأسواق العالمية.

4- مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية: تعمل المنظمة على حل المشاكل عن طريق المفاوضات التجارية وذلك لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.

5- مبدأ الشفافية: ويقصد به اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة، سواء تعلق الأمر باقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.

6- مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية: لا يتم فرض رسوم جمركية مرتفعة تضر بالدول الأعضاء.

الفرع الخامس: الهيكل التنظيمي للمنظمة

يتضمن هذا الهيكل الأجهزة العامة تشمل اختصاصاتها جميع الاتفاقيات، وأجهزة متخصصة تتكفل بتنظيم مجال معين من مجالات التجارة الدولية:

[1] الجوزي جميلة، **ميزان مدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد11، سنة 2012، ص227.

1. الأجهزة العامة: وهي تلك الأجهزة التي نصت عليها اتفاقية مراكش وتشمل المؤتمر الوزاري، المجلس العام، الأمانة، جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة سياسات التجارة[1] .

شكل رقم 2 : هيكل المنظمة العالمية للتجارة

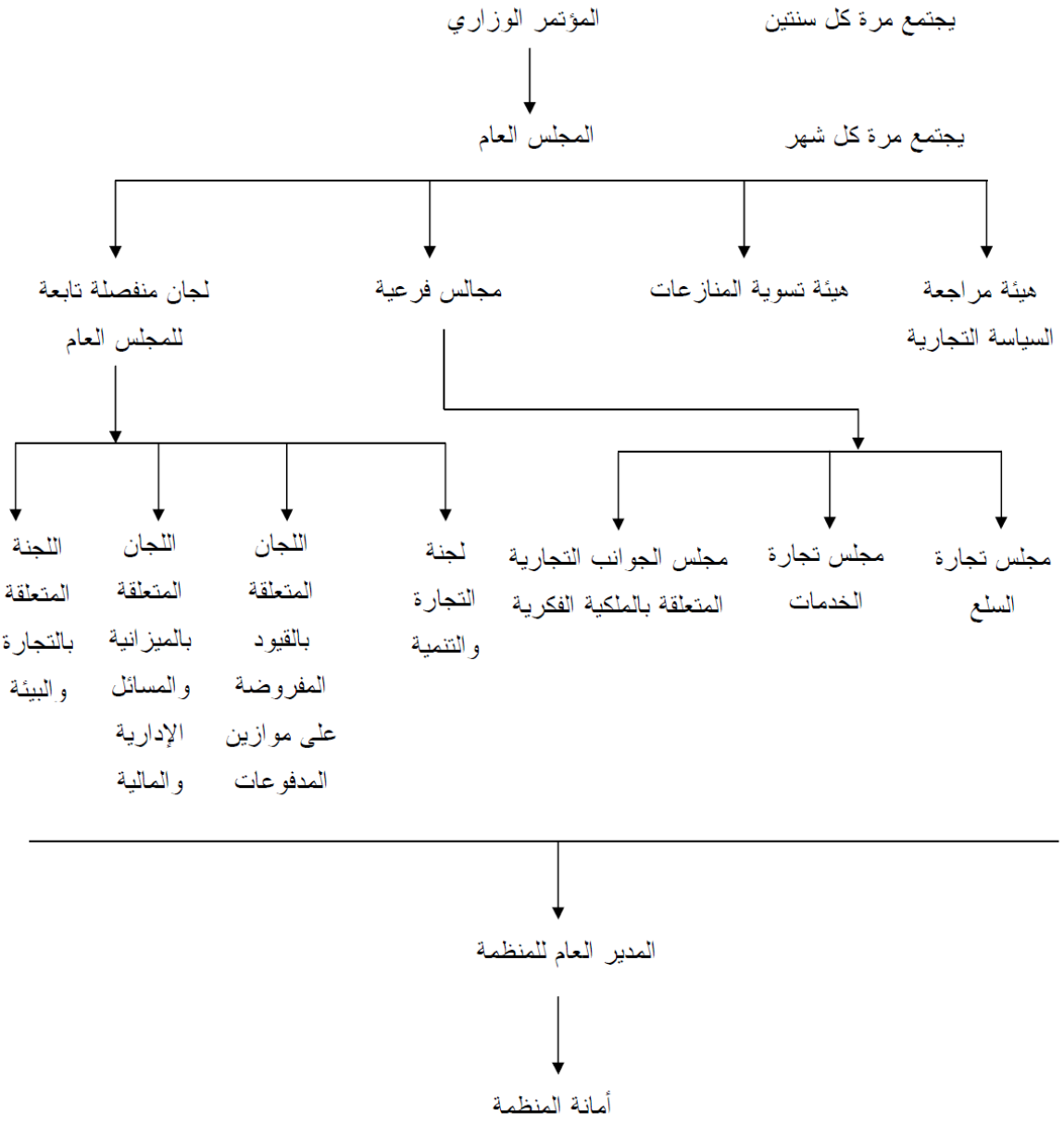

المصدر: بن عيسى شافية، نفس المرجع السابق، ص25.

[1] آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، سنة 2007 – 2008، ص: 82.

1.1. المؤتمر الوزاري: ويرأس مجلس المنظمة ويتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء وهو المصدر الرئيس لاتخاذ القرارات الهامة في المسائل التي تثيرها اتفاقيات التجارة العالمية، ويقوم بتشكيل لجان لتنفيذ المهام بناء على هذه الاتفاقية والاتفاقيات الخاصة بالتجارة و ترفع تقريرا إلى المجلس العام لاتخاذ الإجراء المناسب[1].

2.1. المجلس العام: يتألف من ممثلي الدول الأعضاء، ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل، بل كلما دعت الحاجة إلى ذلك، حيث يقوم المجلس العام بمهام المؤتمر الوزاري خلال الفترة التي تفصل ين اجتماعاته، ويراقب هذا المجلس السياسة التجارية للدول الأعضاء [2] .

3.1. الأمانة: ويرأسها الأمين العام ويحدد المؤتمر الوزاري سلطاته وواجباته، ويقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة العامة وإدارتهم في مهامهم الإدارية، وتتولى الأمانة العامة مسؤولية فرق التحكيم، وقد تعطي المشورة فيما يتصل بتسوية المنازعات بناء على طلب الأعضاء[3] .

4.1. جهاز تسوية المنازعات: هذا الجهاز هو السلطة الوحيدة في منظمة التجارة العالمية الذي يتولى إنشاء فرق تحكيم تقوم بتسوية المنازعات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يحدد كيفية تشكيل أعضاء هيئة المحكمين وكذلك اختصاصاتهم وشروط مرجعية عملهم وكذلك الإجراءات التي يتخذونها والقرارات التي تصدر عنهم، وأيضا إمكانية الاعتراض على هذه القرارات وعملية استئنافها لدى هيئة الاستئناف لتسوية المنازعات حيث القرار الصادر عنها نهائيا وأيضا ملزما[4].

5.1. آلية استعراض السياسات التجارية: يعتبر هذا الجهاز من الأجهزة الرئيسية في المنظمة تم تأسيسه خلال جولة الأوروغواي، وترمي آلية مراجعة السياسات التجارية إلى المساهمة في تحسين التزام جميع الأعضاء بالقواعد والأنظمة والالتزامات التي أقرت بموجب اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، وذلك ينعكس بصورة فاعلة على

---

[1] عبيدة سليمة، **مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 08، ماي 2013، ص325.

[2] سمية قواوي، **أثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي (دراسة نماذج لبعض الدول المتقدمة والنامية)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013، ص34.

[3] عائشة إبراهيم عبيد، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، سنة 2007، ص 91.

[4] عبد اللاوي خديجة، **آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، سنة 2012 – 2013، ص ص: 43 – 44.

هدف تحرير التجارة الدولية ويوفر أكبر قدر ممكن من الشفافية فيما يتعلق بالسياسات التجارية بين الدول الأعضاء [1].

2. الأجهزة المتخصصة: من أجل تحقيق مبدأ التخصيص وضعت اتفاقية "مراكش" نوعين من الأجهزة المتخصصة، يتمثل النوع الأول في المجالس التي تختص بقطاع من القطاعات، أما النوع الثاني فيتمثل في اللجان المختصة بمسائل محددة وردت في اتفاقية "مراكش"، وهي كالتالي:

1.2. المجالس: وتعمل تحت إشراف المجلس العام، وتنعقد اجتماعاتها حسب الضرورة للقيام بمهامها، فمجلس السلع يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال السلع، ومجلس الخدمات يختص بسير الاتفاقية في مجال الخدمات ، ومجلس الملكية الفكرية يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال حقوق الملكية الفكرية [2].

2.2. اللجان الفرعية: وهي لجان متخصصة دائمة تشكل بواسطة المجلس الوزاري[3]، تتكون من أربع لجان هي: لجنة التجارة والبيئة وتعنى بدراسة التجارة والبيئة، لجنة التجارة والتنمية التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا، لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والمالية والإدارة وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة [4].

الفرع السادس: شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تنقسم شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى شروط موضوعية وأخرى شكلية [5]:

1. الشروط الموضوعية: على الدولة التي تريد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

---

[1] مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي مامين، **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) دراسة قانونية في إمكانية رفع التعارض بين إلتزمات الدول الأعضاء في المنظمتين**، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، سنة 2013، ص ص: 208 – 209.

[2] آسيا الوافي، نفس المرجع السابق، ص: 83.

[3] صلاح الدين الشيخ خضر وآخرون، **الآثار المحتملة من انضمام السودان إلى منظمة التجارة العالمية على الصناعة المصرفية**، سلسلة دراسات والبحوث، بنك السودان المركزي، سنة 2007، ص16.

[4] أحمد بالوافي، **نظام فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية (دراسة مسحية تحليلية)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 11، سنة 2011، ص 10.

[5] الجوزي جميلة، **ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، نفس المرجع السابق، ص227.

- أن توافق على الإعلان النهائي لجولة أوروغواي الذي صدر في مراكش في 15 أفريل 1994، وهذا يعني الموافقة على الاتفاقيات الملحقة به.
- تكييف التشريعات الداخلية وفقا لقانون المنظمة وقواعدها التجارية.
- عدم التمييز بين الدول في المعاملات التجارية.
- فتح أسواقها أمام التجارة العالمية.
- تقديم تنازلات تجارية بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية أو تخفيض رسومها الجمركية.

2. الشروط الشكلية: تتمثل الشروط الشكلية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في الإجراءات التالية:

- تقديم طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة، يوزع على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة.
- يقوم بعدها المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب وتحويله إلى لجنة مجموعة عمل تكلف بدراسة مدى مطابقة الشروط وتوفرها لدى مقدم طلب الانضمام.
- الدخول في مفاوضات شاقة والالتزام بقبول جميع شروط المنظمة.
- يتم قبول الانضمام خلال المؤتمر الوزاري الذي ينعقد كل سنتين وذلك بعد موافقة أغلبية الأعضاء التي تتمثل في ثلثي أعضاء المنظمة على الأقل.

الفرع السابع: المؤتمرات الوزارية

تتمثل المؤتمرات الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة كالتالي [1]:

1. مؤتمر سنغافورة 8-13 ديسمبر 1996م:

تمثلت النتيجة الرئيسية لهذا الاجتماع حسبما جاء في إعلان سنغافورة في أن المؤتمر الوزاري طلب من مجلس المنظمة دراسة ومعالجة بعض قضايا التجارية الجديدة ومنها: التفاعل بين السياسات التجارية، العلاقة بين التجارة والاستثمار، الشفافية في المشتريات الحكومية، تسهيلات التجارة، التجارة والبيئة، وكذلك وضع خطة

[1] أحمد كواز، **النظام الجديد للتجارة العالمية**، مجلة جسر التنمية الصادرة عن المعهد العربي للإحصاء والتخطيط، الكويت، المجلد 3، العدد 36، ديسمبر 2004، ص: 13 – 15.

عمل لتحسين قدرات الدول النامية والدول الأقل نموا، وفضلات عن ذلك وضع عدد كبير من المشاركين إعلانا بشأن تخفيض الحواجز التي تعيق التجارة في المنتجات تكنولوجيا معلومات.

2. مؤتمر جنيف 18-20 ماي 1998:

تصادف انعقاد هذا المؤتمر مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء النظام التجاري المتعدد الأطراف إذ أن المنظمة السلف لمنظمة التجارة العالمية وهي مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" كانت قد أنشأت في عام 1948، وطلب المشاركون من المجلس العام أن يعد برنامج عمل يتضمن توصيات تشمل تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، إلى جانب مسائل أخرى، وطلب أيضا إعداد برنامج عمل بشأن التجارة الالكترونية.

3. مؤتمر سياتل 30 نوفمبر – 3 ديسمبر 1999:

شارك في هذا المؤتمر نحو 135 دولة، وأخفق المؤتمر في التوصل إلى القرارات بشأن موضوعات مختلفة تتعلق بالتجارة الدولية في السلع والخدمات، وكان السبب في ذلك عدم استعداد البلدان المتقدمة والبلدان النامية لمناقشة بعض المواضيع التجارية الأخرى.

4. مؤتمر الدوحة 9-14 نوفمبر2001 [1]:

عقد هذا المؤتمر بالعاصمة القطرية الدوحة بمشاركة الدول الأعضاء البالغ عددها 142 دولة بالإضافة إلى حضور حوالي 300 فرد عن منظمات دولية، وقد واصل المؤتمر دعمه لتطبيق جولة أوروغواي حيث شهد المؤتمر خلافات واعتراضات خاصة في مجال القطاع الزراعي، إذ طالبت الدول النامية رفع الدعم على المنتجات الزراعية العدة للتصدير والمنتجة في الدول الصناعية، وفتح أسواقها للمنتجات الزراعية للدول النامية.

5. مؤتمر كانكون – المكسيك (10-14 سبتمبر 2003) [2]:

[1] بن عمر الأخضر، **آثار تحرير المنتجات العالمية للمنتجات الزراعية في الدول العربية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006 – 2007، ص30.

[2] عاطف لافي مرزوك، وجدان كاظم عبد الحميد، **العرب إزاء التكتل التجاري العالمي ومنطقة التجارة، (مقاربة وتحليل مستقبلي للقيود والحدود)**، المؤتمر العربي السابع الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية، منظمة التجارة العالمية – الفرص والتحديات – اهتمامات الدول العربية، الجمهورية اللبنانية، يومي 26 – 28 أفريل 2011، ص3.

تم اجتماع دول الأعضاء في كانكون بالمكسيك عام 2003، من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ أهداف جولة الدوحة للتنمية، ولكن لم تنجح دول الأعضاء في إنجاز أي تقدم في المفاوضات، خاصة مع استمرار خلاف حول ملف الزراعة.

الفرع الثامن: أهم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل أهم الاتفاقات المنظمة العالمية للتجارة في ما يلي:

1. اتفاقيات التجارة في السلع:

احتوت الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي والتي تم توقيعها من 117 دولة على العديد من الاتفاقيات منها الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في السلع، وتضم 11 اتفاقا وهي الاتفاقيات: الزراعة، المنسوجات والملابس، العوائق الفنية في التجارة، إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، تقدير الرسوم الجمركية، مكافحة الإغراق، إجراءات الفحص قبل الشحن، قواعد المنشأ وإجراءات تراخيص الاستيراد، الدعم، الوقاية [1].

2. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

وقد شملت الاتفاقية قواعد جديدة لحماية هذه ضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، تستهدف زيادة درجة الحماية التي تتمتع بها حقوق الملكية الفكرية وزيادة مدة سريانها، وإلزام الدول الموقعة على الاتفاقية تضمن تشريعتها الوطنية للقواعد الجديدة للحماية وفرض العقوبات للخارجين عليها وبموجب بنود الاتفاق فالملكية الفكرية تشمل حقوق المؤلف، وبراءات الاختراع، ومختلف أنواع العلاقات التجارية، والنماذج الطباعية، وحق النشر والتأليف والحقوق المتصلة بها، والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية وحماية المعلومات السرية [2].

3. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

[1] محمد صفوت قابل، **آثار تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية في ظل مجال تجارة السلع**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، مركز البحوث الاقتصادية وكلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة وصناعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، يوم 29 أفريل 2004، ص1232.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة2010، ص412.

تعد الاتفاقية وثيقة مهمة من وثائق الاتفاق النهائية لجولة أوروغواي، والتي تعني بتنظيم التجارة في قطاعات الخدمات وتضبط قواعد تحرير التدريجي لتجارة الخدمات وتؤمن الدخول إلى الأسواق، ومن خلال الاتفاقية ستشهد تجارة الخدمات جميعها ديناميكية لم تشهدها تجارة الخدمات من قبل، كما يتوقع عدد كبير من أعضاء الاتفاق، وتقع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بعد جولة أوروغواي في تسعة وعشرين فصلا موزعة على 16 جزءا وثمانية ملاحق [1].

الفرع التاسع: الآثار الايجابية والسلبية للمنظمة العالمية للتجارة

1. آثارها الإيجابية [2]:

– تحقق مراجعة السياسات التجارية شفافية دائمة للتطورات في السياسات التجارية للدول الأعضاء الشركاء التجاريين،مما يتيح فرصة هامة لمتخذي القرارات،كما يمكن الدول الأعضاء من اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات التجارية الذي يحقق جدية تطبيق القواعد على كافة الأطراف، مع وجود آلية خاصة لإجراءات ردعية في حالة عدم التنفيذ.

– تشجع إلغاء القيود الغير جمركية وتخفيض القيود الجمركية إلى دخول الاستثمار الأجنبي إلى البلد بما يمتلكه من خبرات علمية وقدرات تكنولوجية متطورة التي ستساعد بالنهوض ببرامج و سياسات تنمية جادة الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي للبلد [3].

– فرصة الدول النامية للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة، وهذا من خلال إجراءات المنظمة التي تقضي بإلزام الدول المتقدمة بإلغاء دعم منتجيها، وإعطاء الفرصة للدول النامية لدعم قطاعاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى تنافسية تتيح إمكانية أكبر نسبيا لصادرات هذه الدول للنفاذ لأسواق الدول المتقدمة.

2. أثارها السلبية [1]:

[1] حسين الفحل، **ألجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 23، العدد 2، سنة 2007، ص125.

[2] بوعزيز عبد الرزاق، **أثر الشراكة الدولية على الفلاحة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 1، أفريل 2014، ص ص: 199 – 200.

[3] مروة خضير سلمان، حالوب كاظم معله، **التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 22، العدد 88، سنة 2016، ص 341.

– بالنسبة للإلغاء التدريجي المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى زيادة في الأسعار استيراد الغذاء بالنسبة للدول النامية، مما ينعكس سلبا على موازين مدفوعاتها وعلى معدلات التضخم لديها.

– صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الدول المتقدمة بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما سيكون له أثارا سلبية على الصناعات الوطنية خاصة الناشئة.

– يؤدي خفض الرسوم الجمركية إلى عجز الخزينات العامة في الدول النامية، وضعف نمو الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العمومية المتزايدة، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، أو فرض ضرائب ورسوم جديدة على الأفراد والمشروعات، التي تؤثر سلبا عل تكاليف الإنتاج وعلى الأسعار.

المطلب الثالث: أوجه التوافق والتناقض بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية

تتمثل أهم أوجه التوافق والتناقض بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

الفرع الأول: أوجه التوافق

لقد استند البرنامج على الاستفادة من مبدأ الوارد في الفصل السابع من اتفاقيات المنظمة التجارة العالمية الخاص بالدول النامية والمتعلق بالاندماج الاقتصادي مع الالتزام بالفترة الزمنية التي حددتها منظمة التجارة العالمية لإقامة أي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي وهي عشر سنوات قابلة للتمديد لعامين آخرين، إضافة إلى اعتماد البرنامج على الأحكام الواردة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية [2].

الفرع الثاني: أوجه التناقض [3]:

---

[1] بوعزيز عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص ص: 202 – 203.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **الدور المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 8، العدد 22، سنة 2011، ص139.

[3] تواتي بين علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، نفس المرجع السابق، ص194.

– تطبق المنظمة التجارة العالمية مبدأ التعامل بالمثل، على حين تطبق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى معاملة تفضيلية بشأن البلدان أقل نموا، وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية تنفذ مبدأ المعاملة الخاصة اتجاه أقل البلدان نموا، فإن ذلك يجري لفترة محدودة فقط، بما يسمح للبلدان بالتكيف مع اتفاقية المنظمة، غير أن هذه المعاملة الخاصة في سياق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحدد وفقا لمتطلبات كل دولة وأوضاعها الاقتصادية.

– على حين تحيز المنظمة الاحتكار في ميدان التكنولوجيا، فإن البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتعاون فيما بينها في ميدان التكنولوجيا والبحث العلمي.

– أزالت منظمة التجارة العالمية بنجاح تطبيق الحواجز الجمركية بتحويلها إلى رسوم جمركية، ولكن يتواصل تطبيق هذه الحواجز في المنطقة حتى تاريخ إكمال تنفيذها أي حتى عام 2007 باستثناء البلدان العربية التي انضمت بالفعل إلى المنظمة.

– تقتضي قواعد منظمة التجارة العالمية أن تنتهي التجارة من خلال الاتفاقيات الثنائية بحلول عام 2005 وأن يطبق بدلا منها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ما لم تكن هذه الاتفاقيات التجارية ناجمة عن منطقة تجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي بين الدول المعنية، ولكن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تجيز عقد اتفاقيات ثنائية، بشرط ألا تشمل مزايا تجاوز ما هو محدد في البرنامج التنفيذي للمنطقة.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر التجارة الدولية جزء لا يتجزأ من علم الاقتصاد تهتم بدراسة الاقتصاد من ناحية العلاقات الاقتصادية الدولية، أي بجميع الأنشطة التجارية المتعلقة بحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال (المعاملات الاقتصادية)، كما للتجارة الدولية أهمية بالغة تتمثل في زيادة الإنتاج وإشباع الحاجات والرغبات من خلال تبادل السلع والخدمات، ولا تقوم التجارة الدولية إلا لعدة أسباب خاصة إذا كانت الحل الوحيد لجميع الدول للخروج من حالة العزلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما شهدت نظريات المفسرة للتجارة الدولية عدة تطورات حيث اعتمد الجيل الأول (الكلاسيك) على نظرية العمل – القيمة في تحديد قيمة السلعة، أما الجيل الثاني كان اعتمادهم على عنصري العمل ورأس المال في تحديد قيمة السلع كما اعتبرت النظريات الحديثة العامل التكنولوجي في تحديد قيمة السلعة، وقد عمدت الدول إلى توجيه وتنظيم هذا القطاع من خلال إتباعها لسياسة تجارية معينة وتعتبر هذه الأخيرة على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتنظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، كما تتضمن السياسة التجارية في إطار اقتصاد السوق مذهبين أساسين أحدهما يتعلق بمذهب الحرية والآخر يتعلق بمذهب الحماية ولكل منهما مضمونه وحججه.

من جانب آخر يمكن تعريف العولمة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية و تتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، ونشر التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و التكامل بين الأسواق الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسيات، كما للعولمة عدة خصائص وأسباب ساهمت في انتشارها، وقد مرت العولمة بعدة مراحل انتهت بظهور مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي، كما عرفت العولمة الاقتصادية شكلين رئيسيين هما عولمة الإنتاج والعولمة المالية،وللعولمة عدة أدوات من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات، ومن جهة أخرى فقد أفرزت العولمة الاقتصادية نظاما تجاريا عالميا يقوم على مبدأ الحرية التجارية كأساس لهذا النظام وقد أرست دعائم هذا النظام اتفاقية ألغات التي ظهرت عام 1947 وهي تعد بمثابة معاهدة دولية متعددة الإطراف تنشئ حقوقا والتزامات على الدول الأعضاء فيها والتي تسمى الأطراف المتعاقدة، ومنذ إنشائها أشرفت الجات على ثماني جولات للمفاوضات التجارية وقد تمخضت كل جولة من الجولات على تخفيض الحواجز الجمركية، حيث كانت آخر هذه الجولات جولة أوروغواي والتي تم إنشاء بموجبها المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995.

المبحث الثاني: واقع التجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

سوف نتطرق في هذا المبحث حول واقع التجارة العربية وذلك من خلال تحليل الإحصائيات الخاصة بها بالإضافة إلى الهيكل السلعي واتجاهاتها وكل هذا سيتم دراسته من جانبين التجارة الإجمالية والتجارة البينية.

المطلب الأول: واقع التجارة العربية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن للمبادلات التجارية وسياساتها دور مهم في عملية التكامل بين دول الأعضاء والمتمثلة في تجارة السلع والخدمات كما تعبر عن مستوى التكامل الذي وصلت إليه هذه الدول، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من الواقع الذي تعرفه التجارة العربية الإجمالية والبينية.

الفرع الأول: واقع التجارة العربية الإجمالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن المتأمل للتجارة العربية في الجدول التالي رقم 16 خلال الفترة 2005 – 2013 يرى بوضوح تذبذب حجم التجارة العربية الإجمالية لهذا التكتل حيث قمنا بتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل:

1. مرحلة مابين 2005 – 2008:

أدت زيادة قيمة الصادرات النفطية العربية نتيجة في ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة قيمة الصادرات العربية الإجمالية من حوالي 559.6 مليار دولار في عام 2005 إلى 1076.5 مليار دولار في عام 2008، ولقد تقاربت نسبة زيادة الصادرات الإجمالية العربية مع نسبة زيادة الصادرات الإجمالية العربية مع نسبة زيادة الصادرات العالمية خلال فترة 2005 – 2008، الأمر الذي أدى إلى تطور وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية من 4.4 % عام 2005 إلى 6.7 % عام 2008.

أما بالنسبة لأداء الواردات الإجمالية العربية فقد سجلت زيادة من حوالي 348.9 مليار دولار سنة 2005 إلى 669.6 مليار دولار سنة 2008، وهذا بسبب زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي وتراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى، مما أدى إلى ارتفاع أسعار وتكاليف الاستيراد، كما نجم ارتفاع أسعار النفط الخام زيادة قيمة واردات الدول العربية المستوردة للنفط، ولقد تقاربت نسبة زيادة الواردات العربية

الإجمالية مع نسبة زيادة الواردات العالمية خلال فترة 2005 – 2008، الأمر الذي إلى تطور وزن الواردات العربية في الواردات العالمية من 3 % سنة 2005 إلى 4 % سنة 2008.

جدول رقم 16: يوضح التجارة العربية الإجمالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(بالمليار دولار)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات عربية	559.6	685.4	796.1	1076.5	735.7	911.8	1197.7	1321.9	1319.7
واردات عربية	348.9	406.4	535.9	669.6	607.3	662.1	741.5	826.5	874.1
تغير سنوي للصادرات	38.7	37	7.7	35.2	31.7–	23.9	31.4	10.4	0.2–
تغير السنوي للواردات	20.9	22	31.4	25	9.3–	9	12	11.5	5.8
% من الصادرات العالمية	4.4	5.7	5.7	6.7	5.9	6	6.5	7.2	7
% من الواردات العالمية	3	3.3	3.7	4	4.8	4.3	4	4.4	4.6

المصدر: صندوق النقد العربي: الفصل الثامن، تقرير التجارة الخارجية العربية للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 .

2.مرحلة مابين 2009 – 2012:

نتيجة للتبعات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية شهدت التجارة العربية الإجمالية تراجعا ملحوظا عام 2009، حيث تراجعت قيمة الصادرات الإجمالية بنسبة تغير 31.7 % لتبلغ 735.7 مليار دولار وتراجع في قيمة الواردات الإجمالية العربية بنسبة تغير 9.3% وكل هذا بسبب تراجع الطلب على البترول، وبتالي تراجع وزن الصادرات في الصادرات العالمية بنسبة 5.9% وزيادة وزن الواردات للواردات العالمية بنسبة قدرها4.8% وذلك بسبب ارتفاع بأسعار المنتجات المستورد من الخارج.

ارتفعت الصادرات الإجمالية العربية بعد سنة 2009 متأثرة بارتفاع أسعار الطاقة العالمية حيث بلغت حوالي 1321.9 مليار دولار عام 2012 متأثرة بارتفاع أسعار الطاقة العالمية أي بنسبة نمو 10.4% مقارنة بسنة 2011، كما ارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية لتصل إلى 7.2 % مقابل 6.5% في2011.

أما بالنسبة للواردات العربية الإجمالية فقد سجلت زيادة بنسبة 11.5 % مقارنة بسنة 2011 فبلغت قيمتها 826.5 مليار دولار سنة 2012، وقد ارتفعت حصة الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة لتصل إلى 4.4 % في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011.

3. مرحلة 2012 – 2013:

حيث تظهر الإحصائيات خلال هذه الفترة انخفاض في الصادرات العربية سنة 2013 لتبلغ 1319.7 مليار دولار بنسبة تغير 0.2 % مقارنة مع 1321.9 مليار دولار سنة 2013، وكان ذلك بسبب تراجع أسعار النفط العالمية وضعف النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو، والتي تعد الشريك التجاري الرئيسي لمعظم الدول العربية أما الواردات فقد عرفت ارتفاع بقيمة 874.1 مليار دولار وبنسبة زيادة 5.8 % مقارنة بسنة 2012.

الفرع الثاني: واقع التجارة البينية العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تشير التقديرات الأولية الموضحة في الجدول التالي رقم 17 بأن قيمة التجارة البينية العربية حققت نموا جيدا خلال الفترة 2005 – 2008 حيث سجلت الصادرات البينية العربية ما قيمته 48.1 مليار دولار لتتطور وتصبح 112.9 مليار دولار سنة 2013، أما بخصوص الواردات هي الأخرى سجلت تطورا خلال فترة 2005 – 2013 حيث بلغت ما قيمته 44 مليار دولار سنة 2005 لتنمو وتصبح 114.3 مليار دولار سنة 2013.

جدول رقم 17: يوضح التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالمليار دولار

سنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات بينية	48.1	58.5	70.6	100.3	87.2	98.5	103.1	110.4	112.9
واردات بينية	44	53.4	64.7	90.7	73.6	83.8	98.6	107.6	114.3
تغير السنوي للصادرات البينية	33.4	21.1	20.4	42.7	13–	12.9	4.7	7.1	2.3
تغير السنوي للواردات البينية	39.7	20.9	21.1	40.1	18.9–	13.9	17.7	9.1	6.3
% من الصادرات الإجمالية	8.5	8.5	8.9	9.3	11.9	10.8	8.6	8.4	8.6
% من الواردات الإجمالية	12.6	13.2	12.1	13.5	12.1	17.7	13.3	13	13.1

المصدر: صندوق النقد العربي، الفصل الثامن، **تقارير التجارة الخارجية العربية**، للسنوات: 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

وبخصوص مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية الجدول رقم 17 فقد أدى إلى زيادة حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية من 8.5 % سنة 2005 إلى 9.3 % في عام 2008، وقد حصل نفس الأمر فيما يتعلق بالواردات البينية العربية في الواردات العربية الإجمالية حيث ارتفعت من 12.6% سنة 2005 إلى 13.5 % سنة 2008.

أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على حجم التجارة سنة 2009 حيث أدى ذلك إلى انخفاض في الصادرات البينية بنسبة 13 % مقارنة بسنة 2008 لتبلغ 87.2 مليار دولار وانخفاض في الواردات البينية بنسبة 18.9 % مقارنة بسنة 2008 لتبلغ 73.6 مليار دولار، أما بخصوص وزن الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية فقد ارتفعت إلى 11.9 % نتيجة تراجع الصادرات الإجمالية وانخفاض في الواردات إلى 12.1 % مقارنة بسنة 2008.

نتيجة لانخفاض في أسعار النفط وثباتها أدى ذلك إلى انخفاض الصادرات البينية بنسبة 2.3 % سنة 2013 لتبلغ 112.9 مليار دولار وارتفاع في الواردات البينية بنسبة 13.1 % مقارنة بسنة 2012 لتبلغ 114.3 مليار دولار، أما بخصوص وزن التجارة البينية في التجارة الإجمالية فقد ارتفعت إلى 8.6 % سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، وبالنسبة لوزن الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية فقد ارتفعت إلى 13.1 % سنة 2013 مقارنة بسنة 2012.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي، اتجاهات التجارة العربية وتجارة الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى هيكل التجارة العربية الإجمالية والبينية، واتجاهات التجارة العربية.

الفرع الأول: الهيكل السلعي للتجارة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1. الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تشير الإحصائيات الخاصة بالهيكل السلعي للصادرات العربية الإجمالية الموضحة في الجدول التالي رقم 18 أن الوقود المعدني يشكل الحصة الأكبر في الصادرات العربية بنسبة بلغت 76.6 % سنة 2012 لينخفض إلى 73.7 % سنة 2013 نتيجة انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع نسبة المصنوعات من 15.9 % سنة 2012 إلى 19.8 % سنة 2013، وذلك كمحصلة لزيادة حصص معظم السلع المكونة لتلك المجموعة السلعية، حيث ارتفعت كل من المواد الكيميائية، مصنوعات أساسية، آلات ومعدات نقل في الصادرات العربية الإجمالية لتصبح نسبها على التوالي: 7.8 %، 5.8%، 3.5%، 2.6 % أما السلع الزراعية فقد ارتفعت حصتها لتبلغ 5.2 % في عام 2013 مقارنة ب 4.9 % سنة 2012.

أما بالنسبة للواردات فقد احتلت المصنوعات المرتبة الأولى ضمن الهيكل السلعي وذلك بنسبة بلغت 62.7 % وبتغير طفيف جدا مقارنة بسنة 2012 التي بلغت 62.8 % ومن ضمنها جاءت الآلات ومعدات نقل الحصة الأكبر فيها حيث بلغت 28.6 % تلتها مصنوعات الأساسية بنسبة 17.6 % فالمواد الكيمياوية بنسبة 9.1 % ، أما بالنسبة للسلع الزراعية فقد احتلت المرتبة الثانية التي ارتفعت إلى20.1 % مقارنة ب 19.9 % سنة 2012 ثم الوقود والمعدن التي كان ارتفاعها طفيف حيث بلغت نسبة 16.4 % مقارنة ب 16.1 % سنة 2012.

الجدول رقم 18: الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للفترة 2012 – 2013

الواردات السلعية الإجمالية		الصادرات السلعية الإجمالية		
2013	**2012**	**2013**	**2012**	السلع / السنوات
16.4	16.1	73.7	76.6	**الوقود و المعادن**
20.1	19.9	5.2	4.9	**السلع الزراعية**
1.3	1.2	1.7	2.7	**سلع غير مصنفة**
62.7	62.8	19.8	15.9	**مصنوعات**
9.1	9.8	7.8	6	**المواد الكيماوية**
17.6	16.5	5.8	3.8	**مصنوعات أساسية**
28.6	29.3	3.5	3.1	**آلات و معدات نقل**
7.4	7.2	2.6	3	**مصنوعات أخرى**

المصدر: صندوق النقد العربي، **تقارير التجارة الخارجية العربية**، الفصل الثامن، لسنتي: 2013، 2014.

2. الهيكل السلعي للتجارة البينية

تشير الإحصائيات الموضحة في الجدول التالي رقم 19 إلى أن نسبة المصنوعات تشكل الحصة الأكبر للتجارة البينية حيث بلغت نسبة 47.3 % سنة 2012 لتنخفض وتصبح 46.2 % سنة 2013 بينما تراجعت حصة الوقود المعدني هي الأخرى من 27.1 % سنة 2012 إلى 26.2 % سنة 2013، وكل هذا انعكس بالإيجاب على حصة الصادرات الزراعية البينية لترتفع وتصبح نسبتها 20.9 % مقارنة ب 18.9 % سنة 2012، وكان سبب هذا الانخفاض بصفة أساسية إلى تراجع أسعار المحروقات وانخفاض كمياتها، وحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها بعض الدول خلال السنوات الأخيرة مثل سوريا.

أما بالنسبة لهيكل الواردات فالمعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات العربية البينية إلا أنه هناك اختلاف إحصائي طفيف ناتجة عن اختلاف التسجيل والترتيب والتصنيف الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين الأرقام الصادرات والواردات.

الجدول رقم 19: الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للفترة 2012 – 2013

السلع / السنوات	الصادرات السلعية البينية		الواردات السلعية البينية	
	2012	2013	2012	2013
الوقود و المعادن	27.1	26.2	35.3	35.1
السلع الزراعية	18.9	20.9	15.7	16.1
سلع غير مصنفة	6.7	6.7	4.9	4.1
مصنوعات	47.3	46.2	44.1	44.3
المواد الكيماوية	12	10.1	13.6	12.8
مصنوعات أساسية	18.1	16.3	17.40	15.6
آلات و معدات نقل	10	10	10	10.5
مصنوعات أخرى	7.2	6.7	4.9	5.4

المصدر: صندوق النقد العربي، الفصل الثامن، **التجارة الخارجية العربية**، نفس المرجع السابق.

الفرع الثاني: اتجاهات التجارة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

1. اتجاهات التجارة العربية الإجمالية

تأثرت التجارة العربية الإجمالية بتداعيات التحولات الاقتصادية العالمية كتراجع أسعار النفط وتباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على اتجاهات التجارة العربية الإجمالية.

تشير البيانات الموضحة في الجدول التالي رقم 20 إلى أن الاتحاد الأوروبي ودول آسيا يعتبران أهم الشركاء التجاريين للدول العربية حيث بلغت حصة الصادرات الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 13.5 % والتي تراجعت إلى 13.2 % وارتفاع حصة دول آسيا إلى 29.2 % مقارنة ب 23.8 % سنة 2012 وانخفضت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من 8.1 % سنة 2012 إلى 6.8 % سنة 2013 كما بقيت حصة اليابان ثابتة على حالها بنسبة 10.5 % وتراجع حصة الصين من 8.6 % سنة 2012 إلى 8.1 % سنة 2013 وانخفاض حصة الدول العربية بشكل طفيف حيث بلغت 8.6 % سنة 2013 مقارنة ب 8.7 % سنة 2012.

الجدول رقم 20: اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (%)

الشركاء / السنوات	الصادرات		الواردات	
	2012	**2013**	**2012**	**2013**
الدول العربية	8.7	8.6	13.4	13.1
الاتحاد الأوروبي	13.5	13.2	26.5	28.2
ولايات المتحدة الأمريكية	8.1	6.8	8.7	8.8
اليابان	10.5	10.5	3.9	3.3
الصين	8.6	8.1	12.7	13.1
باقي دول آسيا	23.8	29.2	17.7	17.1
باقي دول العالم	26.6	23.7	17	16.4

المصدر : برنامج تمويل التجارة الخارجية ، التقارير السنوية لسنتي 2013 ، 2014.

أما الواردات العربية اتجاه الشركاء التجاريين فقد ارتفعت في معظم المصادر الرئيسية لها حيث ارتفعت حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات العربية سنة 2013 إلى 28.2 %، الولايات المتحدة الأمريكية الى28.2 % واليابان ب3.3 % والصين 13.1 % كما بقيت حصة دول آسيا ثابتة بنسبة 17.1 % وانخفضت حصة الدول العربية فأصبحت 13.1 % مقارنة ب 13.4 % سنة 2012.

2. اتجاهات التجارة البينية العربية سنة 2010

جدول رقم 21: التركز الجغرافي في الصادرات البينية العربية سنة 2010

صادرات الدولة البينية		
الدولة	**الصادرات إلى**	**النسبة المؤوية**
الأردن	العراق	% 31
تونس	ليبيا	% 42
	الجزائر	% 27
الجزائر	تونس	% 34
	المغرب	% 19
السودان	الإمارات	% 84
الصومال	الإمارات	% 57
	اليمن	% 19
العراق	سوريا	% 78
	الأردن	% 18
سلطنة عمان	الإمارات	% 73
قطر	الإمارات	% 54
	عمان	% 17
اليمن	الإمارات	% 43
	السعودية	% 27

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية**، المائدة المستديرة حول تعزيز وتنمية التجارة البينية العربية، جمهورية مصر العربية، يومي15 – 16 أكتوبر 2012، ص5.

من خلال الجدول رقم 21 نلاحظ ما يلي:

- تركز صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 31 %.
- تركز صادرات تونس إلى الدول العربية في كل من ليبيا والجزائر بنسبة 42 % و27% على الترتيب.
- تركز صادرات الجزائر في كل من تونس بنسبة 34 % والمغرب بنسبة 19%.
- تركز صادرات السودان إلى الدول العربية في الإمارات بنسبة 84 % أما صادرات الصومال فتركزت في كل من الإمارات العربية المتحدة واليمن بنسبة 57 % و19% على التوالي.
- تركز صادرات العراق البينية في كل من سوريا بنسبة 78 % والأردن بنسبة 18 %.
- تركزت صادرات سلطنة عمان في الإمارات بنسبة 73 %.

- تركزت صادرات قطر في كل من الإمارات وعمان بنسبة 54 % و17 % على التوالي.
- أما صادرات اليمن البينية فتركزت في كل من الإمارات والسعودية بنسبة 49 % و27 % على التوالي.

جدول رقم 22 : التركز الجغرافي في الواردات البينية العربية سنة 2010

واردات الدولة البينية		
الدولة	**الواردات من**	**النسبة المؤوية**
الأردن	السعودية	% 56
البحرين	السعودية	% 81
تونس	الجزائر	% 40
السعودية	الإمارات	% 38
الصومال	جيبوتي	% 61
العراق	سوريا	% 70
قطر	الإمارات	% 37
	السعودية	% 29
سلطنة عمان	الإمارات	% 72
الكويت	السعودية	% 40
ليبيا	تونس	% 34
	مصر	% 31
	الكويت	% 23
مصر	السعودية	% 34
	الكويت	% 23
المغرب	السعودية	% 44
موريتانيا	الإمارات	% 77
اليمن	الإمارات	% 48

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، نفس المرجع السابق، ص5.

وبالنسبة للواردات الموضحة في الجدول رقم 22 فقد تركزت واردات الأردن إلى الدول العربية في السعودية بنسبة 56 % وواردات البحرين في السعودية بنسبة 81 % وواردات تونس البينية في الجزائر بنسبة 40 % وواردات السعودية في الإمارات بنسبة 38 % وواردات الصومال في جيبوتي بنسبة 61 % وواردات العراق في سوريا بنسبة 70 % وواردات قطر في كل من الإمارات والسعودية بنسبة 37 % و29 % على التوالي وواردات سلطنة عمان في الإمارات بنسبة 72 % وواردات الكويت في السعودية بنسبة 40 %، أما واردات ليبيا البينية فتركزت في كل من تونس بنسبة 34 % ومصر بنسبة 31 % والكويت بنسبة 23 %، بالنسبة لدولة مصر فتركزت وارداتها في كل من

السعودية والكويت بنسبة 34 % و24 % على التوالي وتركزت واردات المغرب في السعودية بنسبة 44 % وواردات موريتانيا في الإمارات بنسبة 77 % وواردات اليمن في الإمارات بنسبة 48 %.

الفرع الثالث: التجارة الخدمية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

يلعب قطاع الخدمات دورا هاما في اقتصاديات الدول العربية حيث يساهم في كفاءة كافة القطاعات الاقتصادية كما تبرز مساهمته في الناتج المحي الإجمالي وتشغيل العمالة، وتشير نظريات التنمية إلى انتقال الدول من القطاع الزراعي والصناعي إلى الاقتصاد الخدمي كلما ارتفع مستوى التنمية بالدولة وهو الأمر الذي يعكس أهمية قطاع الخدمات ليس فقط للنمو الاقتصادي للدولة ولكن أيضا لتحفيز عملية التنمية، وعلى الرغم من ارتفاع الصادرات الخدمية العالمية إلا أن نصيب الدول العربية من إجمالي التجارة العالمية في الخدمات لا يزال منخفض بشكل عام، وهو الأمر الذي يجعل من الضروري على تلك الدول تحفيز تجارة الخدمات لديها للاستفادة من الاتجاه العالمي الحالي[1] .

1. التجارة الخدمية الإجمالية:

الجدول رقم 23: إجمالي الصادرات الخدمية العربية (بالمليار دولار)

	2008	2009	2010	2011	2012	معدل التغير%
الصادرات الإجمالية	113.8	107.8	116.4	112.5	113.5	0.27-
الصادرات العالمية	3.846	3.497	3.843	4.278	4.347	13.01
%من الصادرات العالمية	2.96	3.08	3.03	2.63	2.61	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **ملف خاص التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور**، العدد الفصلي الثاني، أفريل سنة 2013، ص13.

في الجدول رقم 23 تمثل الصادرات الخدمية نمو بنسبة 7.8 % من إجمالي الصادرات العربية للسلع والخدمات لعام 2012 حيث تراجعت بشكل طفيف بين عامي 2008 – 2012 بنسبة تغير 0.27 % أي من 113.8 مليار دولار سنة 2008 إلى 113.5 مليار دولار سنة 2012 كما تراجع وزن الصادرات العربية الخدمية بالنسبة للصادرات العالمية خلال الفترة من 2.96 % سنة 2008 إلى 2.61 % سنة 2012.

[1] دينا محمود، **مفاوضات التجارة في الخدمات بين الدول العربية**، المؤتمر السنوي الثامن حول منظمة التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 24 – 26 يونيو2012، ص2.

الجدول رقم 24: إجمالي الواردات الخدمية العربية (بالمليار دولار)

	2008	2009	2010	2011	2012	معدل التغير%
الواردات الإجمالية	195	179.2	197	216.2	233	19.51
الواردات العالمية	3.633	3.288	3.610	4.025	4.106	13.01
%من الواردات العالمية	5.37	5.45	5.46	5.37	5.68	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نفس المرجع السابق، ص14.

أما في الجدول رقم 24 فقد شهدت الواردات الخدمية نموا بنسبة تغير 19.5 % خلال الفترة 2008 – 2012 أي من 195 مليار دولار سنة 2008 إلى 233 مليار دولار سنة 2012، كما زاد وزن الواردات العربية بالنسبة للواردات العالمية خلال الفترة من 5.37 % سنة 2008 إلى 5.68 % سنة 2012.

2. الهيكل الخدمي:

الجدول رقم 25: صادرات وواردات التجارة الخدمية العربية حسب السلع بالنسبة المؤوية لعام 2011

	الصادرات	الواردات
خدمات النقل	28.6	43.6
خدمات الصفر	45.9	29.7
خدمات تجارية أخرى	25.5	29.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نفس المرجع السابق، ص ص: 15، 16.

من خلال الجدول رقم 25 تصدرت خدمات سفر في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 45.9 % من إجمالي الصادرات الخدمية العربية تليها خدمات النقل بنسبة 28.6 % وخدمات تجارية أخرى بالنسبة 25.5 %.

أما على مستوى الواردات فتصدرت خدمات النقل في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 43.6 % تليها خدمات تجارية أخرى بنسبة بلغت 29.7 % ثم خدمات السفر بنسبة 26.7 %.

3. السياحة البينية العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1.3. مقومات دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الجانب السياحي

تمثل السياحة مصدرا مهما من مصادر الدخل الوطني للعديد من الدول العربية، فهي تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية وأحد أهم الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة إرادات النقد الأجنبي بالإضافة إلى

التشابك القائم بينها وبين مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتمتلك الدول العربية مقومات عدة تضمن لها في حالة حسن استغلالها تنشيط قطاع السياحة العربية وتنميته[1]، ومن دون كثرة الدخول في التفاصيل فالوطن العربي يتوافر على مقومات سياحية عدة، تتمثل[2] :

– مناطق طبيعية ذات مناخ معتدل صيفا ودافئ شتاءا، إضافة إلى وجود مناطق جافة وأخرى ذات مناخ رطب، وذلك على امتداد مساحة الوطن العربي الكبيرة.

– مناطق تاريخية عريقة مثل الأهرامات وحدائق بابل في العراق ومدينة تدمر في سوريا والبتراء في الأردن والقصبة في الجزائر

– أماكن ودور عبادة ومزارات دينية، وتشكل السياحة قدرا كبيرا من دخل عدد من البلدان العربية، ومن أبرز المعالم السياحية الدينية، المسجد الحرام والمسجد النبوي في المملكة العربية السعودية، والمسجد الأقصى في فلسطين وجامع الأزهر في مصر وجامع بني أمية في سوريا، وجامعة القرويين ومسجد الحسن الثاني في المغرب.

– معالم حضارية وسياحية أخرى منتشرة في معظم الدول العربية مثل المرافق السياحية المتطورة في أبو ظبي ودبي بدولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وشرم الشيخ والغردقة في مصر، وفاس ومراكش وأغادير في المغرب وجرش في الأردن والمدن السياحية في لبنان مثل بعلبك وصيدا وكذلك المدن السياحية السورية.

[1] عبد المالك بضياف، **قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحديد آلياته**، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 8، العدد 15، سنة 2014، ص10.

[2] فيصل شياد، تنمية السياحة العربية البينية (العقبات والحلول)، مجلة رؤى إستراتجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، الإمارات العربية المتحدة، أفريل 2014، ص73.

2.3. واقع السياحة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

الجدول رقم 26: السياحة البينية العربية بين عامي 2005 – 2011 (الوحدة: ألف سائح)

الدولة	2005	2007	2009	2011
الأردن	1847	2140	2003	2027
البحرين	4716	3661	-	4702
تونس	2366	2630	2985	2501
الجزائر	151	172	273	580
سوريا	2509	3600	6020	-
عمان	613	861	307	256
قطر	365	398	-	394
لبنان	437	404	992	804
مصر	1625	1960	2109	2017
المغرب	75	90	364	447
السعودية	5843	7526	10126	14715
اليمن	242	260	311	527

فيصل شياد، نفس المرجع السابق، ص73

يوضح الجدول رقم 26 السياحة البينة العربية لأهم الدول العربية خلال فترة 2005 – 2011، من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في عدد السياح بين فترة 2005 و2011 في الدول العربية إلا أنها شهدت تذبذبا في بعض السنوات خلال هذه الفترة نتيجة دخول بعض الدول في أزمات أمنية وسياسية خاصة خلال فترة 2009 – 2011، أما على مستوى القطري فنلاحظ ما يلي[1]:

نلاحظ أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد السائحين العرب، إذ بلغ عددهم 2011 ما يفوق 14 مليون سائح عربي، بالنسبة المؤوية تعادل 70% والسبب الأول هو السياحة الدينية للقيام بالعمرة وزيارة الأماكن المقدسة والقيام بفريضة الحج، وجاءت البحرين في المرتبة الثانية من حيث عدد السائحين العرب بواقع 4 ملايين سائح عربي عام 2011 بنسبة تقرب من 75 % ولعل أكثرهم من السعودية بحكم وجود الطريق الرابط بينهما لتسهيل الحركة والتنقل، بينما لم يتم ترتيب الإمارات ضمن المراتب الأولى لأن أغلب السياح الزائرين للإمارات من دول وجنسيات مختلفة ولا يقتصرون على العرب فقط، وتعد عمان وقطر والمغرب من أقل الوجهات السياحية العربية، حيث بلغ عدد السائحين العرب 256 ألفا، و394 ألفا و447 ألف سائح على التوالي، وهذا ربما

[1] فيصل شياد، نفس المرجع السابق، ص74.

لأسباب عدة ن منها: عدم معرفة السائح العربي بما تتوافر عليه هذه الدول من خدمات ومنتجعات سياحية إضافة إلى ضعف عمل الهيئات السياحية المحلية لتنشيط السياحة بين الدول العربية.

المطلب الثالث: واقع التجارة البينية في التجارة الإجمالية بالنسبة لتكتلات اقتصادية مختارة

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى واقع التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتكتلات اقتصادية مختارة من أجل مقارنتها مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الجدول رقم 27: مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتجمعات اقتصادية مختارة لعام 2009 (مليون دولار، ونسب مؤوية)

التجمعات	الصادرات البينية	الواردات البينية	الحصة في الصادرات الإجمالية (%)	الحصة في الواردات الإجمالية (%)	نسبة التجارة البينية (%)
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	86.5	77.5	8.3	11.1	9.7
مجلس التعاون الخليجي	31	16	6	6.2	6.1
الاتحاد الأوروبي	3993	3993	67.4	63.5	65.45
رابطة دول الميركوسور	42	44	15.1	17.1	16.1
رابطة دول الآسيان	252	229	25.5	24.4	24.95

المصدر: طلال أبو غزالة، **تكلفة التجارة العربية البينية دراسة تطبيقية للفترة (1995 – 2010)**، مجموعة طلال أبو غزالة للاستشارات، سنة 2014، ص25.

من خلال الجدول رقم 27 نلاحظ أن نسبة التجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي الأدنى مقارنة بالتكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى، فبالنسبة للإتحاد الأوروبي بلغت نسبة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات 67.4% ونسبة الواردات البينية من إجمالي الواردات 63.5%، أما رابطة دول الآسيان بلغت نسبة الصادرات البينة من إجمالي الصادرات 25.5% ونسبة الواردات البينة من إجمالي الواردات 24.4%، وبالنسبة لرابطة دول الميركوسور بلغت حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات 15.1% ونسبة الواردات البينة من إجمالي الواردات 17.1%.

مما سبق نستخلص أهم النقاط الرئيسية التالية:

- تشكل أسعار الطاقة عنصرا مهما للتحكم في حجم التجارة العربية الإجمالية.
- يعتبر الاتحاد الأوروبي ودول آسيا الشركاء التجاريين الرئيسيين سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات الخارجية.

- بالرغم من إلغاء كافة الرسوم الجمركية والغير الجمركية وإلغاء الضرائب وذلك ابتداء من سنة 2005 إلا أن التجارة البينية العربية إلى التجارة الإجمالية ما زالت ضعيفة وهي في حدود 9 – 10 %.
- يشكل الوقود والمعادن الحصة الأكبر من الصادرات والواردات البينية.
- التبادل التجاري البيني يتم غالبيته بين الدول المتجاورة جغرافيا.
- لم تتطور التجارة البينية بما يتناسب مع البنى التشريعية والمؤسساتية بين الدول العربية.
- تجارة الخدمات شهدت نموا ملحوظا إلا أنها تبقى تمثل نسبة ضئيلة بالنسبة للتجارة العربية الإجمالية كما يشكل خدمات النقل والصفر العنصر الرئيسي فيها.

المبحث الثالث: المعوقات التي تواجهها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إلى جانب التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هناك جملة من المعوقات التي حالت دون إحراز تقدم ملموس في تنمية التجارة العربية البينية، ورفعها إلى المستوى الذي كان ينتظر أن تحرزه الجهود المبذولة لأجل ذلك وسنحاول في هذا المبحث بالتحديد التطرق إلى أهم المعوقات التي تواجهها منطقة التجارة الحرة العربية والمتمثلة في معوقات سياسية واقتصادية، معوقات ضريبية والأمن الغذائي ومعوقات في التجارة العربية البينية.

المطلب الأول: معوقات سياسية واقتصادية

هناك العديد من المعوقات التي مازالت تحول دون تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: معوقات سياسية

يمكن إجمال المعوقات السياسية التي تقف عثرة في مسار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كالآتي [1]:

– الاختلاف في أساليب صناعة القرار السياسي في الدول العربية وهو ما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية، حيث لم تتمكن الدول العربية من الاتفاق على سياسة مشتركة يتم تبنيها ضمن النظم والسياسات الوطنية المختلفة، ومرد ذلك أن كل دولة تتبنى سياسة خاصة بها تحددها مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تعنيها وحدها.

– استخدام النفوذ السياسي للدول العربية في علاقتها البينية، أحد الأسباب التي أدت إلى فشل جهود التكامل الاقتصادي العربي، حيث كانت بعض الدول تستخدم هذا المتغير ضد الدول التي تحتاج لمساعدة مالية مثلا أو لدعم سياسي، توخيا لتحقيق أهداف عديدة تعود عليها بالنفع سواء اقتصادي أو سياسي.

[1] خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية والمرجعية القانونية (تجارب وتحديات)**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، سنة 2005-2006، ص ص ص: 141 – 142 – 143.

– عدم توافر الإرادة السياسية الصادقة على مستوى القيادات العربية للدخول في ترتيبات تجارية، مثلا: تفضيلية لتحرير التجارة البينية، إما لعدم اقتناع هذه القيادات بجدوى التكامل الاقتصادي العربي، أو تفاديا للتكلفة التي تتحملها من جراء تبنيه.

– تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية، ففي حالة الدول العربية كثيرا ما تلجأ مثلا إلى مقاطعة الاقتصادية كأسلوب لتحقيق أهداف سياسية، ومثل هذه الأمور تلعب دورا معرقلا للالتزام الكامل بالمعاهدات والاتفاقيات التي يتم إبرامها بخصوص التكامل الاقتصادي العربي.

الفرع الثاني: معوقات اقتصادية

إلى جانب المعوقات ذات الصيغة السياسية، فإن الدول العربية لا تزال تواجه بعض المشاكل الأساسية، ذات الصبغة الاقتصادية التي أعاقت العديد من تجارب ومحاولات التكامل الاقتصادي، ولا تزال بدرجة أو بأخرى تعوق مسيرة وتقدم الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولعل من أهم ما يذكر بهذا الشأن ما يلي[1]:

– تباين واختلاف النظم الاقتصادية والمالية بين الدول العربية وبخاصة على مستوى التشريعي والتنظيمي والإداري والمؤسسي، حيث أن كل دولة عربية لها قوانينها وقراراتها وإجراءاتها ومؤسساتها التي تجري عمليات التجارة على أساسها، ومن المتوقع أن يكون هذا الاختلاف أحد المحددات لنمو التجارة البينية.

– تلجأ بعض الدول العربية إلى تخطيط الاستيراد من الخارج، ووضع ميزانية نقدية تحدد فيها المواد المستوردة، وقيمتها بالنقد الأجنبي، وذلك حسب الأولويات التي تضعها الدولة في حدود المتاح من النقد الأجنبي، وقد ينتج عن هذا منع أو تقييد استيراد بعض المواد التي تصدراها دول أعضاء أخرى بسبب عدم إدراجها في الميزانية النقدية للدولة العضو المستورد.

– معانات معظم الإقتصادات العربية من مشكلة البطالة وتشوه سوق العرض والطلب على العمالة [2].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي**، الخرطوم، ديسمبر2001، ص ص: 66 – 67.

[2] سامي محمد الصياغي، **التعاون الاقتصادي والتجاري العربي بين إفريقيا والعالم العربي بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل**، ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في إفريقيا والعالم العربي، الرباط ، المملكة المغربية، سنة 2012، ص7.

– تركز غالبية الخطط والسياسات الزراعية القطرية على تحقيق الاكتفاء الذاتي القطري، الأمر الذي أدى إلى تماثل وتشابه الأنماط الإنتاجية الزراعية وازدواجية الأنماط التنموية الزراعية، وهو ما يعني غياب مبدأ التخصص في ضوء المزايا النسبية، ويؤدي ذلك إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد، بل وإهدارها خاصة الموارد المياه وبالتالي انخفاض العائد منها وكذلك انخفض الإنتاجية والإنتاج وبالتالي الصادرات، يضاف إلى ذلك تماثل طبيعة الهياكل الاقتصادية الزراعية السائدة في المنطقة العربية ومحدودية القاعدة الإنتاجية الزراعية للدول العربية بوجه عام، حيث لازالت تعتمد معظم الدول العربية بصورة أساسية على تصدير السلع الأولية، وهذه من مشاكل التي تعوق فعالية أداء اتفاقية التجارة الحرة.

– أدى اختلاف هياكل التكلفة الإنتاجية الزراعية للعديد من الأنشطة إلى أن تعمل بعض الدول العربية على حماية الأنشطة ذات التكلفة المرتفعة، والاتجاه للقيود الإدارية لحمايتها، ومن العوامل التي تساهم في اختلاف هياكل التكلفة من دولة عربية لأخرى هو اختلاف الرسوم الجمركية على استيراد المواد الأولية والوسيطة من العالم الخارجي، بالإضافة إلى اختلاف التشريعات والأعباء المالية والضرائب المحلية، الأمر الذي قاد بعض الدول العربية إلى تبني إجراءا الحماية بالرغم من مخالفة ذلك للقرارات المنفذة لقيام منطقة التجارة العربية الحرة.

– ضعف الاستثمارات العربية البينية مع تخلف البنى التحتية الأساسية من نقل وخدمات وتخلف الهياكل التسويقية هذا بالإضافة إلى عدم وجود التمويل بشكل الكافي لتمويل التجارة العربية البينية [1].

– تعتبر الدول العربية الموقعة على اتفاقيات تحرير التجارة الدولية ملزمة بتنفيذ نصوص اتفاقيات الجات لتحرير تلك التجارة من القيود الكمية والإدارية والنقدية، وإن كان ذلك بمعدلات أقل من الدول الصناعية وعلى فترات أطول نسبيا، متبعة بذلك سياسات تتسم بالشفافية والوضوح والالتزام ربما بدرجة أكبر منها فيما يخص منطقة التجارة الحرة العربية، ومن المتوقع تبعا لذلك أن تكون هناك آثارا ايجابية على حجم التجارة البينية للدول المشاركة في اتفاقية الدولية أهم من نظيرتها على الصعيد الإقليمي العربي.

– ضعف القوة التنافسية للسلع المصدرة من البلدان العربية مقارنة مع الصادرات المماثلة من بلدان العالم الأخرى، من حيث المواصفات الفنية الدولية المعتمدة.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **ورشة العمل الإقليمية حول تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية**، الدوحة، دولة قطر، 5 – 7 / 12 / 2005، ص 48.

– ضعف كمية ونوعية الفوائض العربية الزراعية، فمعظم الدول العربية دولا مستوردة للغذاء، والفوائض التي يمكن توفرها للتصدير لا تتعدى مجموعة من السلع المتشابهة مثل الخضر والفاكهة، وذات نوعية لا يمكنها المنافسة مع ما هو متاح من دول أخرى غير عربية.

– ضعف القطاع الخاص واعتماده على شركات صغيرة، مقابل اتساع القطاع العام في النشاطات الاقتصادية الكبرى والإستراتجية.

– انخفاض المستوى التكنولوجي الذي تتم به العملية الإنتاجية خاصة في القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى خفض الإنتاج والإنتاجية، كما لا يزال اعتماد العملية الإنتاجية للمحاصيل الزراعية على وسائل تقليدية قديمة في انجاز عمليات ما بعد الحصاد خاصة فيما يتعلق بعمليات الجمع والقطف والفرز والتعبئة والنقل والتخزين والتبريد والتجهيز والتوزيع.

– يترتب على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعض التكاليف والأعباء نتيجة لعملية تحرير التجارة، فإلى جانب الأثر المالي المباشر لانخفاض حصيلة الجمارك، والتي تمثل مصدرا أساسيا لإرادات الدول العربية غير النفطية، يصحب تحرير التجارة أثارا سلبية حقيقية تتمثل في عجز بعض الصناعات عن مواجهة المنافسة إثر إلغاء الحماية، حيث أنه نتيجة لتشابه الهياكل، الإنتاجية في الدول العربية، وتواجد نفس الأنشطة والصناعات، فإن إزالة الحواجز الجمركية لا بد وأن تؤدي إلى الإضرار بالمنشآت الأقل كفاءة والتي سوف تعجز عن منافسة منتجات المنشأ الأكثر كفاءة.

المطلب الثاني: المعوقات الضريبية والأمن الغذائي

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى أهم معوقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمتمثلة في معوقات ضريبية والأمن الغذائي.

الفرع الأول: المعوقات الضريبية

تلجأ بعض الدول الأعضاء في المنطقة إلى ممارسة التمييز الضريبي من خلال الاستمرار في فرض الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع العربية المستوردة وهناك بصورة عامة ثلاثة أنواع لهذه الضرائب والرسوم [1]:

- **النوع الأول**: هو عبارة عن ضرائب ورسوم استيراد تفرض على السلع المستوردة ذات المنشأ العربي ولا تفرض على السلع المماثلة المنتجة محليا مما يعني حماية إضافية لصالح السلع الوطنية في وجه منافسة مثيلاتها المنتجة في البلدان العربية الأخرى الأعضاء في المنطقة.

- **النوع الثاني**: ويتمثل في فرض رسوم وضرائب محلية على السلع المستوردة ونحصر قصدنا هنا بالسلع ذات المنشأ العربي بمعدلات أو قيم أعلى من تلك المفروضة على السلع الوطنية المماثلة.

- **النوع الثالث**: يتمثل في رسوم الخدمات التي تفرض في صورة نسبة مؤوية من قيمة السلعة المستوردة ذات المنشأ العربي والتي قد تكون تصاعدية في بعض الحالات علما أن هذا الرسم يجب أن يكون محددا أو مطابقا بحيث يغطي التكلفة الفعلية للخدمة حتى لا تتولد عنه آثار حمائية لصالح السلع المنتجة محليا.

الفرع الثاني: الأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من ناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية، سليمة ومغذية تلبي حاجاتهم الطاقوية وتناسب أذواقهم الغذائية ليعيشوا حياة صحية ونشطة[2]، ويمثل ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية تحديا أساسيا للبلاد العربية، بسبب تعثر عوامل عديدة أهمها تراكم إهمال القطاعات الزراعية والسياسات التي تحابي الاستثمار فيها وارتفاع معدلات الهدر في الموارد والزحف العمراني، إلى جانب تسارع معدلات النمو السكاني، ومحدودية المياه العذبة والأراضي القابلة للزراعة، والاعتماد الشديد على استيراد الاحتياجات من الغذاء من الأسواق العالمية، ويلعب غياب السياسات الزراعية والغذائية المناسبة دورا أساسيا في تفاقم مشكلة الأمن الغذائي، مما يجعل المنطقة العربية واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية تجاه التقلبات في أسعار، وعلى عكس جميع بقية مناطق العالم، شهدت المنطقة العربية زيادة مقلقة

[1] العالية شرع، **أثر اتفاقية التعاون والشراكة حلى حجم التجارة العربية البينية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، سنة 2010 – 2011، ص141.

[2] رزقي ليندة، **ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، الجزائر، يوم 23 / 24 نوفمبر 2014، ص2.

في عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، والتي ارتفعت من متوسط 13 مليون للفترة 1990- 1992 إلى متوسط بلغ 25 مليون للفترة 2010 – 2012 [1].

المطلب الثالث: معوقات في التجارة العربية البينية

وسنحاول في هذا المطلب بالتحديد التطرق إلى دوافع ومتطلبات تنمية التجارة العربية البينة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك نظرا لأهميتها في البحث ثم الدخول في المعوقات التي تواجهها التجارة العربية البينة والتفصيل فيها من خلال فرعين، الفرع الأول معوقات جمركية وغير جمركية، والفرع الثاني معوقات التجارة البينة من الجانب الصناعي والزراعي.

الفرع الأول: دوافع ومتطلبات تنمية التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1. دوافع تطوير التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1.1. الدوافع الخارجية:

وهي الأسباب الخارجية التي فرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد تحت مسمى العولمة وتتمثل في ما يلي[2]:

1- بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية:

شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أخذت صورا وأشكالا جديدة بين الدول المتقدمة والدول النامية في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساومات في المفوضات الدولية ولذلك فإن المنطقة العربية وباعتبارها تشكل تكتل اقتصادي كبير يضاهي التكتلات الاقتصادية

[1] الاتحاد العام لغرف الجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **تقرير حول الاقتصاد العربي بين التحديات المرحلة الجديدة والعقبات المتجذرة ما هي مرتكزات الإصلاح والآفاق حتى عام 2015** ؟، دائرة البحوث الاقتصادية، أكتوبر 2013، ص17.

[2] العالية الشرع، **أثر التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، سنة 2010 – 2011، ص ص: 163 – 164.

الدولية الكبرى وبحكم موقعها الجغرافي ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثرا بتطورات الاتحاد الأوروبي باعتبارها الشريك التجاري الأول له.

2- توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات

تميزت الشركات المتعددة الجنسيات باستحواذها على مجموعة من الخصائص وقدرات التأثير الكبيرة على توجهات الاقتصاد العالمي، وبالرغم من المساهمات الإنتاجية والخدمية العديدة التي تقدمها هذه الشركات في كل المجالات إلا أن تاريخها معلوم بممارسات سمتها الأساسية الاستغلال خاصة في الدول النامية[1]، ويؤثر دخول الشركات المتعددة الجنسيات سلبا على الشركات المحلية، من خلال تعريضها إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، فضلا، على ضعف قدرتها على الابتكار مما يضطرها إلى الزوال أو الاكتفاء بشرائح سوقية محدودة ومهملة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، كما تنظر الشركات الأجنبية إلى الدول النامية على أنها مصدر للمواد الأولية الخام ومن ثم تعمل على استنزاف مواردها وطاقاتها، فضلا أنها تعد بالنسبة لها سوق رائجة لتصريف منتجاتها المصنفة مما يؤدي دون أدنى شك إلى ظهور حالات الاحتكار والتلاعب بالأسعار داخل الأسواق المحلية للدول النامية [2].

3- الأزمات العالمية الحادة:

امتدت آثار الأزمة إلى التدفقات التجارية العربية من خلال عدة عوامل محلية وخارجية، فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره العالمية إلى انخفاض حاد في الصادرات النفطية للدول العربية[3]، ومن المتوقع أن تتأثر سلبا بهذه الأزمة بما يشمل مرافق التجارة من موانئ وقنوات مائية [4].

---

[1] بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، حالة قطاع البترول**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2009 – 2010، ص90.

[2] شوقي جباري، **تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد1، سنة 2014 ص78.

[3] جمال الدين زروق، **التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2011 ، ص27.

[4] ولد محمد عيسى محمد محمود، **آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على اقتصاديات العربية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 20 / 21 أكتوبر 2009، ص6.

2.1. الدوافع الداخلية:

وهي الأسباب التي تحدث على مستوى الداخلي ويمكن ذكرها على النحو التالي [1]:

– ازدياد الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية، ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية تنتج لأسواق الوطن العربي، بهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات.

– يؤدي الاهتمام بالتجارة العربي البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية، وكذلك زيادة التوظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول واسعة المساحة مثل السعودية وليبيا والدول الأخرى مالكة فوائض رأس المال مثل دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستحقق تكاملا متميزا بين أسواق العمل وأسواق السلع وأسواق رأس المال.

– التخلص من عبئ المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المالية الدولية، وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية، وكذلك توفير التمويل البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية والاستثمارية.

2. متطلبات تنمية التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

جملة المعوقات والمشاكل التي تواجه التجارة العربية البينية يمكن التغلب عليها بإتباع عدة سبل يمكن أن تخفضها وتساهم في تنميتها ونذكر منها:

1.2. متطلبات خاصة بإتمام تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يعد إتمام تنفيذ هذه الاتفاقية مرحلة هامة أمام تنمية التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ورغم أن هذه الاتفاقية أوشكت على انتهاء مدتها المحددة، إلا أنها لم تسفر على نتائج كبيرة في زيادة حجم التجارة

[1] بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي(دراسة حالة دول المجلس التعاون الخليجي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013 ص ص 60 – 61.

البينية، ويعود ذلك كما رأينا سابقا إلى المعوقات التي واجهت تنفيذها، وعليه يجب التصدي لتلك المعوقات بالعمل على[1]:

1- دعوة الدول العربية التي لم تنظم لحد الآن إلى المنطقة للانضمام، وتقديم المساعدة لها

2- العمل على التوزيع العادل للمكاسب الناتجة عن منطقة التجارة الحرة العربية، مساعدة الدول التي تعاني ضعف في هياكلها الاقتصادية والتي من المحتمل أن تتضرر جراء تطبيقها لبنود الاتفاقية.

3- العمل على تحرير التجارة داخل المنطقة بمعدلات أسرع مما هي عليه.

4- التقليل بقدر الإمكان من طلب الاستثناءات.

5- تسهيل انسياب السلع ذات المنشأ العربي بين الدول العربية بتخفيض وإزالة الرسوم والضرائب الجمركية.

6- التخفيض من القيود الإدارية والكمية التي تضمنتها القوانين الوطنية لكل بلد، والتي تتعارض مع أحكام البرنامج التنفيذي الذي أقرته الدول العربية.

7- الإسراع في دراسة وإقرار قواعد المنشأ للسلع الصناعية، وتوسيع وانفتاح الأسواق العربية على بعضها، وتنسيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالمنافسة والاحتكار.

8- الإسراع في إنهاء وتفعيل آليات فض المنازعات.

9- إدخال تجارة الخدمات ضمن المعاملات التي تشملها منطقة التجارة الحرة والوصول بها إلى اتحاد جمركي عربي في أقرب وقت ممكن.

2.2. متطلبات أخرى لتنمية التجارة البينية: ونذكر منها:

1- العمل على زيادة فعالية المؤسسات والهيئات والمصارف القطرية الإقليمية في تقديم التسهيلات الائتمانية وضمان التمويل اللازم للصفقات التجارية التي تعقد بين الأسواق العربية [2].

2- العمل على تحسين جودة المنتجات الزراعية لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وذلك من خلال تفعيل مراقبة الجودة على الصادرات الزراعية والعمل على تطوير قواعد المنشأ، وإعادة النظر في إنتاجية الزراعية

[1] فرج شعبان، نفس المرجع السابق، ص: 146.

[2] لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية**، المناطق الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000 – 2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة سنة 2011 – 2012، ص 144.

والسياسات المتبعة، بحيث تكون أسعار المنتجات الزراعية العربية منافسة لأسعار مثيلاتها في الدول النامية الأخرى، واستمرار في إصلاح القطاع الزراعي من خلال الإطار المؤسسي والتشريعي [1].

3- ينبغي تحديث أساطيل النقل العربية لتحقيق القدرة التنافسية والتنسيق بين الأساطيل العربية بالنسبة للخطوط العاملة لديها، بهدف زيادة مساهمتها في نقل التجارة العربية [2].

4- حرية انتقال رؤوس الأموال العربية وإقامة المشروعات العربية المشتركة [3].

الفرع الثاني: معوقات جمركية وغير جمركية للتجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1. معوقات جمركية [4]:

1- ارتباط الدول العربية مع دول أخرى من خلال الاتفاقيات حيث أن الاتحاد الأوروبي وأمريكا أعطت إعفاءات وتسهيلات جمركية من تلك الموجودة في الاتفاقيات العربية مما أدى إلى إعاقة تنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي والجماعي العربية و تحويل التجارة بدل من خلق التجارة تجاه تلك الدول.

2- تعقيد الإجراءات والممارسات الجمركية حيث لا تزال الإجراءات والممارسات الجمركية تعيق انسياب السلع بين الدول العربية ويرجع ذلك إلى تعدد الجهات المسئولة عن تخليص السلع المستوردة، وتعقد الإجراءات اللازمة لتخليص البضائع من المنافذ الجمركية، ففي بعض الدول العربية تشتمل الدورة الكاملة لتخليص البضائع على أكثر من 18 معاملة، مما يعرض السلع للتلف في كثير من الأحيان، لأن إدارة الجمارك والجهات المسئولة الأخرى بمراقبة الجودة وحماية المستهلك في العديد من الدول العربية، لا تعترف أحيانا ببعض الهيئات الأجنبية المختصة بتسليم شهادات الجودة والمواصفات الدولية للسلع المستوردة.

---

[1] محمد حشماوي، الأخضر بن عمر، **معيقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الخارجية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015، ص102.

[2] وصاف عتيقة، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية**، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2013 – 2014، ص344.

[3] بن عمر الأخضر، نفس المرجع السابق، ص 169.

[4] محمد عبد الله شاهين، **التبادل التجاري الإسلامي (المقومات والتنمية في ظل التحديات العالمية المعاصرة)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2014، ص ص ص: 162 – 165 – 168.

3- إعادة تقييم لغايات جمركية: وتختلف النظم العربية في تطبيق الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، فبعض الدول العربية، أعضاء منظمة التجارة العالمية، ملتزمة بتطبيق اتفاقية التقييم ومن ثم عليها تسوية أوضاعها لاستخدام قيمة الفاتورة كقيمة لأغراض الرسم الجمركي، وهناك دول عربية أخرى والتي لم تدخل بعد منظمة التجارة العالمية، تقوم بإعادة تقييم فواتير الاستيراد، وفق نظم محلية توضع لهذا الغرض ويفرض الرسم الجمركي حتى القيمة المحسوبة من قبل السلطات الجمركية وليس القيمة المسجلة في فاتورة الاستيراد.

4-المغالاة في طلب استثناءات على التخفيضات الجمركية حيث تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاة في طلب الاستثناء من التخفيضات الجمركية والتي يخشى أن تؤثر على التزامات المترتبة على الدول [1].

2. معيقات غير جمركية:

وتكون العوائق الغير جمركية على شكل قوانين مكتوبة تطبق من قبل المؤسسات التي تنظم الحركة التجارية، ويمكن أن تكون على شكل تعليمات شفوية، كذلك قد تشمل العوائق الغير جمركية تصرفات سلوكية مثل التشدد في تطبيق التعليمات والتدقيق المبالغ فيه على المواصفات ووفقا لهذا التعريف فإن كل دول الأعضاء تمارس أشكال مختلفة من العوائق الغير جمركية [2]، و يمكن تصنيفها كما يلي:

1- عوائق ذات علاقة بالممارسات التجارية:

- تعدد الجهات وتباين وطول الإجراءات اللازمة لتخليص البضائع في المنافذ الجمركية.
- ضعف استخدام وسائل التقنية الحديثة كاستخدام الحاسب الآلي وتوحيد جهات تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية.
- الفترات الزمنية الطويلة التي تتخذها الإجراءات قبل الإفراج عن البضائع إلى داخل بلد الاستيراد خاصة في حالات السلع الحساسة.

2- عوائق ذات علاقة بالجمارك: وتتضمن

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، سنة 2013، ص239.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **ورشة العمل الإقليمية حول متطلبات وانعكاسات إقامة الاتحاد الجمركي العربي على الزراعة العربية**، الرباط، المملكة المغربية، يومي 14 – 16 ديسمبر2006، ص53.

– حاجة الإدارات الجمركية لتطوير هياكلها التنظيمية بما يساعد في رفع مستوى التنسيق بين المديريات المختلفة فيها.

– الحاجة إلى رفع مستوى التنسيق بين الإدارات الجمركية من جهة والإدارات الأخرى التي تكون لها علاقة بالمواد المستوردة.

– عدم التنسيق وتوفر الشروط المناسبة للتفتيش على البضائع عند المنافذ الجمركية خاصة عندما يتعلق الأمر ببضائع ذات حساسية خاصة كالغذاء والدواء.

– المبالغة في أساليب الكشف والمعينة والمبالغة في تطبيق إجراءات التفتيش وتخليص البضائع وتعدد الإجراءات الجمركية.

3– عوائق في المصارف والتأمين:

قصور بعض الأنظمة المصرفية على توفير الخدمات اللازمة لحاجات التبادل التجاري إضافة إلى عدد من القوانين التي تحكم بيئة العمل المصرفي في بعض البلدان والتي لا تراعي الديناميكية التي تحتاجها العمليات التجارية من جهة ومن جهة أخرى فهي لا زالت تخلق حواجز أمام التحويلات المصرفية [1].

4– العوائق الفنية:

– التشدد في المقاييس والمواصفات وإعدادها لنفس المنتج، وتغييرها بدون إشعار مسبق أحيانا.

– التشدد في الإجراءات الصحية والبيئية، وارتفاع تكاليف التحاليل المخبرية، وتضارب نتائجها أحيانا من مختبر إلى آخر.

– ضعف البنية الأساسية والخدمات اللوجستية في مجال التجارة، والمتمثلة في النقل والاتصالات والمعلومات والتمويل والتأمين.

– تقييد حرية انتقال الأشخاص والعمالة وتأشيرات السفر بالنسبة لرجال الأعمال وسائقي الشاحنات.

6– العوائق النقدية: وتتمثل في:

– الرقابة الشديدة على النقد والقيود على إجراءات تحويل العملات من والى بعض الدول العربية.

– التشديد في إجراءات الائتمان فيما بين الدول العربية مع بعضها البعض.

– عدم قابلية التحويل بالنسبة لأغلب العاملات العربية وتعدد أسعار الصرف أحيانا [1].

[1] محمد النسور، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (التجربة الإقليمية نحو إزالة القيود والعوائق غير جمركية أمام التجارة)**، ورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 11– 12 /07/ 2007 ص ص: 18 – 19.

7- عوائق متعلقة بالنقل:

- تشعب وبطئ الإجراءات المتبعة على المنافذ الحدودية البرية وتعدد وتنوع الوثائق المطلوبة في الإجراءات الجمركية.

- ارتفاع الرسوم والغرامات.

- إجراءات أخذ العينات على الحدود وطول مدة الفحوصات إضافة إلى عدم توافر مختبرات فحص لدى المعابر الحدودية مما يترتب عليه تأخير وصول البضائع وتلفها في بعض الأحيان.

- تعقد إجراءات عبور الترانزيت وارتفاع تكاليف العبور.

- إخضاع البضائع العابرة بطريقة الترانزيت للفحص مما يؤدي إلى التأخير علاوة على الأضرار التي قد تلحق بالبضائع أحيانا من جراء تكرار التنزيل والتحميل.

8- عوائق مؤسسية وإدارية:

- الشهادات الغير الضرورية وإجراءات التصديق من الجهات الحكومية وعدم الاكتفاء بالمستندات الرسمية من المنشأة نفسها.

- إعاقة تسجيل الأدوية والإجراءات البيروقراطية لعملية التسجيل.

- تراخيص الاستيراد.

- إجراءات مراقبة للكمية[2].

9- انعدام الشفافية ونقص المعلومات: وذلك حول التعامل التجاري بين الدول الأعضاء في المنطقة، فيما يخص عدم الإفصاح عن الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء في المنطقة، كأن تقوم مثلا بعض الدول أعضاء المنطقة باتخاذ إجراءات أو القيام بإحداث تغييرات في عملية التقييم الجمركي لأغراض حمائية، أو القيام بعقد اتفاقيات اقتصادية وتجارية ثنائية، ولا يتم إعلام الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة بهذه الإجراءات والسياسات.

إضافة إلى ذلك عدم توفر قواعد للمعلومات حول الأسواق العربية والأسعار التبادلية والمنتجات العربية ومواصفاتها والإمكانيات التصديرية للأسواق العربية والأسعار وإمكانات الاستيراد [1].

---

[1] نسيم حسن أبو جامع، نفس المرجع السابق، ص ص: 963 – 964.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حول معيقات التجارة العربية البينية**، العدد الفصلي الأول، مارس 2007، ص ص: 9 – 10.

الفرع الثالث: معوقات في المجال الصناعي والزراعي

1. معوقات في الجانب الصناعي [2]:

1- استمرار ظاهرة التخصص في الإنتاج الأولي، وخاصة بالنسبة إلى الصادرات الصناعية التي تركزت في عدد محدود من الخامات والوقود، ولقد أفرزت هذه الظاهرة نتائج سلبية عديدة منها:

- تدهور معدلات التبادل الدولي للأقطار العربية.
- هبوط نسبة مساهمة الصادرات التحويلية.
- ربط الاقتصاديات العربية في علاقتها الهيكلية ومعدلات نموها بمصادر دخلية محدودة.

2- غياب التدرج الاستراتيجي في التحول من نمط إحلال الواردات إلى نمط تشجيع الصادرات من خلال توسيع نطاق الإنتاج للوصول به إلى خلق فوائض تصديرية حقيقية، إن الذي تحقق هو تكريس ظاهرة التركز الإنتاجي من خلال بروز صناعات تحويلية معينة تفتقر إلى القدرات التحفيزية للتحول إلى أقطاب نمو بسبب ضعف التشابكات الإنتاجية والعزلة النسبية للنشاطات والمؤسسات فيما بينها.

3- تضارب وعد استقرار السياسات الحكومية في بعض الأقطار العربية تجاه مسائل اقتصادية عديدة منها: آلية السوق وملكية وسائل الإنتاج، وتشغيل القوى العاملة، وحماية الصناعة الوطنية وغيرها، ولقد انعكس التفاوت في التدخل الحكومي سلبيا على أنماط التنمية الصناعية السائدة، وعلى أنواع المشروعات الاستثمارية المقررة ومدى تكاملها.

4- إهمال نسبي للبحث والتطوير في المنشآت العديد من الأقطار العربية، حيث لا زال الإنفاق على البحث والتطوير ضئيلا مقارنة بالدول المتقدمة وبالنسبة إلى عدد الباحثين في الأقطار العربية تبين أن حصة الصناعة من هؤلاء كانت حوالي 6 % فقط وعند حساب نسبة العدد الكلي للباحثين إلى مجموع القوى العاملة في العالم العربي نجد أن هناك 0.1 شخص لكل ألف عامل، وذلك مقابل 9 أشخاص في اليابان و6 في ألمانيا.

2. معيقات في الجانب الزراعي [3]:

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية**، نفس المرجع السابق، ص8.

[2] سليمان بلعور، **دور الاستثمارات العربية البينية في التنمية الصناعية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 08، سنة 2010، ص135.

[3] الخضر بن عمر، محمد حشماوي، **معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية في الأسواق الخارجية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015، ص ص: 96 – 97.

1- يعتبر ضعف قاعدة الإنتاج وضيق السوق لهياكل الإنتاج وتجانسها في الدول العربية من المحددات الرئيسية والمتسببة في ضعف الصادرات الزراعية العربية للأسواق الخارجية، أما على مستوى التجارة البينة للمنتجات الزراعية في الدول العربية فيعتبر التماثل في القاعدة الإنتاجية وضعفها سببا لسياسات التنمية المتبعة في بعض الدول العربية بعيدا عن التنسيق والتكامل العربي.

2- إن كفاءة التسويق في معظم دول المنطقة مازالت متدنية كما تظهرها بعض المؤشرات، مثل ارتفاع تكلفة هوامش التسويق الغير مبررة، وتدهور نصيب المزارع من السعر النهائي لمنتجه، وارتفاع الفاقد فيما بعد الحصاد والهدر لأكثر من 25% من إنتاج الخضر و15% للحبوب، وارتفاع أسعار البيع للمستهلك وتذبذبها الحاد ولقد أوضحت بعض التقارير ظهور سلوكيات سالبة للمنافسة مثل الاحتكار واحتكار القلة [1].

3- مواسم استثناء في الرزنامة الزراعية تتداخل بدرجة كبيرة باعتبار أن مواسم الإنتاج متقاربة لهذه المحاصيل في المنطقة العربية، مما يقلل أو يحد من فرص تبادلها بين الدول المنتجة المتضمنة في الرزنامة، فالرزنامة الزراعية خاصة للدول العربية المنتجة للخضر والفواكه، عملت كثيرا على الحد من آثار الموجبة للتصدير، وحدت كثيرا من توجيه الإنتاج وفقا للميزة النسبية، ومن ثم لها تأثير جزئي معوق لتنمية التجارة العربية البينة وتعزيز التخصص الإنتاجي وفقا لقوانين الميزة النسبية لمجموعة كبيرة من الدول العربية الزراعية.

4- المبالغة في الاشتراطات التي تطلبها السلطات المعنية في الدول المستوردة عند تخليص منتجات الزراعية العربية المستوردة واشتراط مواصفات مبالغ فيها للتعبئة والتغليف، وفترات صلاحية منتجات الأغذية القابلة للتلف، وتعددية الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع وتواجد المختبرات في مدن أو مناطق مختلفة.

[1] لطفي مخزومي، **التجارة الزراعية العربية البينية ودورها في ترقية التكامل الاقتصادي العربية لمواجهة تداعيات أزمة الغذاء العالمية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد الثاني، جوان 2012، ص92.

خلاصة الفصل الثالث :

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتفاق متعدد الأطراف يرمي للوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية حيث شكل دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ مطلع عام 2005 تقدما ملحوظا في المساعي العربية لإقامة تكتل اقتصادي إقليمي، حيث ألغيت تقريبا كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة، إلا أن تحرير التجارة لم يضاعف كثافة التبادل البيني بين الدول الأعضاء وهذا يعني أن تخفيض التعريفة الجمركية والغير الجمركية وإزالتها إضافة إلى اختلاف وتباين التشريعات المطبقة بين الدول الأعضاء غير كاف لتحقيق التجارة الحرة بين الدول العربية واستمرارها لتحقيق خطوات لاحقة من التكامل الاقتصادي العربي، وكل هذا نتيجة جملة من العقبات والمعوقات غير الجمركية التي حالت دون نمو وتطور التجارة البينية العربية والتي تم تحديدها وتصنيفها في هذا الفصل.

الخاتمة العامة

عرف الاقتصاد العالمي العديد من التطورات أهمها، ظهور العولمة وقيام نظام تجاري عالمي جديد وذلك بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي تهدف إلى تحرير التجارة بين الدول، كما عرف العالم العربي العديد من التطورات من ضمنها قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك لتحقيق تكامل اقتصادي عربي وتبادل التجارة والموارد بين هذه الدول.

وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة حاولت تسليط الضوء قدر الإمكان على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كآلية لتفعيل التجارة العربية البينية.

وقد بنيت الدراسة على فرضية أساسية كان مفادها التجارة العربية البينية مرهون بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتعريفة الجمركية والقيود الغير جمركية غير كاف لزيادة حجم التبادل التجاري البيني، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع الدراسة وتحليل طبيعة المشكلة التي تناولتها.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال تناولنا للموضوع وتحليلنا له توصلنا إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

– التجارة العربية البينية لم تتطور بشكل ملحوظ بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث بقيت ثابتة في حدود 10 إلى11 % وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى.

– إزالة التعريفة الجمركية والقيود الغير جمركية غير كاف لزيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني حيث بالرغم من انعدام الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر الملائم إلا أن هناك العديد من المعيقات التي حالت دون تطور التجارة العربية البينية، وحجم التبادل التجاري لا يزال يتم في غالبيته بين الدول المتجاورة كما أن الجهود المبذولة لتحرير التجارة البينية لا تزال محصورة في تجارة السلع وبالتالي فإن الفرضية الثانية صحيحة.

النتائج:

من عرض الدراسة السابقة وتحليل أهم محتوياتها أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

– تختلف الإقليمية الجديدة عن التكامل التقليدي فهي تجمع بين إقليميين أو أكثر، والمعيار فيها هو تباين مستويات النمو من أجل زيادة مستوى التبادل التجاري بين دول الأعضاء، وتحقيق التنمية.

– تقوم الاتفاقيات التجارية على مبادئ التحرير الشامل من تحرير التجارة والخدمات وحرية انتقال رؤوس أموال، وما يتطلبه ذلك من تعديل في السياسات الاقتصادية والتشريعات والقوانين الوطنية.

– تمثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الفرصة الأخيرة لدعم التعاون الاقتصادي والتجاري العربي كما تمثل اختيار حقيقي لمدى إدراك هذه الدول لأهمية التعاون الاقتصادي الإقليمي، إلا أن هناك عملا كبيرا لا يزال ينتظر الدول العربية.

– شكل البرنامج التنفيذي للإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية البرى في سنة 1998، والمستند إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة في سنة 1981 وأحكام منظمة التجارة العالمية أساس التوجه الحديث لبناء التكامل الاقتصادي العربي.

– ما زالت التجارة العربية البينية في حدود 10 % من إجمالي التجارة الإجمالية، ولم تختلف تلك النسبة عن تلك التي كانت سائدة منذ بداية التسعينات، وهو ما يؤكد أن هناك الكثير من العقبات الجمركية التي مازالت قائمة، ولم تنجح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في معالجتها بالقدر الكافي.

– هناك العديد من الجوانب والعقبات التي لم يتم القضاء عليها والتي تعتبر مهمة في نمو التجارة البينية كزيادة كفاءة النقل لربط الأسواق العربية ببعضها البعض والقضاء على العقبات التي تعترض مرور الشاحنات العربية عبر الدول العربية وتعطيلها في المنافذ الجمركية بالإضافة إلى عدم توفر الإرادة السياسية في ذلك.

– غياب تنسيق بين الدول الأعضاء في المنطقة لتطبيق البرنامج التنفيذي بشكل انسيابي.

– تعتمد التجارة العربية على تصريف صادراتها التي ترتكز على المواد الأولية إلى الدول المتقدمة واستيراد سواء المواد الاستهلاكية أو الاستثمارية أو التكنولوجية من هذه الدول.

التوصيات:

استنادا إلى ما تقدم من نتائج الدراسة، فإننا نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

– التركيز على توفير البنية اللازمة لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

– وضع إستراتجية اقتصادية عربية شاملة، تستهدف الجوانب الاستثمارية والتجارية البينة، كما تستهدف تأهيل اقتصاديات الدول العربية الأقل نموا، وتطوير منظمتها التنموية والاقتصادية والبشرية.

– مباشرة الاستعداد للانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي الذي يمثل حلقة أساسية في عملية الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية.

– جعل القيود الجمركية أكثر وضوحا وشفافية من أجل العمل على إزالتها وذلك من خلال تحقيق انسجام بين القوانين والتشريعات المطبقة في كل دولة عضو.

– العمل على إزالة كافة العقبات التي تواجه التجارة العربية البينية والإسراع بتطبيق نظم تسهيلات التجارة، النقل والجمارك.

– ضمان حرية البضائع، الأفراد ورؤوس أموال بما يتوافق والبيئة السليمة في المنطقة.

– ربط الأسواق العربية مع بعضها البعض.

– ضرورة توافر العزم السياسي والإرادة السياسية الجماعية للبلدان العربية، لأن العامل السياسي سيبقى من أبرز العوامل المؤثرة في التطبيق العملي والفعلي لجميع الاتفاقيات الخاصة بالاندماج الاقتصادي العربي.

آفاق البحث:

رغم طرحنا لكل عناصر الخطة المرسومة لهذا البحث، تتم إثارة العديد من القضايا التي تستوجب من الباحثين المزيد من البحث والتأصيل، وانطلاقا من ذلك نود أن نقترح بعض العناوين التي نأمل أن تكون مواضيع بحث علمية مستقبلا وهي على النحو التالي:

- دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تنمية الاستثمارات العربية البينية.
- التكامل الاقتصاد العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة عمان، الأردن، ط1، سنة 2007.

2- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، سنة 2013.

3- أحمد عبد الرحمن أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ الرياض، سنة 2001.

4- إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2012.

5- بول ساموبلسن، ويليام نودهاوس، **الاقتصاد: التجارة الدولية**، ترجمة هشام عبد الله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط2، سنة 2006.

6- بول كروغمان، **الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة**، ترجمة محمد بن عبد الله الجراح، محمد بن سليمان البازعي، دار الزهراء، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر.

7- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 1998.

8- حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، سنة 1996.

9- خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، سنة 2010.

10- دومنيك سلفاتور، **اقتصاد دولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1993.

11- رمزي محمود، **منظمة التجارة العالمية قلعة استنزاف موارد الدول النامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، سنة 2014.

12- رنان مختار،**علاقة التجارة الدولية بالفقر وتوزيع المداخيل**، منشورات دار الأمل، تيزي وزو، ط1، سنة 2011.

13- زينب جابر سالم وآخرون، **الاتفاقيات الدولية**، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، ط1، سنة 2008.

14- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ط1، سنة 2004.

15- سامي حاتم العفيفي، **التكتلات الاقتصادية العربية بين التنظيم والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، سنة 2005.

16- سماح أحمد فضل، **المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، ط1، سنة 2010.

17- سهيل حسين الفتلاوي، **مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، سنة 2012.

18- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي: النظريات وسياسات**، دار الفكر، الأردن، ط1، سنة 2011.

19- شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2015.

20- صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين الدوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989 – 2007)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة 2011.

21- طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، سنة 2011.

22- عادل يوسف عوض، **في الأصول النظرية للتجارة الدولية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، سنة 2013.

23- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، سنة 2007.

24- عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، سنة 2008.

25- عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2015.

26- فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية ،الإسكندرية ،سنة 2003.

27- ليث محمود حسن خطاطبه، **قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأردن والدول العربية**، الجامعة الأردنية، سنة 2011.

28- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، سنة 2007.

29- محمد عبد الله شاهين، **التبادل التجاري الإسلامي (المقومات والتنمية في ظل التحديات العالمية المعاصرة)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، سنة 2014.

30- محمد عزت محمد غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة 2012.

31- محمد غربي، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، سنة 2014.

32- محمد محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2003.

33- مصلح الطراونة، ليلى لعبيدي مامين، **منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) دراسة قانونية في إمكانية رفع التعارض بين إلتزمات الدول الأعضاء في المنظمتين**، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، سنة 2013.

34- ميرندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، مصر، سنة 2010.

35- نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة 2008.

36- هشام محمود الإقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 2009.

37- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة2010.

38- يوسف حسن يوسف، **نظم العولمة وأثرها على الاقتصاد الدولي الحر**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، سنة 2011.

ب – الموسوعات الاقتصادية:

1- توفيق خليل أبو أصبع، **موسوعة الطريق إلى المصطلحات التجارة الدولية**، مطبعة النرجس التجارية، الرياض، ط1، سنة 2008.

2- مجدي محمود محب حافظ، **الموسوعة الجمركية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2005.

3- فهمي محمود شكري، **المعجم التجاري والاقتصادي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، سنة 2009.

ج– الأطروحات والرسائل الجامعية:

1– الأطروحات:

1- أكبر عمر محي الدين الجباري، **إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة (الإمكانيات والمعيقات)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد بالأكاديمية العربية في الدانمارك، سنة 2010.

2- بن عزوز محمد، **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن بدائل المتاحة للفترة، (1990– 2007)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2010.

3- بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، حالة قطاع البترول،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2009 – 2010.

4- بوكساني رشيد، **معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005 – 2006.

5- حشماوي محمد، الاتجاهات **الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006.

6- خير الدين بلعز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2014 – 2015.

7- زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر سابقا، سنة 2005 – 2006.

8- عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2003 – 2004.

9- عبد الناصر بوخشيم عز الدين، **تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1973 – 1998)**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، سنة 2003.

10- محمد شريف المنصوري، **إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة،** أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، سنة 2008 – 2009.

11- مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2002.

12- وصاف عتيقة، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية،** مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2013 – 2014.

2- الرسائل الجامعية:

1- آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، سنة 2007 – 2008.

2- باريك مراد، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، سنة 2013 – 2014.

3- بلقاسم طراد، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي(دراسة حالة دول المجلس التعاون الخليجي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013.

4- بن عدة عبد القادر، **اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الغافتا) وتأثيرها على التجارة العربية البينية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، سنة 2013 – 2014.

5- بن عمر الأخضر، **آثار تحرير المنتجات العالمية للمنتجات الزراعية في الدول العربية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006 – 2007.

6- بن موسى بشير، **سياسات تفعيل التجارة البينية (دراسة حالة دول المغرب العربي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2010 – 2011.

7- بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2007- 2008.

8- بورحلة ميلود، **إشكالية انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التقييم وآفاق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، سنة 2010 – 2011.

9- بوشول سعيد، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ،سنة 2009.

10- بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2011 – 2012.

11- تواتي بن علي فاطمة، **واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، سنة 2006 – 2007.

12- حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2012 –2013.

13- خاطر أسمهان، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة سنة 2012 – 2013.

14- خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الأطروحات النظرية والمرجعية القانونية (تجارب وتحديات)**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، سنة 2005- 2006.

15- رسول حميد، **العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2007 – 2009.

16- رشام كهينة، **واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، سنة 2008 –2009.

17- زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، سنة 2010 – 2011.

18- سمية قواوي، **أثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي (دراسة نماذج لبعض الدول المتقدمة والنامية)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013.

19- شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، سنة 2009 –2010.

20- شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2010 – 2011.

21- شنيني عادل، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية**، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، سنة 2010 – 2011.

22- صونيا بتغة، **ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية: آفاق وتحديات (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، سنة 2007 – 2008.

23- طبني مريم، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية (2002 – 2012)**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2012 -2013.

24- العاقر جمال الدين، **التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي (دراسة حالة بلدان المغرب العربي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، سنة 2008 – 2009.

25- العالية الشرع، **أثر التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، سنة 2010 –2011.

26- عائشة إبراهيم عبيد، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، سنة 2007.

27- عبد الرحمن روابح، **حركة التجارة الدولية في ظل التغيرات الحديثة للاقتصاد العالمي (دراسة تحليلية تقييمية لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2000- 2010)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013.

28- عبد اللاوي خديجة، **آلية المنظمة العالمية للتجارة لتقييم السياسات التجارية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، سنة 2012 – 2013.

29- عربي مريم، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية (دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، سنة 2013 – 2014.

30- عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية (دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الجزائر)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، سنة 2008 – 2009.

31- غانية نذير، **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي (دراسة حالة قطاع الصناعة)** رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة، سنة 2008-2009.

32- فرج شعبان، **التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية، جامعة شلف، سنة 2005.

33- فوز نايف عمر ريحان، **العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990 – 1996**، رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، سنة 2008.

34- فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاقات الشراكة الاورومتوسطية**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2012 – 2013.

35- قطاف ألويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000 – 2013)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم، جامعة البويرة، سنة 2013 – 2014.

36- لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينة**، المناطق الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000 – 2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة سنة 2011 – 2012.

37- مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل نظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2005 - 2006.

38- وليد الحفاف، **إصلاحات إزالة القيود الغير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، سنة 2009.

ج- المجلات العلمية المحكمة:

1- أحمد بالوافي، **نظام فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية (دراسة مسحية تحليلية)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 11، سنة 2011.

2- أحمد كواز، **السوق الخليجية المشتركة**، سلسلة اجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 34، ماي 2009.

3- أحمد كواز، **النظام الجديد للتجارة العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للإحصاء والتخطيط، الكويت، المجلد 3، العدد 36، ديسمبر 2004.

4- أسيمينا كامينيس، **إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، مجلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 37، سنة 2006.

5- إلياس سالم، **التكتلات الاقتصادية كآلية لتعزيز فرص التسويق الدولي (إتحاد المغرب العربي نموذجا)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 3، سنة 2012.

6- بلال بوجمعة، فرطاقي جابر، **أثر قيام السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) على التجارة البينية**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 05، مارس 2015.

7- بلال لوعيل، **تطور الاستثمارات المباشرة العربية البينية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العددان 69 – 70 / شتاء – ربيع، سنة 2015.

8- بن يوب لطيفة، عوار عائشة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 09، سنة 2013.

9- بهلولي فيصل، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 1، سنة 2013.

10- بوعزيز عبد الرزاق، **أثر الشراكة الدولية على الفلاحة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 1، أفريل 2014.

11- تقي عبد السالم، **مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 28، سنة 2011.

12- توات عثمان، **أثر النفط في التجارة البينية للأقطار العربية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد428، أكتوبر2014.

13- تواتي بن علي فاطمة، **استثمار مزايا التجمعات العربية الإقليمية لدعم وتطوير مسار التكامل الاقتصادي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 09، سنة 2013.

14- تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 6، سنة 2008.

15- الجوزي جميلة، **العولمة الاقتصادية تحدياتها والمخاطر التي تهدد مستقبلها**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد1، سنة 2010.

16- الجوزي جميلة، **ميزان مدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد11، سنة 2012.

17- حامد نور الدين، **العولمة والمنظمات الغير الحكومية**، مجلة البحوث والدراسات، جامعة بسكرة، الجزائر، عدد 5، جويلية 2007.

18- حبيب محمود، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة دمشق، سوريا، مجلد 16، العدد 2، سنة 2000.

19- حسن لحساسنة، عبد الواحد غردة، **دور السوق العربية المشتركة في معالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد2، جوان 2012.

20- حسين الفحل، **ألجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 23، العدد 2، سنة 2007.

21- حيزية هادف، **التكامل الاقتصادي العربي واستراتجياته المرتقبة مستقبلا**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد4، جامعة ورقلة، ديسمبر2013.

22- خالد عيجولي، **سياسات الاقتصادية في ظل العولمة الأسواق المالية**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 8، مارس 2014.

23- الخضر بن عمر، محمد حشماوي، **معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية في الأسواق الخارجية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015.

24- رانية ثابت الدروبي، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص (آثار GAFTA في التبادل التجاري السوري مع دول المنطقة)**، مجلة جامعة دمشق للعوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 23، العدد 1، سنة 2007.

25- رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، مجلد 5، العدد 17، سنة 2013.

26- رباح جميل الخطيب، **أثر النظام الاقتصادي العالمي (العولمة الاقتصادية في أداء القطاعات اقتصادية رئيسية للاقتصاد المصري لمدة (1980 – 2010)**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 36، العدد 115، سنة 2014.

27- رضا مقدم، **الطريق إلى التكامل في أوروبا**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2014.

روابح عبد الرحمن، لباز أمين، **التكامل الاقتصادي القاري**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 4، مارس 2012.

28- زعباط عبد الحميد، **المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد3، سنة 2004.

29- زهية لموشي، **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، المجلد9، العدد 33، سنة 2013.

30- سالمي محمد الدينوري، بن موسى بشير، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 3، ديسمبر 2012.

31- سفيان عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العددان 61 – 62، سنة 2013.

32- سلمان عثمان، **مكافحة الإغراق ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 28، العدد 2، سنة 2006.

33- سليمان بلعور، **دور الاستثمارات العربية البينية في التنمية الصناعية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 08، سنة 2010.

34- شهاب حمد شيحان وآخرون، **التكامل الاقتصادي العربي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة مع التركيز على مشروع التكتل الشرق الأوسطي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، مجلد 8، عدد 26، سنة 2012.

35- شوقي جباري، **تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد1، سنة 2014.

36- طه يونس حمادي، **نظريات التجارة الدولية التقليدية (الكلاسيكية) والحديثة والتكتلات الاقتصادية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 39، سنة 2008.

37- طيب جميلة، غيدة فلة، **حقيقة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الصين وبقية دول شرق آسيا**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 1، العدد 12، سنة 2015.

38- عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012.

39- عبد الكريم جابر شنجا، **التكامل الاقتصادي العربي مسيرة طويلة ونتائج متواضعة: ما المطلوب ؟**، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة شلف، الجزائر، العدد 2، مارس 2011.

40- عبد اللطيف شهاب زكري، **الاتفاقيات تجارية رئيسية في العالم(EA - ASEAN-NAFTA) دراسة تحليلية مقارنة**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 66، سنة 2007.

41- عبد المالك بضياف، **قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحديد آلياته**، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، العراق، المجلد 8، العدد 15، سنة 2014.

42- عبود زرقين، توايتية الطاهر، **آثار وانعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 10، سنة 2013.

43- عبيدة سليمة، **مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 08، ماي 2013.

44- عزوز عائشة، **الأسواق المالية العربية في ظل العولمة المالية**، حوليات جامعة الجزائر، العدد 21، جوان 2012.

45- عصماني صفيان، مساتلة سفيان، **نظرة استشرافية لمستقبل التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة من وجهة نظر كيلانية**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، بدون عدد، جوان سنة 2013.

46- علاوي لحسن، **الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 7، سنة 2010.

47- علي لزعر، ناصر بوعزيز، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاوورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 5، جوان 2009.

48- عوني يعقوب طعيمه، **الموارد الزراعية المتاحة في الوطن العربي**، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الخرطوم، العدد 6، سنة 2008.

49- فوزية خدا كرم، **التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد 43، سنة 2011.

50- فيصل شياد، **تنمية السياحة العربية البينية (العقبات والحلول)**، مجلة رؤى إستراتجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، الإمارات العربية المتحدة، أفريل 2014.

51- لطفي مخزومي، **التجارة الزراعية العربية البينية ودورها في ترقية التكامل الاقتصادي العربية لمواجهة تداعيات أزمة الغذاء العالمية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 2، جوان 2012.

52- لوعيل بلال، **محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة(1995 – 2011)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 5، سنة 2014.

53- محمد السيد سليم، **خبرات التكامل الآسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي (حالة الآسيان)**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 366، سنة 2009.

54- محمد حشماوي، الأخضر بن عمر، **معيقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الخارجية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015.

55- محمد مراس، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 02، جوان 2015.

56- مراد غلة، **واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 10، سنة 2010.

57- مروة خضير سلمان، حالوب كاظم معله، **التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 22، العدد 88، سنة 2016.

58- مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي، **العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 1، سنة 2002.

59- موالدي سليم، **اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق آسيا " الآسيان"**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 3، سنة 2012.

60- نسيم حسن أبو جامع، **التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة (الحالة الفلسطينية)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، سنة 2010.

61- نغم حسين نعمة، **سياسة الإغراق وسبل دعم وحماية الإنتاج المحلي، تطبيقات مختارة مع التركيز على العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 7، العدد 3، سنة 2014.

62- نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي، **جولة أروغواي وانعكاساتها على الاقتصادات العربية**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد6، العدد 17، سنة 2010.

63- نواف أبو شمالة، **التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي**، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 50، سنة 2016.

64- هيثم عبد الله سلمان، **علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 21، العدد 81، سنة 2015.

65- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **الدور المستقبلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 8، العدد 22، سنة 2011.

66- ولد محمد عيسى محمد محمود، **معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، سنة 2012.

د- الملتقيات والمؤتمرات:

1- إلياس سالم، معمر صحراوي، **تدويل نشاط التسويقي من خلال آلية التكامل الاقتصادي لتعزيز فرص التبادل الدولي في الفضاء المغاربي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقي الدولي حول تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، يومي 28 – 29 أكتوبر 2014.

2- بلغنو سمية، موسوس مغنية، **متطلبات تعزيز تنافسية الصناعات التحويلية العربية في ظل انعكاسات منطقة التبادل الحر الأوروبية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، سنة 2010.

3- بن عي بلعزوز، سامية شارفي، **الانعكاسات الحالية والمستقبلية لتقلبات أسعار الصرف على أسعار البترول العالمية (دراسة قياسية تحليلية 1999 – 2014)**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، سنة 2015.

4- دينا محمود، **مفاوضات التجارة في الخدمات بين الدول العربية**، المؤتمر السنوي الثامن حول منظمة التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 24 – 26 يونيو2012.

5- رايس مبروك، رايس عبد الحق ،**انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي خلال الأزمة المالية العالمية (الأسباب، النتائج والحلول)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، جامعة الطارف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يوم 23 – 24 نوفمبر2014.

6- رزقي ليندة، **ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، الجزائر، يومي 23 - 24 نوفمبر 2014.

7- شنايق صباح، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة المالية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والمداخل المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5 - 6 ماي 2009.

8- عادل بولجنيب، **تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم لتسيير، جامعة سطيف، سنة 2015.

9- عاطف لافي مرزوك، وجدان كاظم عبد الحميد، **العرب إزاء التكتل التجاري العالمي ومنطقة التجارة، (مقاربة وتحليل مستقبلي للقيود والحدود)**، المؤتمر العربي السابع الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية، منظمة التجارة العالمية – الفرص والتحديات – اهتمامات الدول العربية، الجمهورية اللبنانية، يومي 26 – 28 أفريل 2011.

10- عمر شريف، **الشراكة الجزائرية الأروبية في القطاع الصناعي (مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري، جامعة سطيف، يومي 13 – 14 نوفمبر 2006.

11- كوردي وداد، صالحي ناجية، **واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26 – 27 فيفري 2012.

12- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **دور السياسات التجارية الوطنية في تطوير القدرات الإنتاجية في المنطقة العربية**، الدورة الثامنة، عمان، أكتوبر 2013.

13- محمد براق، حمزة غربي، **التوجهات الرئيسية لإستراتجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005 إلى 2025**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييير، جامعة ورقلة، يومي 22 - 23 نوفمبر 2011.

14- محمد زيدان، محمد يعقوبي، **تأثير الأزمة العالمية الراهنة على المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الاقتصادية للدول النامية – دراسة حالة: الميركوسور، الآسيان ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26 - 27 فيفري 2012.

15- محمد صفوت قابل، **آثار تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية في ظل مجال تجارة السلع**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، مركز البحوث الاقتصادية وكلية الشريعة والقانون وغرفة التجارة وصناعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، يوم 29 أفريل 2004.

16- مخلوفي عبد السلام، **أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنولوجيا والقدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق العالمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 22 – 23 أفريل 2003.

17- مفتاح صالح، رحال فطيمة، **دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014، جامعة سطيف، الجزائر، 11 - 12 مارس 2014.

18- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية، **انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تنمية التجارة العربية البينية**، المائدة المستديرة حول تعزيز وتنمية التجارة البينية العربية، جمهورية مصر العربية، يومي15 – 16 أكتوبر 2012.

19- ولد محمد عيسى محمد محمود، **آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على اقتصاديات العربية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 20 - 21 أكتوبر 2009.

هـ- التقارير، الدراسات، ورشات وأوراق عمل:

1- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والتجارة، **التحولات الجديدة في خارطة الاستثمار العالمية والعربية الفرص والتحديات**، تقرير الاستثمار السنوي الخامس، جويلية سنة 2014.

2- الاتحاد العام لغرف الجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **تقرير حول الاقتصاد العربي بين التحديات المرحلة الجديدة والعقبات المتجذرة ما هي مرتكزات الإصلاح والآفاق حتى عام 2015 ؟**، دائرة البحوث الاقتصادية، أكتوبر 2013.

3- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية**، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، بدون سنة نشر.

4- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **البرنامج التنفيذي لاتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، القاهرة، يوم 19 فيفري 1997.

5- برنامج تمويل التجارة الخارجية، التقرير السنوي حول التجارة الخارجية العربية، 2013.

6- برنامج تمويل التجارة الخارجية، التقرير السنوي حول التجارة الخارجية العربية، 2014.

7- جمال الدين زروق، **التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2011 .

8- رشا مصطفى عوض، **اتفاقية أغادير: نحو بيئة أعمال أفضل**، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة 2008.

9- سامي محمد الصياغي، **التعاون الاقتصادي والتجاري العربي بين إفريقيا والعالم العربي بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل**، ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في إفريقيا والعالم العربي، الرباط ، المملكة المغربية، سنة 2012.

10- صلاح الدين الشيخ خضر وآخرون، **الآثار المحتملة من انضمام السودان إلى منظمة التجارة العالمية على الصناعة المصرفية**، سلسلة دراسات والبحوث، بنك السودان المركزي، سنة 2007.

11- صندوق النقد العربي، الفصل الثالث، **تقرير حول قطاع الزراعة والمياه**، سنة 2013.

12- صندوق النقد العربي، الفصل الثامن، **تقرير حول التجارة الخارجية للدول العربية**، سنة 2009.

13- صندوق النقد العربي، الفصل الثامن، **تقرير حول التجارة الخارجية للدول العربية**، سنة 2010.

14- صندوق النقد العربي، الفصل الثامن، **تقرير حول التجارة الخارجية للدول العربية**، سنة 2011.

15- صندوق النقد العربي، الفصل الثامن، **تقرير حول التجارة الخارجية للدول العربية**، سنة 2012.

16- صندوق النقد العربي، الفصل الثامن، **تقرير حول التجارة الخارجية للدول العربية**، سنة 2013.

17- صندوق النقد العربي، الفصل الثامن، **تقرير حول التجارة الخارجية للدول العربية**، سنة 2014.

18- صندوق النقد العربي، **الفصل الرابع، تقرير حول القطاع الصناعي**، سنة 2013.

19- طلال أبو غزالة، **تكلفة التجارة العربية البينية دراسة تطبيقية للفترة (1995 – 2010)**، مجموعة طلال أبو غزالة للاستشارات، سنة 2014.

20- عدنان برباش، **دراسة حول قطاع مكونات وأجزاء التبديل ونشاطات تركيب السيارات داخل دول الأعضاء في اتفاق التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية المسمى اتفاق أغادير (الأردن، تونس، مصر والمغرب)**، الوحدة التحتية لاتفاقية أغادير، التقرير الختامي أفريل 2008.

21- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقرير حول التكامل العربي**، الأمم المتحدة، سنة 2014.

محمد النسور، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (التجربة الإقليمية نحو إزالة القيود والعوائق غير جمركية أمام التجارة)**، ورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 11- 12 /07/ 2007.

22- مركز التجارة الفلسطيني، **أثر كل من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقية التجارية الثنائية والتفاهمات بين المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين**، دراسة تقييمية وورقة موقف التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، بال تريد، فلسطين، سنة 2014.

23- المركز الوطني لسياسات الزراعية والإصلاح الزراعي NAPC، **أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل**، ورقة عمل رقم 40، الجمهورية العربية السورية، سنة 2008.

24- المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **حول الاقتصاد العربي ومستقبله في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية**، نشرة فصلية، العدد الفصلي الأول، يناير/ مارس سنة 2012.

25- المنظمة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير حول الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، العدد الفصلي الثاني، أفريل 2015.

26- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي**، الخرطوم، ديسمبر 2001.

27- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **ورشة العمل الإقليمية حول تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية**، الدوحة، دولة قطر، 5 – 7 / 12 / 2005.

28- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **ورشة العمل الإقليمية حول متطلبات وانعكاسات إقامة الاتحاد الجمركي العربي على الزراعة العربية**، الرباط، المملكة المغربية، 14 - 16 ديسمبر 2006.

29- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **دراسة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حول معيقات التجارة العربية البينية**، العدد الفصلي الأول، مارس 2007.

30- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **ملف خاص التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور**، نشرة فصلية، العدد الفصلي الثاني، أفريل سنة 2013.

و- المواقع الإلكترونية:

1- طارق علي جمباز، **إدارة الأعمال الدولية**، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، بدون سنة نشر، متوفر على الموقع التالي: www.ao-academy.org ، تاريخ الاطلاع: 15 / 07/ 2015.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مقارنة إلزامات دول منطقة الإسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حالتا جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية**، الأمم المتحدة نيويورك، سنة 2005، متوفر على الموقع: www.escwa.org.lb ، تاريخ الاطلاع: 05 / 07 / 2015.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

A- Les livres:

1- ALI.m .EL-agra**, the european union economics and policien**, combridge univercity press, 8édition, 2007.
2- MARIE Unik, **économie de l'union européenne**, economica, paris, 2000.
3- MAURICE bye**, relation économique internationale**, Dalloz, paris, 1971.
4- MICHEL Rainelli**, le commerce international** , la decouverte, paris,7 édition , 2000.

B- Les mémoires:

1- BELFATMI soufiane**, management d"une opération d"exportation: calcul du prix de revient d'un produit à l'éxport**, mémoire de magister, faculté des sciences economique et des science de gestion, université d'Oron, année: 2010 – 2011.
2- TARIK Sadoudi, **dynamique de l'intégration économique régionale au sein de l'union européenne: avancées, limites et perspectives**, mémoire de magister faculté des science économique et de gestion, université de tizi – ouzou, sans année.

C- Les articles:

1- BURNARD hoekman, jamel zarrouk, **changes in cross-border Trade costs in the pan-arab free Trade area,** 2001 – 2008, the world Bank, August 2009.
2- OCDE, **intégration des pays en développement dans le système commercial international**, paris, 1992.
3- T.Awad, A.Bakir, **regional trade integration: a comparative study - the cases of gafta, comesa, and sapta / safta**, unctad. sans année.

4- UNCTAD, **Rigional Corporation of Development**, trade and development report, 2007.

الملخص

تتناول هذه الدراسة دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تفعيل التجارة العربية البينية، وقد بنيت الدراسة على طرح الإشكالية:

ما مدى مساهمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تفعيل التجارة العربية البينية ؟

وبناءا على الإشكالية المطروحة، افترضنا أن تطور التجارة العربية البينية مرهون بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأن التعريفة الجمركية والغير جمركية وسيلة غير كافية لزيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني، وقد خلصت الدراسة إلى أن التجارة العربية البينية مازالت في حدود 10% من إجمالي التجارة العربية الإجمالية، وهو ما يؤكد أن هناك الكثير من العقبات التي مازالت قائمة، لم تنجح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في معالجتها.

الكلمات الافتتاحية: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التجارة العربية البينية، التعريفة الجمركية، حجم التبادل.

Résumé

Cette étude porte sur le rôle de la grande zone arabe du libre échange dans l'activation du commerce inter – arabe, où la problématique était fondée sur la question suivante :

Quelle est la contribution de la grande zone arabe de libre échange dans l'activation du commerce inter-arabe ?

Basé sur cette problématique, nous supposons que l'évolution du commerce inter-arabe dépend la mise en œuvre la zone arabe de libre-échange , sachant que les tarifs douaniers et non douaniers sont des moyens insuffisants pour augmenter le volume des échanges inter- arabe, cette étude a conclue que le commerce inter - arabe ne représente plus que 10% du commerce global arabe, Cela confirme qu'il ya beaucoup d'obstacles qui existent encore, la grande zone arabe de libre-échange n'a pas réussi à y faire face.

Mots-clés : grande zone arabe de libre- échange, commerce inter-arabe, tarifs douaniers, le volume des échanges.